مناشدات للحكومة والمجتمع الدولي لإنقاذ عدن من خطرٍ تدميرها:

البلدوزرات تقوّض تراث المدينة والاسمنت يطمس ملامحها

عدن الغد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 20 صفر 1429هـ الموافق 27 فبراير 2008 العدد (140) Wed. 20/2/1429 - 27 February 2008 50 ريالاً 16 صفحة

إعطاب قاطرة تابعة لمجموعة هائل سعيد وقصف ليلي لمنزل المحافظ

آل سريع يلوحون بالجوء إلى السلاح

تفاقم الفلتان الأمني في أبين

■ أبين - خاص

يزداد الوضع الامني في محافظة أبين تفاقماً، يوماً بعد آخر، ويبدو أن الأمور تتجه إلى مزيد من الفلتان، بعد أن عجزت السلطات المحلية عن تطويق حالة الإنفلات وإعادة المياه إلى مجاريها.

مطلع هذا الأسبوع ظهرت بؤرة توتر جديدة. هذه المرة كان سوق القات الواقع في مدينة زنجبار هو الذي أشعل فتيل الازمة وزاد من قتامة المشهد.

فقد أمهلت قبائل آل الليل - أكبر تجمع قبلي في آل فضل- سلطات المحافظة 5 أيام، انتهت مساء أمس، لتسليم سوق القات لعائلة عبدالله أحمد الفضيل «مالم فستضطر إلى

التتمة في الصفحة 4

العميد علي السعدي لـ«النداء»:

لا يوجد صقور وحمائم بيننا وشكلنا لجنة لإدارة شؤون مجلس التنسيق بسبب انشغال النوبة بالهيئة التي انشأها نواب الجنوب فاعلون والشدادي يتحدث بإيجابية كل جنوبي حتى وان كان في السلطة يشعر بالأقصاء والتهميش

دعت إلى تفعيل مواد القانون وإلى عدم الإجتهاد على حساب النصوص

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين: اتفقنا على إحالة هؤلاء المحتجزين إلى قاضي التنفيذ وليس إلى قاضي الإعسار

■ علي الضبيبي

استغربت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين عدم تفعيل ما اتفقت عليه مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في منتصف مايو الفائت بخصوص سجناء الحقوق الخاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق الرسمي باسم الهيئة، إن الإتفاق نص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ في المحاكم طبقاً للقانون «وليس إلى قاضي المعسرين» بالمخالفة له.

وأضاف، وقد تلقت الهيئة المتحدث قائمة توكيل جديدة لأكثر من 100 سجين حقوق غيرية، وممن تجاوزوا فترات العقوبة التي نصت عليها المحاكم: «لقد سعت هيئة الدفاع عن المعسرين إلى تفعيل النصوص القانونية بهذا الشأن، وليس هناك حاجة إلى أي اجتهاد فيما ورد في النص». مستنكراً فكرة إرسال قضاة إلى السجون للنظر في دعاوى الإعسار: «هذا التفاف على النصوصَ القانونية وتعطيل لها».

وتتمسك هيئة الدفاع بنصوص قانونية صريحة.

● المداني

تفاصيل صـ5

في لقاء لم يعلن عنه قبيل سفره إلى تركيا

مشادة كلامية بين الرئيس واليدومي

■ "نيوزيمن"

كشف مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي العام أن رئيس الجمهورية عقد اجتماعا مطولا مع قيادات أحزاب البرلمان المعارضة، بغياب المؤتمر، قبيل سفره الى تركيا.

المصدر أبلغ "نيوزيمن" احتجاج عدد من أعضاء اللجنة العامة على الاجتماع الذي جاء بعد يوم واحد من إقرار اللجنة (المكتب السياسي للمؤتمر) إيقاف أي حوارات مع المعارضة، وإنجاز التعديلات الدستورية دون "حوار"، وهو القرار الذي اتخذ خلافا لمطالب الرئيس حينها بـ"ضرورة العودة للحوار".

اللجنة العامة كانت اجتمعت الخميس، وقال المصدر المؤتمري: "فوجئنا بلقاء الرئيس بقيادات المشترك الجمعة"، مؤكدا أنه "وبسبب سفر الرئيس لم يتم مناقشة الأمر حتى الآن في الحزب الحاكم".

مصادر خاصة أكدت انعقاد اللقاء الذي حضره أمناء عموم وقيادات من الإصلاح والإشتراكي والتنظيم الناصري، وأن اللقاء شهد نقاشا حادا بين الرئيس صالح والقائم بأعمال

التتمة في الصفحة 4

المشترك دعى لاعتصام سلمي الأحد القادم

أبناء ردفان يهددون برد صارم حال اعتقال علي منصر

■ حمدي عبدالوهاب

حذر أبناء ردفان السلطة من الاقدام على أي ممارسات أو استفزازات من شأنها الدفع إلى نتائج صدامية وذلك على خلفية صدور أمر قبض قهري للقيادي الاشتراكي علي منصر سكرتير منظمة الحزب بعدن.

وقالوا في بيان صادر عنهم انهم لن يقفوا مكتوفي الايدي اذا اعتقلت السلطات منصر الذي ينتمي إلى احدى مناطق ردفان، وإن ردهم سيكون قوياً وصارماً وبالاسلوب الذي يرونه وأنهم بهذا التحذير يكونون قد اخلوا مسؤوليتهم، محملين السلطة تداعيات أوردة فعل ناتجة عن اعتقال منصر.

ليل أمس الثلاثاء شهدت منطقة ردفان توتراً وسط المواطنين إثر تواجد ثلاثة من جنود امام منزل منصر بعدن لإعتقاله.

وسادت حالة الاحتقان شديد إثر انتشار المواطنين على الطرقات محاولين قطع الطريق الذي يربط محافظتي الضالع ولحج.

وكادت أن تؤدى إلى حدوث مواجهات بين ابناء ردفان، والقوات الحكومية لولا تدخل وجهاء المنطقة بإنهاء توتر المواطنين عقب موافقة الحكومة إنهاء ملاحقة منصر.

وتلاحق السلطات الامنية علي

التتمة في الصفحة 4

ألاعيب صغيرة

■ المحرر السياسي

قررت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا صباح الأحد الماضي رفض الدفع المرفوع إليها من المحكمة الجزائية المتخصصة، والمقدم من هيئة الدفاع عن الزميل عبدالكريم الخيواني.

كانت المحكمة الجزائية استجابت في 11 نوفمبر الماضي لطلب هيئة الدفاع عن الخيواني برفع أوراق اتهامة إلى المحكمة العليا للفصل في الدفع بعدم دستورية القرار الجمهوري بإنشاء نيابة جزائية متخصصة. وقد استغرقت الدائرة الدستورية نحو شهرين ونصف لإنجاز المهمة، وإذ رفضت الدفع فقد دفعت بالقانون مجدداً إلى ملعب السياسة، ليواصل أرباب الجهالات والعصبيات العقائدية والعنصرية والفئوية لعبتهم الأثيرة: ركل العدالة.

تقاصرت الدائرة الدستورية، مع حفظ الاحترام لرئيسها وأعضائها، عن الإمساك بالفرصة التي تخلقت عبر أداء مهني راقٍ التزمته هيئة الدفاع عن الزميل الخيواني، فأصدرت حكم الأمر الواقع. وبدلاً من الرد الشافي على أوجه دفع المحامين، توسلت تسويغ

التتمة في الصفحة 4

● الخيواني

● السماوي

بعد انتشار وباءها في 838 قرية

مجلس الوزراء يقر حملة لمكافحة الدودة الحلزونية

■ بشرى العنسي

تؤدي الدودة الحلزونية مهامها بوتيرة عالية، في حين ما تزال الحكومة تحارب على الورق.

أمس الثلاثاء أقر مجلس الوزراء تشكيل فريق عمل للإشراف على حملة مكافحة الدودة الحلزونية غير أن قرار المجلس جاء متأخرا. إذ أن الدودة الحلزونية تغلغلت في 838 قرية.

ويعتمد قرار المجلس على خطة شملت على تقرير مفصل بالوضع الحالي للمرض إضافة إلى طرق المكافحة التوصيات والميزانية المطلوبة لتنفيذ الخطة.

ما يزيد على مليار ريال وضعته الوزارة كميزانية لمكافحة المرض بانتظار أن يعتمد بعد موافقة مجلس الوزراء عليه.

غالب الارياني مدير إدارة الثروة الحيوانية يرى أن المبلغ ليس بالكبير إذا ما عرفنا أن كل حيوان يحتاج ما يقارب 10-15 دولاراً لمعالجته. حيث تصل الثروة الحيوانية في اليمن إلى 18 مليون رأس.

الارياني توقع أن تصل خسائر اليمن في حال انتشار المرض إلى ما يزيد عن 22 مليار، وقال: «إن المرض فوق إمكانيات اليمن، لذلك رفعنا رسائل لعدد من المنظمات والجهات المناحة لمساعدتنا».

كان يمكن حصر المرض الذي ظهر في منطقة الظاهرة بصعدة في حينه. تقول بعض الجهات أن ظهوره كان قبل شهر في حين قال مصدر لـ«النداء» إن المرض بدأ قبل ستة أشهر تقريباً، إلا أن الجهات الحكومية أهملت الموضوع مما أدى إلى تفاقم الوضع.

وكالة التنمية البشرية سارعت بإرفاد اليمن بعدد من المواد، إضافة إلى بدل سفر للفرق التي نزلت لأول مرة خلال ديسمبر من العام الماضي، إلا أن الحكومة لم تحرك ساكناً حيال المرض الذي جزم عدد من الأطباء البيطريين أنه انتقل من السعودية.

إحدى وعشرين مديرية هي حصيلة المناطق المتضررة في محافظتي صعدة وحجة حتى الآن، شملت 838 قرية ويتوقع أن يزيد عدد المناطق المتضررة وقد ينتقل إلى محافظات أخرى، حسب الارياني. كون الذبابة تطير من 120-3000 كم في الساعة ويصعب السيطرة عليها.

التقرير الذي وصل إلى إدارة الثروة الحيوانية من محافظة حجة أمس الأول أظهر أن أعمال الرش لذلك اليوم شملت: (5952 غنمة، 5210 ماعز، 424 بقرة، 87 من الإبل،465 حماراً، 6862 حظيرة»، في حين تمت معالجة (80 رأساً من الأغنام، 35 ماعزاً، بقرتين، 8 حمير).

ما سبق ليس بشيء وأية معالجة لن تكون مفيدة طالما لا يوجد حجر لانتقال الحيوانات من منطقة إلى أخرى. وهو الأمر الذي سيساعد في انتشار المرض وعدم القدرة على السيطرة عليه، حسب أحد الأطباء البيطريين لـ«النداء». الذي أضاف أن بلاغين من عمران وأرحب تلقتهما الإدارة العامة للثروة الحيوانية عن المرض.

«المتقاعدون».. عام من الحراك

■ فؤاد مسعد

في الرابع والعشرين من فبراير العام الفائت أعلنت جمعيات المتقاعدين بدء الاعتصام السلمي للمطالبة بحقوقهم التي أعلنوا عنها في بيان دعا لتدشين فعالياتهم، ورفع الاعتصام على أمل تنفيذ المطالبة. وحين تعذر التنفيذ عاود المتقاعدون اعتصامهم السلمي المفتوح في الرابع والعشرين من شهر مارس لتتواصل الاعتصامات والفعاليات التي تداعت إليها جماهير غفيرة، وصلت ذروتها في الاحتفال الجماهيري الذي أقيم بمناسبة الذكرى الرابعة والاربعين لثورة الرابع عشر من اكتوبر لعام 1963، والمشاركة الحاشدة في تشييع جثامين شهداء المنصة الذين قتلوا برصاص الأمن فيما عرف بحادثة المنصة التي شهدتها منطقة ردفان في الفعالية نفسها.

وكانت الضالع هي الأوفر حظاً في تدشين معظم الفعاليات الاحتجاجية التي دعا إليها المتقاعدون. وفي مايو من العام الفائت كانت الضالع تحتفل بعيد الوحدة بأعلام سوداء تنم عن الرفض لممارسات السلطة التي يعتقدون أنها أفضت إلى إلغائهم وإقصائهم رغم كونهم شركاء في الوحدة التي تنازلوا لأجلها عن ثروة وأرض وشعب.

في شهر يوليو حاولت السلطة احتواء المتقاعدين من خلال اللقاء بقيادة الجمعية، إلا أن ذلك لم يحدث، وعلى النقيض من ذلك أقام المتقاعدون مهرجاناً حاشداً في الرابع والعشرين من يوليو، وفيه تحدث النوبة عن عدم شرعية وحدة مايو، وهو ما رفضه زملاؤه في مجلس التنسيق. وبعد ذلك بدأت أصوات داخل جمعيات المتقاعدين تدعو لتغيير النوبة من رئاسة المجلس عملاً بمبدأ التداول الدوري للمنصب بين جميع اعضاء مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين، غير أن تصاعد وتيرة الفعاليات في مناطق مختلفة أرجأ موضوعاً كهذا أمام مواجهة مفتوحة دخلها المتقاعدون مع السطات الامنية، سيما في محافظة عدن التي قمعتها رصاص السلطات الأمنية. جمعيات المتقاعدين إزاء هذا التطور اكتفت ببيانات شجب تحمل السلطة مسؤولية ما حدث دون أن تكف عن المطالبة بإطلاق سراح السجناء وعلى رأسهم النوبة وباعوم. ومع ذلك دخلت أصوات أخرى بدت متجاوزة لجمعيات المتقاعدين ومطالبهم مع الإشادة بما أنجزه المتقاعدون. ومن تلك الاصوات دخل اللقاء المشترك في المعترك السياسي والاعلامي بخطاب يحمل

-كعادته- السلطة مسؤولية ما يجري. وكانت جمعية الشباب العاطلين عن العمل قد دخلت الساحة من خلال إصدار بيانات تطالب بوثيقة العهد والاتفاق احياناً وتشير إلى الانفصال، ونادراً ما تحدثت عن معاناة منتسبيها فيما يتعلق بالبطالة إلا من حيث كونه استهدافاً لأبناء الجنوب وحرمانهم من حقهم في الحصول على وظيفة. وفي معظمها لم تخرج بيانات الشباب عن سياق مفردات آبائهم المتقاعدين، كما شهدت الفترة ذاتها الاعلان عن تشكيل جمعيات للمناضلين وأخرى للدبلوماسيين والاكاديميين المهتمين.

وحين صرخ بعض المتقاعدين أن الشارع تجاوز أحزاب المعارضة؛ لم يعدم هذا ورفاقه من يقول لهم ان الحراك الجنوبي هو الآخر قد تجاوز جمعيات المتقاعدين ومطالبهم. يقول قيادي في الحراك: ان المتقاعدين من الناحية العملية استنفدوا أغراضهم خصوصاً وقد أصبح الشارع في الجنوب يرفع شعار الانفصال أو الاستغلال.

أمس الأول كانت جمعيات المتقاعدين تحتفل في الضالع بالمناسبة نفسها. كثير من فعالياتها، ومنها فعالية الثاني من اغسطس التي تصادف ذكرى اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في محاولة لإسقاط الموت على ما يجري في المحافظات الجنوبية بوصفه احتلالاً قامت به القوات الشمالية، وهذا ما يطرحه بعض قادة الحراك ويناهضه البعض الآخر الذين يطلق عليهم «الحمائم».

والحقيقة التي برزت في هذا الصعيد مفادها إقدام الاجهزة الامنية على ممارسات خارج اختصاصها في مواجهة فعاليات سلمية تنفذها جمعيات مدنية ذات مطالب حقوقية، ساهم في رفع ارصدة متطرفي الحراك الذين يتزعمهم العميد ناصر النوبة، مما أدى إلى تجاوز مربع القضايا المطلبية إلى خطاب سياسي يتحدث عن جيش دولة تم إقصاؤه من قبل شريكه في حرب ظالمة شنها الشريك بهدف التخلص من التزامات الشراكة التي وقع عليها الطرفان.

ومن هنا جاءت الدعوة لفعالية احتفائية يوم سبتمبر وهو اليوم المعروف بعيد «الجيش الجنوبي» لكن المتقاعدين واجهوا في ذلك اليوم ما واجهوه في فعاليات سابقة، حيث زج بالعشرات منهم في السجون وعلى رأسهم رئيس مجلس جمعياتهم العميد النوبة. وعلى اثر ذلك خرجت المظاهرات العارمة في كثير من مناطق الجنوب وتلبدت السماء بالغيوم، وأخذت أجهزة الامن مع بعض وحدات الجيش ترفع من جاهزيتها استعداداً لكبح جماح التظاهرات الشعبية المطالبة بإطلاق سراح السجناء. وفي تلك المظاهرات بدأ الرصاص الحي الموجه إلى صدور المشاركين يدخل في الخدمة مما أدى سقوط القتلى والجرحى، وكان ذلك كفيلاً بتصعيد الخطاب الذي غدا في معظمه مركزاً على شهداء وجرحى جنوبيين.

قال الدكتور المعطري: «سوف يستمر اعتصامنا حتى تتحقق أهدافنا المرجوة». وأكد ان من خلال هذا الحراك تحققت الكثير من الثمار ومنها اظهار القضية الجنوبية التي قال إنها أصبحت من الوضوح بحيث لا يمكن تجاوزها أو الالتفاف عليها، معلناً عن بداية جديدة للمتقاعدين وأكد حرص جمعيته على الحراك وتوحيد الجبهة الداخلية.بينما ألمح المحامي الاصلاحي محمد مسعد ناجي إلى أن اتفاق السلطة مع الحوثي يستهدف التفرغ لمواجهة الحراك الجنوبي.

أما البيان الصادر عن المهرجان فقد اعتبر أن أبناء الجنوب مصرون على مغادرة منطقة الخوف والخضوع، ودخول منطقة المواجهة والاصرار على انتزاع الحق المسلوب متسلحين بقناعة أن الحقوق تنتزع ولا توهب. كما أكد البيان أن القضية الجنوبية تسمو فوق جميع برامج الاحزاب وقضاياها. كما أنها ليست ملكاً لشخص أو حزب أو فئة، بل هي لجميع أبناء الجنوب. «يجب أن لا نناضل إلا باسم القضية الجنوبية ولا نتحرك إلا خلفها ومن أجل تحقيق اهدافها ومصيرها».

المتقاعدون الآن بعد عام من الحراك يراوحون بين وصفهم قادة حراك تولوا تسييره، وبين من يرى أنهم لم يعودوا غير مشاركين، شأنهم شأن غيرهم من التيارات والفئات التي برزت في الآونة الاخيرة من الحراك الجنوبي.

لحج، تعز، الضالع، أمانة العاصمة

منتسبو المعلمين والمهن التعليمية ينددون بأوضاعهم، والحكومة تلتقي ممثليهم في خطوة وصفها الرباحي بـ"الطيبة على غير العادة"

■ نيوزيمن:

نظمت نقابتا المعلمين والمهن التعليمية اعتصامات في تعز أمام مبنى التربية والتعليم، وفي الضالع أمام مبنى المحافظة، وفي صنعاء أمام مقر الحكومة، مكتفية في لحج أمام مكتب التربية. ومن اللافت إن جميع الفعاليات انتهت بلقاءات بين قيادات المعتصمين والجهات الحكومية.

الفعاليات طالبت بـ"تنفيذ عادل وشامل للإستراتيجية الثانية للإجور". غير انها تضمنت شعارات أخرى يشكو عبرها المعلمون من "غلاء الأسعار، وضعف إدارة أوضاعهم، واحتياجهم لمتابعات مضنية للحصول على حقوقهم". مضافا لها شعارات سياسية كشعارات معتصمي الضالع "ياعصابات الرئيس أين علاوات التدريس"، و"يا مجور زاد الجور".

وفيما التقى وفد الاعتصام المركزي بصنعاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي، فقد التقت قيادة فعاليات لحج عبد الوهاب الدره محافظ المحافظة بحضور مدير مكتب التربية، والتقى رئيس نقابة المعلمين في تعز بمدير مكتب التربية في المحافظة.

المعلمون عبروا أثناء اعتصام تعز عن استيائهم لتجاهل الحكومة وعود سابقة لهم، وقال عادل حزام أن حضوره الاعتصام من أجل المطالبة بحقه باعتباره محروم من طبيعة العمل منذ 6 سنوات، مؤكدا إن راتبه لا يتجاوز 27000 ريال. أما المعلم عادل قايد الكمالي قال إن مجيئه يأتي من أجل المطالبة بمستحقات طبيعة العمل والمحتجزة منذ 17 شهر.

في الضالع، ووفقا لمراسل نيوزيمن فإن المعتصمين هتفوا (لا للجرع فقد زادت الوجع، ياعصابات الرئيس أين علاوات التدريس، يا مجور زاد الجور، أطلق قانون الأجور).

المعتصمون حملوا اللافتات المطالبة بتنفيذ قانون الأجور كواجب دستوري ورفع الحد الأدنى للأجور إلى خمس أضعاف الحد الأدنى في المرتبة الأولى باعتباره مطلب واقعي بالنظر إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار الذي أدى إلى تآكل المرتبات وانخفاض قيمتها.

وفي بيان لمنظمي الإعتصام طالب اعتماد المرحلة الثالث من إستراتيجية الأجور اعتبارا من يوليو 2007 م ورفع الحد الأعلى للأجور فيها إلى (130) ألف ريال وإعادة توزيع بداية الربط المالي للدرجات توزيعا متساويا لتحقيق العدالة بين الموظفين وصرف فوارقها، ومنح بدل طبيعة عمل لجميع المستحقين اعتبارا من يوليو 2005 م حتى اغسطس 2007 مع أوراقها بموجب قانون الأجور وتحديد بدل طبيعة العمل للتربويين بشكل عام 60 – 110 % من بداية الربط المالي من بداية الربط المالي وفق المحضر الموقع بين نقابات التعليم الثلاث والوزارة واعتماد القواعد الخاصة بتسكين التربويين كقواعد عامة بموجبها تنفيذ التسويات الترقيات وإطلاق العلاوات السنوية واعتمادها لأعوام 2006م – 2007م وصرف فوارقها ومنح بدل الريف للعاملين المحرومين منها.

وأكد البيان على ضرورة تحسين أوضاع المتقاعدين التربويين ومنحهم الزيادة التي تتناسب والظروف المعيشية وتنفيذ النصوص القانونية المتعلقة ببدل السكن والسفر لعاملين في المناطق النائية ومناطق الأطراف ورفع الاستقطاعات الشهرية من المرتبات باسم العمل النقابي باعتباره طوعي وكذا الاشتراك ولا يجوز جبايته لصالح نقابة دون أخرى.

وهي ذاتها مطالب معتصمي ساحة الحرية بأمانة العاصمة. غير أن الأخيرة خاطبت يحي الراعي رئيس مجلس النواب والدكتور مجور رئيس الوزراء.

وفيما قال رئيس معلمي تعز إن مدير التربية وعده بالاستجابة لمطالبهم خلال الأيام القادمة، فقد نقل نقيب المعلمين أحمد الرباحي عن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعده تنفيذ "كل ما هو قانوني" لتحسين أوضاع المعلمين، وأنه "وجه الوزراء المعنيين بتشكيل لجنة وزارية نقابية لدراسة المطالب والرفع خلال أسبوعين".

واثنى الرباحي على ماوصفه "التفهم الطيب الذي لم نعهده من الحكومة من قبل". لكنه قال: "الأيام القادمة ستؤكد مصداقيتها من عدمه". واعدا المعتصمين بـ"اطلاعهم على المستجدات"، مؤكدا حرص النقابة على "عدم ضياع أي يوم دراسي على أبنائنا الطلاب".

وكان اللقاء قد خرج أيضاً بتكليف وزير المالية لتقديم خفض وإضافة بحقوق وتسويات المنقولين من المحافظات ومنحهم حقوقهم خلال شهر من تاريخه.

يذكر أن الحكومة كانت قد بادرت بصرف فوارق المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات لمعلمي ومعلمات أمانة العاصمة صباح اليوم بعد أن تأخرت خمسة أشهر كاملة منذ توجيه رئيس الجمهورية صرفها في أكتوبر الماضي وكانت أحد أسباب الدعوة للاعتصام.

● بلدوزرات في كل مكان تطمس ملامح عدن

جمعيات أهلية تناشد الحكومة والمجتمع الدولي إعلان المدينة محمية تاريخية

استثمار بوعي اسمنتي يدفع عدن الى حافة الخطر الوجودي

■ سامي غالب

الفوضى والجهل يتنمران على حقائق الجغرافيا والتاريخ في مدينة عدن. وإذا استمر الحال على عهده ولم تتدارك الجهات المسؤولة في الدولة الخطر الذي يتهدد "عين اليمن"، فإن عدن لن تعود تلك المدينة الساحرة التي "تحتضن البحر والجبل"، حسب التعريف الشائع لها.
الأسوار تتعالى في كل مكان، حارمة البحر من الحضن الدافئ للأم الرؤوم، فيما البلدوزرات ومعدات الشق والحفر تنهش بأنيابها الحادة جسد المدينة، واصلة إلى قلاعها وتحصيناتها.

خلال الأسابيع الماضية تزايدت الأخطار على روح المدينة وشخصيتها، وحُمِّى السباق على البقع والمتنفسات تكاد، باسم الاستثمار الأعمى والتنمية الشوهاء، أن تصهر ملامح المدينة ومعالمها، بما في ذلك جبل حديد نفسه.

مطلع هذا الأسبوع كانت عدن قد دُفعت إلى حافة الخطر. هذه ليست صيغة مبالغة. فحسب الباحثة اسمهان العلس الأمينة العامة للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار فرع عدن، فإن البلدوزرات بلغت الآن الحافة الشرقية للدروب السبعة في جبل حديد، وهذه عبارة عن تحصينات ضد الكوارث الطبيعية، وبخاصة الزلازل، وتضم المنطقة التي باتت عُرضة للتدمير استحكامات عسكرية ودفاعية تعود لعهود مختلفة من تاريخ المدينة.

عدة جمعيات ومنظمات أهلية ونقابية متخصصة تطالب بوقف تدمير معالم المدينة وطمس ملامحها، لكن السلطة المحلية بالمحافظة تصم أذنيها عن مناشدات هذه المنظمات، راكنة إلى السبات العميق الذي تنعم به الهيئات الرسمية والحكومية المتخصصة، وبخاصة الجهات الرقابية الرسمية بمختلف تخصصاتها: إدارية وهندسية وبيئية وتشريعية.

"ندعو منذ ثلاثة أعوام إلى إعلان مدينة عدن القديمة محمية تاريخية. لكن دعوتنا للأسف الشديد لا تجد قبولا"، قالت اسمهان العلس لـ"النداء".

وأضافت: "منذ 2005 ونحن نطالب بإخضاع أية مشاريع لإعادة تأهيل المواقع التاريخية لدراسة المختصين في الآثار والتاريخ والجيولوجيا والبيئة، لكن السلطة المحلية في المحافظة لم تستجب لنا".

وتابعت: "برامج التأهيل للمواقع التاريخية تعمل في غياب الهيئات المختصة، والدراسات العلمية ذات الصلة تُقدم من أطراف غير مختصة، وربما من شركات أجنبية". لافتة إلى أن بعض مشاريع إعادة التأهيل ممولة من البنك الدولي. ومعلوم أن المشاريع الممولة من البنك الدولي ملزمة بتقديم دراسات عن الأثر البيئي لهذه المشاريع. لكن مصدراً متخصصاً في الجيولوجيا أفاد "النداء" بأن دراسات الأثر البيئي باتت مجرد جواز مرور للعبث بجيولوجية المدينة، إذ غالبا ما يتم «سلقها» من جهات غير متخصصة لغرض استكمال ملفات الاستثمار من الناحية الشكلية.

● اسمهان العلس

المصدر حذر أيضا من مخاطر مشاريع سياحية شُرع في تنفيذها في غير منطقة في محافظة عدن. وحذر بشكل خاص من مشروع منتجع سياحي سمحت السلطات بإنشائه في هضبة عدن، ودُشِّن العمل به قبل أسابيع.

"هضبة عدن يجب ألاَّ تستخدم لغير الأغراض الطبيعية"، شدد المصدر بلغة قاطعة، مشيرا إلى محاذير وظيفية لم تلتفت إليها السلطات المحلية، وبخاصة مجلس تخطيط المدينة الذي لا يفسح مكانا للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في اجتماعاته المخصصة لبحث قضايا تقع في صميم اختصاصات هذه المنظمات.

تحتوي هضبة عدن على ثروة تاريخية وبيئية لا تقدر بثمن. فإلى السدود التاريخية والدروب القديمة والقلاع والحصون، المندثرة منها وتلك التي ما تزال شامخة حتى الآن، فإنها تمتاز بالتنوع البيئي، والنباتات النادرة، كنبتة "عدنيوم" adenium، التي تكاد لا توجد إلا في عدن، فضلا عن نبتة أخرى يقول المتخصصون إنها النبتة الفريدة التي لا توجد في أي مكان آخر في العالم.

المشروع السياحي الذي بدئ العمل به مؤخرا، يتضمن مشروعا سكنيا يستوعب 150 ألف نسمة، حسب ما نشرته تقارير إعلامية قبل عدة أشهر. وكان المشروع قوبل بالرفض من محافظ عدن السابق يحيى الشعيبي، كما من هيئات ولجان معنية أخرى، بعضها رسمي.لكن ذلك لم يمنع من تدشينه باسم إعادة تأهيل المدينة.

● لطخات اسمنتية تثير الاشمئزاز

طبق المصدر الجيولوجي، فإن المنتجع السياحي لا يهدد البيئة ولا يدمر تاريخية المدينة المنغرسة في هضبتها فحسب، وإنما أيضا يعرِّض سكان المدينة لما يمكن وصفه بـ"الخطر الوجودي"، ذلك أن المشروع يعطل الوظائف الطبيعية للهضبة، مدمرا حوافها ومقوضا منحدراتها، معرضا بذلك سكان المدينة لأخطار الطبيعة، كالفيضانات والزلازل.

الجمعية اليمنية للتاريخ والآثار – فرع عدن تنشط حاليا ضمن تحالف مدني يضم منظمات بيئية ونقابية وجيولوجية وتاريخية. وأصدر التحالف بيانا قبل ثلاثة أسابيع يطالب بالوقف الفوري لمشاريع إعادة التأهيل وبخاصة مشروع المنتجع السياحي ومشروع إعادة تأهيل صيرة ومشروع إعادة تأهيل الصهاريج. البيان طالب، أيضا، بتحديد المعالم الأثرية والتاريخية في المدينة، ووضع «المحارم» لها، وعدم المساس بها تحت أية ذريعة قبل الدراسة المتخصصة والمتأنية لطبيعتها ووظائفها، لضمان الحفاظ على وظائفها الأصلية.

اسمهان العلس التي تدرس التاريخ الحديث في جامعة عدن، انتقدت إقصاء المنظمات غير الحكومية ذات الصلة من مجلس تخطيط المدينة، معتبرة ذلك أمراً "غير مبرر وغير قانوني". ولخصت الوضع الماثل في المدينة في ست كلمات: "فوضى وجهل وتجاهل واستمرار في التجاهل"، ضاربة مثلا بجزيرة صيرة.

"جزيرة صيرة بوابة تاريخية لعدن وليست مجرد صخرة"، زفرت الباحثة العدنية. وزادت: "صيرة ليست القلعة فحسب، بل هي منظومة طبيعية وتاريخية وآثارية كان من الواجب عدم المساس بها".

هذه الحقيقة لم يستوعبها المعنيون الذين قدر لهم أن يمسكوا بمصير المدينة في ساعة شؤم.

بدلا من سوق السمك الرابض في محاذاة الجزيرة – تتابع العلس– كان يفترض أن تكون هناك أشغال ثقافية مثل (إقامة) متحف للتنوع السمكي والبيئي والجيولوجي، وأنشطة أخرى ذات علاقة بتاريخية صيرة.

عدن عند حافة الخطر، وسلطتها المحلية تنطلق من رؤية تنموية ترتكز على الاسمنت، الاسمنت فقط. وهذا صار بمثابة لطخات تشوه وجه المدينة الآسرة. وإلى الاسمنت الذي يتبجح في صيرة وجبل حديد، مثيرا اشمئزاز الناظرين، يستمر ردم شواطئ المدينة، وغرس الخوازيق في جوفها، كما في النفق الذي بدأت معدات الحفر بتدشينه بالقرب من الباب التاريخي لعدن.

السلطة المحلية في عدن مطالبة بإسكات معدات الحفر، والتوقف قليلا للإصغاء لصوت المتخصصين، ولسوف تدرك أن هؤلاء لا يعادون الاستثمار على إطلاقه، وإنما الاستثمار على حساب التاريخ... وعلى حساب المستقبل أيضا.

العدد المقبل:

عرض مسرحي فريد في ساحة الشهداء في زنجبار

حفريات عشوائية لنهب آثار مأرب والجوف وعرش بلقيس بدون حماية

■ حمدي عبدالوهاب

كشف تقرير برلماني عن حفريات عشوائية في المواقع الأثرية من قبل تجار الآثار يقابله غياب شبه كامل للجهات المعنية ممثلة بوزارتي الثقافة والسياحة والهيئة العامة للآثار والمتاحف والسلطات المحلية في الحفاظ على المدن التاريخية والآثار.

وقالت لجنة الإعلام والثقافة، التي أعدت التقرير حول نتائج تقصي الحقائق عن أعمال النبش العشوائي ونهب الآثار في المواقع والمعالم التاريخية في محافظتي مأرب والجوف إنها أثناء زيارتها لمدينة السوداء (نشف) التاريخية في الجوف وجدت الوضع المأساوي للمدينة نتيجة التخريب والحفريات والنبش العشوائي من قبل ضعفاء النفوس وأن ما بين مترين إلى ثلاثة هي المسافة بين كل حفرة واخرى في المدينة البالغة مساحتها 1500 متر، وأضافت أن عملية التنقيب في المدينة التي لاتوجد حراسات لحمايتها توقفت نتيجة اعتراضات أهالي المنطقة بدعوى أنها من أملاكهم الشخصية.

وجاء في التقرير أن معبد «عاد» الذي يعد من المعالم البارزة في مدينة «نشن» هو الآخر تعرض للنبش والتخريب بغرض سرقة محتوياته من الآثار، كما أن أعمال الحفريات في مدينة البيضاء (نشف) التي يعود تاريخها إلى القرنين السابع والتاسع قبل الميلاد قد غيرت بمعالم المدينة التي يحيط بها بقايا سور وأطلال مبان وأعمدة معابد ورؤوس تيجان.

وبخصوص المواقع الأثرية والمدن التاريخية في محافظة مأرب، أشارت اللجنة إلى أنه وأثناء تفقدها لمدينة مأرب القديمة، وجدت بقايا مبان وأحجار موجودة ومتناثرة جمعت من مصارف السيول ومن مواقع تاريخية أخرى، عرضة للنهب وللاستخدام في بناء المنازل التي وصلت إلى القرب من الموقع، وكذلك أصبحت المدينة معرضة لعوامل التعرية لتطمر بذلك معالمها نتيجة للإهمال من قبل الجهات المعنية.

وعن عرش بلقيس الذي يعتبر من أهم المواقع الأثرية بأعمدته الستة، وجدته اللجنة مغلقاً وخالياً من الحراسة والحماية، ونادراً ما يتواجد المسؤول المباشر عنه، كما أن عملية الزحف في تملك الأرض من قبل المواطنين وصلت إلى محيط العرش وأن الاعمال الزراعية أصبحت لا تبعد عنه سوى مسافة متر واحد فقط.

وذكر التقرير أن أعمال التنقيب والترميمات على النقوش البديعة المحفورة على جدران معبد «أوام» (محرم بلقيس) لا يتسهدف تهيئته للعمل بل للبحث عن قطع أثرية ويعتبر جهد غير مخطط لأهداف واضحة الأمر الذي جعله عرضة للنهب والسطو في ظل غياب الاهتمام به.

نتيجة الإهمال في موقع سد مأرب القديم والترسبات الطينية في قانتي التصريف الرئيسية للمياه لم يبقى من آثاره وأحجاره إلا الشيء القليل لاستقبال السياح نتيجة السرقة والنهب وفي أعمال بناء المنازل.

النهب والتخريب في موقع «حجر العادي» لمساحة واسعة منه على مرأى ومسمع أجهزة الدولة، اعتبرته اللجنة إهمال متعمد وسرقة مع سبق الإصرار والترصد لكل ما يمس تاريخنا.

تفاقم الفلتان

(تتمة الصفحة الأولى)

اتخاذ ما تراه مناسباً من تمكين عائلة الفضيل من أملاكهم، وتحمل المحافظ مسؤولية ما يترتب على ذلك»، حسب البيان الصادر عنهم.

ووفقاً للمعلومات فإن عائلة الفضلي كانت وهبت الأرض الواقع عليها سوق القات بمحض إرادتها، لكن عندما قرر المجلس المحلي تأجير الأرض اعتبر آل الفضلي القرار مخالفاً لبنود الاتفاقية التي ابرمت مع المحافظ السابق فريد مجور والتي تنص على أنه «في حال قيام الدولة بتأجير السوق فلعائلة الفضلي الأولوية في استثماره».

مؤخراً تم توقيع اتفاقية تسليم قطعة الأرض لآل الفضلي بحضور مكتب الأشغال العامة والأمن بمديرية زنجبار، بناءً على قرار المجلس المحلي بالمحافظة.

إلا أن محلي المديرية أصر على تسليم السوق لمستثمر آخر، وتنفيذ القرار بالقوة وانزال أطقم عسكرية للإشراف على التسليم.

ورداً على قرار المجلس المحلي حركت قبائل آل الفضلي مجاميع مسلحة للحيلولة دون تنفيذ القرار، غير ان الوسطاء احتووا الموقف باقتراح هدنة في اللحظات الأخيرة بعد ان كان مرشحاً للإنفجار.

بعد ذلك داهمت اجهزة الامن منزل الشيخ حسام صالح جبران بهدف إلقاء القبض عليه، لكنها لم تعثر عليه فاعتقلت مروان محمد سعيد واقتادته إلى معسكر الأمن.

الشيخ حسام قال لـ«النداء»، وهو وكيل عائلة الفضلي والملاحق من قبل الأمن بأوامر من المحافظ: «القضية الآن بيد قبائل آل بالليل التي تداعت وأصدرت بياناً حملت فيه المحافظ تبعات القضية».

وأضاف: «أنا استغرب تصرفات المحافظ التي تدفع الامور إلى مزيد من التوتر».

من جهة ثانية علمت «النداء» ان منزل محافظ أبين تعرض لإطلاق نار من قبل مجهولين ليلتي الخميس والجمعة الماضيتين، لكنه لم يسفر عن خسائر، وقوبل بتكتم شديد.

يعدها أعطب مجهولون مساء الأحد قاطرة محملة بالوقود تابعة لمجموعة هائل سعيد أنعم شرقي زنجبار.

إلى ذلك أصيب ما لا يقل عن أربعه أشخاص على خلفية قيام مجموعة مسلحة أمس الاول الاثنين بعملية تقطع على الطريق العام (عدن، حضرموت) بمنطقة باكازم مديرية المحفد أبين.

وقال مصادر خاصة لـ«النداء» أن أحد المسلحين ينتمون إلى آل لحاق باكازم نصبوا نقطة تفتيش على الطريق العام بالقرب من منطقة المعجلة واعترضوا سيارة هيلكس تحمل كمية من القات في طريقها إلى حضرموت، وكان على متنها أضافة إلى أصحابها أحد أبناء آل عمبور من قبائل باكازم اقلته السيارة في طريقها ودخل في شجار مع المسلحين الذين حاولوا نهب السيارة، واعترض عليهم باعتبار السيارة وأصحابها في «وجه» وحمايته وفق الأعراف القبلية، لكن الجماعة المسلحة لم تراع ذلك، وقبل أن تتحرك السيارة، أمطرها المسلحون بالرصاص ليصاب سائقها والمرافق من آل عمبور وعلى إثر ذلك تداعت مجموعة من آل عمبور وتوجهت إلى موقع الحادث معترضة على فصل وأعمال المسلحون الذين تجمعهم مع هؤلاء صلة الانتماء إلى قبائل «باكازم» ودخل الطرفان في خلاف قاد إلى اشتباك مسلح بينهما أسفر عن أصابة ثلاثة، اثنين من آل عمبور بينهما ناصر سعيد سريع رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي لمديرية خور مكسر بعدن والثالث من الطرف الآخر.

ويعد هذا الحادث الثاني الذي تقوم به ذت المجموعة خلال 24 ساعة دون ان تقوم السلطات المختصة في محافظة أبين بأي اجراء لضبطها.. حيث قامت المجموعة المسلحة بالتقطع ومحاولة نهب سيارة تقل مجموعة من الزملاء الصحفيين يعملون في مؤسسة الجمهورية -للطباعة والنشر كانوا في طريق عودتهم من محافظة حضرموت.

وعلمت «النداء» أن عشرات من أبناء قبيلة آل سريع أمام مستشفى صابر بمديرية المنصورة حيث يتلقى رئيس لجنة الحريات العلاج جراء اصابته بطلقة نارية في الجانب الايمن من الصدر وطالب المعتصمون السلطات بسرعة التحرك وضبط الجناة وإحالتهم إلى القضاء قبل أن يحل أسلحتهم لملاء الفراغ الذي سيخلفه تقاعسها.

الجدير ذكره ان هذه المنطقة غدت أكثر خطورة على حياة وممتلكات المسافرين على هذا الطريق في ظل ازدياد اعمال التقطع دون أي اجراء حاسم من قبل السلطة التي فشلت حتى في تعيين مدير عام لمديرية المحفد من نقل مديرها السابق إلى مديرية أخرى.

مشادة كلامية

(تتمة الصفحة الأولى)

رئيس الهيئة العليا للإصلاح "محمد اليدومي"، قبل أن يتفق الحضور على "مواصلة الحوار حول القضايا الوطنية تمهيدا لانتخابات 2009م". بعد أن انتقد صالح "خطاب الأحزاب عن الشراكة رغم أنها لم تحظ بثقة الناخبين"، فيما قالت المعارضة إنها "تنافست مع الدولة وليس مع حزب المؤتمر"، قبل أن يتفقا على "إدارة مختلفة لانتخابات 2009 بما يوفر جوا تنافسيا نزيها أيا تكن نتائج تلك الانتخابات".

ورفضت المصادر الرسمية في الأحزاب والمقربة من الرئاسة الكشف عن تفاصيل ترتيب اللقاء أو جدول أعماله، وما سيترتب عليه.

ألاعيب صغيرة

(تتمة الصفحة الأولى)

الاعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية، عبر جملة من الصياغات المتهافتة، كما في إصرارها على أن إصدار قرارات جمهورية بإنشاء نيابات أو محاكم متخصصة تقع في صميم اختصاص رئيس الجمهورية طبق الفقرة 8 من المادة 118 (دستور)، قبل أن تنتهي إلى القول بأن القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية لم يكن سوى قرار كاشف لقرار مجلس القضاء الأعلى بانشاء النيابة، خالصة باطمئنان غريب، إلى أنه إذا لم يكن هناك قرار من مجلس القضاء لكان قرار رئيس الجمهورية معدوما. وإذا فان الدائرة الدستورية تقر بعدم اختصاص الرئيس بإنشاء نيابة، وأن قراره مجرد كاشف لقرار مجلس القضاء الأعلى. لكن المتابع العادي قبل أهل الاختصاص، يعلم بأن الرئيس أصدر القرار بصفته التنفيذية، ويعلم أيضاً أن أحداً لم يزعم بأن مجلس القضاء الأعلى قرر في أي وقت إنشاء نيابة أو محكمة جزائية متخصصة. ولا غرابة أن حكم أصحاب الفضيلة في الدائرة الدستورية لم يشر في مفرداته إلى رقم وتاريخ قرار مجلس القضاء المفترى عليه! كما أن الحكم لم يزعم بأن ملف القضية يحتوى على صورة من قرار مجلس القضاء، وهذه أمانة جديرة بالتنويه.

حكم الدائرة الدستورية يمضي قدماً في الالتفاف على عريضة الدفع بدلاً من دحضها، كما في رده على الوجه الثاني للدفع والقائل بالعوار الدستوري للقرار الجمهوري لأنه عطّل أحكاماً قانونية نافذة منها نص المادة 231 ونص المادة 24 اجراءات جزائية. قطع الحكم بأن نص المادة 234 لا يتعلق بالنيابة ولا يقرر اختصاصاً محلياً لها، وإنما هو يقرر الاختصاص المحلي للمحكمة، وهو ما اعتبرته الدائرة مبرراً لعدم التقرير بما إذا كان هذا النص قد عُطّل بالقرار أم لا. علماً بأن الدفع يؤكد على أن القرار الجمهوري عطّل ما يقرره هذا النص من معايير قانونية لانعقاد هذا الاختصاص، وذلك ما توجب على الدائرة الدستورية الرد عليه. بالطبع ليس ذلك في طاقتها، فقررت اتباع طريق التفافي.

الدفع قال بأن القرار الجمهوري عطّل نص المادة 231 اجراءات جزائية، والذي يقرر بأن للمحكمة الابتدائية الاختصاص بالفصل في جميع الجرائم الواقعة في نطاق اختصاصها المحلي، فيما أن القرار الجمهوري يخرج من هذا الاختصاص الوقائع الجرمية التي حددها ليجعل منها نطاقاً قانونياً للاختصاص النوعي للمحكمة الجزائية المتخصصة.

هذا وجه عوار لا يقبل الالتفاف عليه، فماذا فعلت الدائرة الدستورية؟

استعانت بالتعاويذ، فهي إذ أشارت إلى أنها ستلتزم بما جاء في حدود الدفع، فإنها ما لبثت أن طوحت بالتزامها هذا بعيداً، وتجاهلت تماماً الرد على هذا الوجه من أوجه الدفع بالعوار الدستوري للقرار الجمهوري.

العدالة تركل كما هي العادة، وسيمثل الزميل الخيواني مجدداً أمام محكمة سيئة الصيت، وسيتوارى القانون، بما هو الخاسر الأوحد من حكم الدائرة الدستورية، بعيداً مخلياً ساحات العدالة لأسياد الأمر الواقع.

أبناء ردفان

(تتمة الصفحة الأولى)

منصر منذ اسابيع للقبض عليه للتحقيق معه في احداث مهرجان 13 يناير الماضي، وقامت بإقتحام مقر الاشتراكي بعدن واعتقلت حارسه عندما لم تجد منصر بداخله.

إلى ذلك تشهد محافظة عدن الاحد القادم اعتصاماً سلمياً احتجاجاً على عدم قيام الاجهزة الامنية بالقبض على من اطلقوا النار باتجاه المشاركين في مهرجان التصالح والتسامح الذي اقيم في 13 يناير الماضي وسقط فيه شهيدان ولعدم إطلاق سراح المعتقل احمد العبادي من سجن البحث الجنائي.

تنظيم الاعتصام أقر في الاجتماع المنعقد الاحد الماضي لممثلي احزاب اللقاء المشترك ومجالس التنسيق والتصالح والتسامح وجمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين والحقوقيين والشباب والنقابات وشخصيات اجتماعية في محافظة عدن.

وقال بيان صادر عن الاجتماع أن تنظيم الفعالية يأتي للتضامن مع نشطاء العمل السياسي والنضال السلمي وصحفيي الايام والطريق.

وأضاف أنه إلى جانب الاعتصام ستقام فعالية إعلامية لوسائل الاعلام المحلي والخارجي يتم فيها استضافة اسر الشهداء والجرحى الذين اغتيلوا منذ حرب 94 يعرض فيها جميع الوثائق والمعلومات عن هذه الجرائم واسماء المسؤولين عن مرتكبيها ومن أعطوا الأوامر بذلك بالاضافة للظروف التي صاحبت المحاكمات الضرورية التي جرت لبعض مرتكبيها.

وأكد المجتمعين على أهمية الإرتقاء بالتنسيق ووحدة الجهود لمواجهة التدهور الخطير والمتسارع في معيشة المواطن واتساع العاطلين عن العمل.

نائب يتهم سوق المبيدات بنشر أمراض في العاصمة

وزير الزراعة: ضبط 51 طنا في عدن و62 في الحديدة

أنور التاج، نيوزيمن:

طالب أعضاء مجلس النواب اليوم إحالة كل من وجه بالإفراج عن شحنة المبيدات عبر ميناء الحديدة إلى النيابة العامة.

النائب صخر الوجيه اعتبر دخول شحنة المبيدات مخالف لأحكام القانون شروع في القتل الجماعي لأبناء الشعب.

مبدياً استغرابه من السماح لتلك الشحنة التى جاءت عبر ميناء جدة بعد رفض السعودية لها لتستقر في ميناء الحديدة ويتم الإفراج عنها بما تحمله من مبيدات محظورة، مشيرا إلى أن تقرير اللجنة لم يظهر أن الوزارة قامت بالتحقيق مع أولئك المهربين.

مقترحا بأن تقوم وزارة الزراعة بموافاة المجلس بالإجراءات التي اتخذتها حيال ذلك خلال 15يوما.

من جهته انتقد صالح السنباني ماوصفه "كارثة جماعية تهدد المجتمع بهذه السموم التي تدخل البلاد بلا رقيب ولا حسيب".

ودعا النائب عبدالمعز دبوان وزارة الزراعة إلى تفعيل نشاط إدارة المبيدات وزيادة مواردها المعتمدة بما يمكنها من القيام بمهامها في مكافحة تلك الآفة الخطرة، بالإضافة إلى أنشاء مختبرات مركزية لفحص الفواكه والخضروات من أضرار تلك المبيدات مطالبا بتفعيل دور الإعلام في التوعية بمخاطرها، وشدد دبوان على ضرورة التنسيق بين وزارات الزراعة والصحة والمياه والبيئة للوقوف أمام قضية تداول المبيدات.

النائب عبدالملك القصوص قال أن حد الحرابة يعد قليل في حق من قاموا بالإفراج عن شحنة المبيدات المخالفة للقانون، مطالبا وزارة الزراعة بنشر قائمة بأسماء وصور المبيدات في وسائل الإعلام المختلفة بما يسهم في ترشيد استخدام تلك المبيدات والمواد الكيماوية من قبل المزارعين.

النائب على العنسي طالب الحكومة الحد من انتشار تلك المبيدات والمواد، مذكرا بمال قال إنه "انتشار الأمراض في الدائرتين(4,3) بأمانة العاصمة نتيجة وجود سوق فروه للمبيدات بالقرب منهما".

وطالبي شوقي القاضي وزير الزراعة الذي حضر جلسة اليوم إلى إصلاح وزارته ومسائلة وكلائه.

وتساءل القاضي عن دور وزارة الإعلام في التوعية بمخاطر تلك المبيدات، منتقدا "انشغالها بنشرات الأخبار المطولة ومطاردة الصحفيين وإغلاق الصحف".

فيما أيد عبدالرزاق الهجري مقترح رئيس المجلس بحي الراعي تخصيص 60دقيقة في الفضائية اليمنية للتوعية بمخاطر تلك المبيدات وترشيد المواطنين في كيفية استخدماها.

داعيا إلى رفع نسبة الضرائب والجمارك على موردي المبيدات والمواد الكيماوية.

واقترح محمد الشدادي نائب رئيس المجلس ورئيس لجنة الزراعة السابق عمل قوائم بأسماء تجار المبيدات المخالفين لأحكام القانون بالإضافة إلى أن يكون الاستيراد وفقا القائمة المسموح بتوريدها.

من جهته أكد وزير الزراعة والري د.منصور الحوشبي ضبط شحنة مبيدات في جبل النار بتعز لنفس الشخص الذي ادخل شحنة المبيدات عبر ميناء الحديدة.

وبجسب الوزير تم ضبط 12 حاوية مبيدات في ميناء عدن تحمل 51طنا إضافة إلى ضبط62 طنا في ميناء الحديدة.

وأكد الحوشبي أن الوزارة تقوم بحملات تفتيش للمبيدات المحظورة كل أسبوعين مشيرا إلى أنه تم اعتماد 22مليون ريال لتجهيز مختبرات خاصة بفحص الخضار والفواكه.

وفيما يتعلق بالشحنات التي تم ضبطها، أوضح الحوشبي أن الوزارة وجهت بإعادتها إلى بلد المنشأ وعلى نفقته وزارة الزراعة.

والتزم وزارة الزراعة بتنفيذ توصيات لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن دخول شحنة المبيدات إلى العاصمة صنعاء عبر ميناء الحديدة بالمخالفة لأحكام القانون رقم(25)لسنة1999م بشأن تنظيم تداول المبيدات والآفات النباتية حيث أوصت اللجنة بتطبيق نصوص المواد المتعلقة بالمخالفات من القانون رقم(25)لسنة1999م بشأن تنظيم تداول المبيدات على المستورد.

وطالب التقرير بالحالة كل من وجه بالإفراج عن تلك الشحنة إلى النيابة العامة وتوقيفهم عن مزاولة أعمالهم وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في أحكام القانون.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

هيئة الدفاع تقول إن كثيراً من موكليها لا يزالون رهن الحجز

■ علي الضبيبي

استغربت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين عدم تفعيل ما اتفقت عليه مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في منتصف مايو الفائت بخصوص سجناء الحقوق الخاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق الرسمي باسم الهيئة، إن الإتفاق نص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ في المحاكم طبقاً للقانون «وليس إلى قاضي المعسرين» بالمخالفة له.

وأضاف، وقد تلقت الهيئة المتحدث قائمة توكيل جديدة لأكثر من 100 سجين حقوق غيرية، وممن تجاوزوا فترات العقوبة التي نصت عليها المحاكم: «لقد سعت هيئة الدفاع عن المعسرين إلى تفعيل النصوص القانونية بهذا الشأن، وليس هناك حاجة إلى أي اجتهاد فيما ورد في النص». مستنكراً فكرة إرسال قضاة إلى السجون للنظر في دعاوى الإعسار: «هذا التفاف على النصوص القانونية وتعطيل لها».

وتتمسك هيئة الدفاع بنصوص قانونية صريحة توجب الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه مدة حبسه. وأشار المحامي محمد المداني أشار إلى نص المادتين 494 و495 من قانون الاجراءات الجزائية اللتين تؤكدان ذلك، وأيضاً إلى نص المادة 197 عقوبات، الذي يقرر عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن 3 سنوات فضلاً عن العزل من الوظيفة تجاه الموظف الممتنع عن الإفراج عن سجين بعد انقضاء مدة حبسه.

وتابع المداني: «نحن أولينا الاتفاق أهمية وأخذناه مأخذ الجد، ولكن كثيراً من موكلينا المشمولين بقائمة التوكيل لا يزالون محتجزين بالمخالفة للقانون ولما اتفقنا عليه». وإذ أشاد بالجهود المبذولة من القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى والدكتور عبدالله العلفي النائب العام للإفراج عن عدد من موكليهم «إلا أن مقتضيات الوكالة تحتم علينا أن نتخذ الإجراء القانوني المناسب اذا لم نجد استجابة لما تم الاتفاق عليه».

وكانت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، اتفقت مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في 13 مايو الماضي على وضع حد لهذه القضية، وذلك على أن يتولى النائب العام دراسة وفرز حالات الاحتجاز «والتوجيه إلى، النيابات المختصة بالافراج والاحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقاً للقانون» وفقاً لبيان الهيئة الصادر بتاريخه. وأذيع في مساء اليوم التالي للإتفاق قرار لمجلس القضاء مفاده تكليف هيئة التفتيش القضائي في وزارة العدل «بتعميم توجيه إلى قضاة التنفيذ المدني المرتبط بالجانب الجنائي بصفة مستعجلة (...) وذلك بناءً على مذكرة من النائب العام بشأن السجناء المحكوم عليهم في حقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم». وإذ أشار الناطق الرسمي باسم هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين إلى الإتفاق والتعميم المذكورين قال: «للأسف نص الإتفاق لم يفعل بدليل حصول تجاوزت. كان يفترض على أجهزة القضاء المختصة العليا أن تراقب تفعيل التعميم على أرض الواقع».

ومن تاريخ الإتفاق وعلى مدى ما يقرب من 10 أشهر، باشرت النيابة العامة فرز حالات سجناء الحقوق الخاصة، ولكن ليس لإطلاق حرياتهم وتحويل ملفاتهم إلى قضاة التنفيذ المدني بمقتضى القانون، وإنما ليتقدموا بدعاوى إعسار إلى قاضي المعسرين المكلف في كل سجن للبت في صحة هذه الدعاوي من عدمها. وهو ما زاد من تبطيئ عملية الإفراج.

ورغم أن قرار الإفراج ظل مرهوناً بيد النيابة العامة شريطة أن يحوز المحبوس على حكم إعسار من القاضي المكلف، إلا أن أغلب حالات الإفراج لم تتم، وقد حصلت على حكم إعسار، إلا بموجب ضمانات حضورية وبعضها تجارية.

يوم أمس تلقت الصحيفة رسالة من 105 سجناء (حق خاص) في مركزي صنعاء، وممن تجاوزوا مدة عقوباتهم بسنوات، أكدوا فيها نقل القاضي محمد حمود المعمري المناوب في السجن للبت في قضايا الاعسار وشكت الرسالة: «وحتى الآن لم يأتونا بالبديل».

وأفاد «النداء» الدكتور عبدالله العلفي النائب العام بأن القاضي البديل قد أرسل، موكداً اهتمامه المتواصل بهذه القضية، وإشرافه المباشر على اجراءات سير الإفراج، وقال إن القاضي الجديد سيكون أكثر نشاطاً وسرعة في البت في قضايا الإعسار من سلفه.

وعلمت «النداء» من مصدر مسؤول في السجن المركزي بصنعاء أن النائب العام وجه هذا الأسبوع بالإفراج عن اثنين من المعسرين، وأن الدكتور عيسى عبدالعزيز خواجه (أردني) صاحب مدارس الحسين قد أطلق سراحه قبل يومين (خواجه محبوس منذ 3 سنوات على ذمة 90 ألف دولار، وبدون أن ينص الحكم القضائي بحبسه. وحسب المصدر فإنه لم يغادر السجن لولا الضمان التجاري).

«ضوء البيت» يبعث رسالتين للنائب العام والرئيس صالح، ويكتب وصيته للسفير السوداني:

اقبروني في كردفان

كتب السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت وصية مساء أول من أمس وأرسلها عبر «النداء» إلى قنصل سفارة السودان في اليمن.

أوصى أن لا يقبروه إلا في السودان حيث مسقط رأسه، تحديداً «مدينة أم رملية شمال كردفان». وجاء في وصيته أنه في حال ما إذا وافته المنية في سجن اليمن المركزي فإن الأسرة «ستتكفل بالدفع والمساهمة معكم بتسفير جنازتي».

وطلب ضوء البيت من القنصل السوداني، بعد أن كتب له رقم التيلفون، الاتصال بوالده إلى السودان. وقال عبدالقيوم البالغ من العمر 35 سنة، والمضرب عن الطعام منذ 26 نوفمبر الفائت، إن له إبناً يقيم في عدن مع أمه واسمه محمد خير «يرجى تسفيره إلى السودان هو وأمه اذا وافقت فوراً». أما ريهام، يخاطب القنصل: «فقد ماتت وأنا هنا في السجن»، وحدد بدقة عنوان أسرته.

وطلب عبدالقيوم من أبيه أن يتكفل بتربية ولده محمد «ويمنع ممارسة أي قسوة عليه». متمنياً : «نشر قضيتي بعد موتي للرأي العام السوداني ليطلع على ما جرى لي في اليمن حتى لا يتورط أحد للاستثمار أو التجارة في هذه البلاد اليمن»، وسبب ذلك قائلاً: «لا يوجد بها قانون غير الحبس وتلفيق التهم ضد الغريب».

وعبدالقيوم رجل أعمال سوداني أتى للاستثمار في اليمن فوقع في حبائل «اللف والدوران» كمايفيد. ويمضي الرجل في السجن المركزي بصنعاء منذ 7 سنوات في قضية خلاف مع شريك له وحكم فيها بالسجن سنة ونصف من محكمة جنوب شرق الامانة -اضافة إلى ذلك يدفع 100 الف دولار لشريكه.ومذ دخل السجن حتى الآن يكون قد أمضى 5 أضعاف المدة.

وصية عبدالقيوم رافقتها رسالة له بليغة من صفحة ونصف إلى رئيس الجمهورية اليمنية علي عبدالله صالح جاء فيها: «سيادة الرئيس أنا مستثمر سوداني محبوس منذ عام 2000 على ذمة قضية باطلة وملفقة ضدي». وأضاف: «لقد صودرت جميع حقوقي القانونية وتم حرماني من الدفاع عن نفسي». ويزيد يشكو: «بل صودرت أوراقي ومستنداتي وإثباتاتي من ملف قضيتي وممن التمست منهم تحقيق العدل لي وإنصافي».

وترفض نيابة جنوب شرق الأمانة إطلاق سراح عبدالقيوم رغم الأوامر القضائية العليا التي وجهت بذلك: «لدي أوامر من الجهات القضائية العليا وبمختلف درجاتها بالإفراج عني بالضمان الحضوري»، ولكن للأسف يقول : «هذه الأوامر قوبلت بالرفض من وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة أحمد أبو منصر في سابقة قضائية خطيرة تدل على مدى تعصبه مع غرمائي وإصراره غير المبرر على عدم الإفراج عني رغبة منه في استمرار بقائي في السجن».

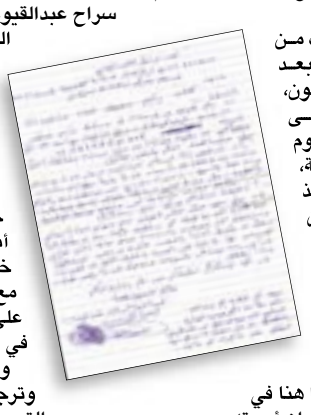

وخاطب رئيس الجمهورية ورجاه، وقد خابت كل رسائله التي وجهها عبر الصحافة وبصورة مباشرة إلى القضاء: «تشكيل لجنة قضائية ونيابية نزيهة لكشف الظلم والجور الذي طالني في القضية وإجراءاتها الباطلة». وكرر مناشدته بكل معاني الإنسانية والرحمة للرئيس: «لم يتبق لي إلا التوجه إلى فخامتكم. أرجوك وألتمس منك أن تعمل حلاً لمأساتي ومعاناتي الشديدة في السجن المركزي بصنعاء».

وهذه هي المرة الثالثة التي تعرض فيها «النداء» حالة هذا السجين البعيد عن أهله والمقطوع عن الزيارة. إذ سبق وأن نشرت قبل شهرين خبر إضرابه المفتوح عن الطعام، وما تشهده حالته الصحية والنفسية من تدهور بائن (راجع العدد 133 من «النداء»).

وتأمل الصحيفة من النائب العام التدخل المباشر لمعرفة ملابسات هذه القضية، لاسيما فيما يتعلق برفض وكيل نيابة جنوب شرق لأوامر الإفراج عنه، مع أمل أن يضع حداً لمأساة هذا الرجل المنكوب.

.. وبسام الحميدي: أفرجتم عن كثير من أصحاب الأروش إلا أنا

تسلمت الصحيفة الرسالة الثانية من السجين المعسر بسام الحميدي، 25 عاماً. وفيها يقول: «لقد صدر لي حكم الإعسار بتاريخ 24 يونيو 2007، غير أنني ما زلت سجيناً على ذمة الحق الخاص».

ويقضي بسام في السجن المركزي بصنعاء عامه السابع على ذمة أرش قيمته مليون وربع المليون ريال. وهذه المدة ليست منصوصة في منطوق حكم محكمة جنوب شرق الامانة مطلع 2001. إذ لم يقرر القاضي حبسه سوى 3 سنوات (حق عام).

وبسام الحميدي أحد موكلي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، وواحد من المنكوبين الذين عصفت بهم الأقدار إلى براثن السجن. أمه جاءت إلى مكتب الصحيفة لأكثر من مرة وهي تحمل رسائل من ولدها المحبوس و أخباراً غير سارة عن وضعه الصحي والأسري. قالت الأم إن ولدها يصرخ برجاءاته في وجهها كل يوم أن تنقذه من كربة السجن «لكن ما سوي له، ما بش معه إلا الله وأنتم».

● الحميدي

إلى ذلك فهذا الشاب القادر على السداد بكد عرقه، بُلغ مؤخراً أن زوجته غادرت البيت صوب أهلها بعد أن أصابها اليأس والإحباط. وقالت الأم وهي تكفكف دموعها أن بسام «تلقى الخبر كالصاعقة». لقد تضاعفت حالته النفسية «قدو يهلوس في الإنتحار».

منذ منتصف 2006، وبسام ينتظر حكم الإعسار، ضمن طابور محتجزي الحقوق الخاصة، وحين حاز عليه بعد عام لم يغير هذا الحكم في حاله شيئاً. لا يزال باقياً في عُهدة السجن إلى أجل مفتوح. لقد مر على تاريخ حكم الإعسار الصادر من القاضي محمد المعمري 6 أشهر. لكأنه بمثابة صورة تذكارية تستحق الحفظ أو شهادة تقدير. ماذا تريد السلطة القضائية من هؤلاء المعذبين على ذمم مديونيات عجزوا عن الوفاء بها وثبت لها ذلك لأكثر من مرة؟ حتى الآن لا يبدو أن الأمور قد جلت أمام رجال العدالة بخصوص سجين الحق الخاص الذي تمتهن كرامته وحريته لاتزال. ورغم مرور أكثر من سنة ونصف على قضية السجناء المعسرين إلا أن المعنيين في السلك القضائي لا يبدون جدِّية حيال هذه القضية. إذ لا تلوح في الأفق أية تصحيحات قضائية في هذا الموضوع.

تؤكد رسالة بسام أنه، ومنذ صدور حكم الاعسار لصالحه، لم يكف يناشد ويستغيث كل الجهات الحكومية ذات الصلة «لكن للأسف لا يأبه لي أحد»، يشكو. وكان تلقى وعداً بضم إسمه في كشف رئيس الجمهورية العام الماضي ضمن أصحاب الأروش ولكن، يقول بسام : «تم الإفراج عن كثير من المحبوسين من أصحاب الديات والأروش إلا أنا».

يوم أمس جاءت أم بسام إلى مكتب «النداء» وهي في حالة منهكة تتفاقم من يوم لآخر. ناشدت القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء، وكذا النائب العام إنقاذ ولدها من السجن: «ولدي له سبع سنين ياقاضي، والله لو يجلس عمره ما يقدر يسدد ريال.. هو مسكين حالته حاله. لو خرجوه بعد الثلاث السنين إن قد بارح ما عليه لكن ما شاء الله كان».

وحصلت «النداء» على كشف من مكتب النائب العام لبعض سجناء الحقوق الخاصة، وتبين للصحيفة أن النيابة العامة تعلم تماماً بأن بسام أحمد عبده الحميدي حصل على حكم إعسار، كما هو موضح قرين اسمه في الكشف النيابي.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

يتشنج الكتاب والمحللون السياسيون، ويذهبون في الفذلكة حد تجهم الكتابة لقراءة ظاهرة سياسية، بينما قد يستخلص رجل الشارع البسيط تحليلا للظاهرة دونما اعتساف أو تبجح. ما سلف دار بخاطري وأنا أقرأ تعليقا في معرض خبر نشر في "النداء" عن رفض ملاك العقارات الحضارم التأجير للشماليين. جاء التعليق على لسان أحد المواطنين الملاك بما فحواه: "لا توجد دولة إلا في وسائل الإعلام الرسمي". استوقفني مليا هذا التعليق، أتأمل عفويته وعمقه. وتذكرت حينها شكوى ساخرة لأحد الأصدقاء من الاحتشاد الإعلامي، سواء للصحف الرسمية وصحف السلطة أو صحف المعارضة، وبأن وسائل الإعلام والصحف تخصيصا تتنازع استقراره وهدوءه النفسي وتناصف أيام أسبوعه، حيث أنه بحكم انتمائه للجهاز الوظيفي للدولة تأتي الصحف الرسمية "تكعيفا" إلى مكتبه، ولتزجية الوقت الفارغ في الدواوين الحكومية يبدأ سبته بقراءتها فتسترخي أعصابه ويمتلئ حبورا، حد وصفه، بمتابعة استعراض المنجزات الضخمة للدولة على صفحاتها والتغني بتطبيق القانون والنظام والتوزيع العادل للثروات ومحاربة الفساد ومحاسبة صناعه، والصحة والتربية والتعليم للجميع، ومسكن لكل مواطن، ولا وجود لجياع ومتسولين ونائمي الأرصفة، وتتمتع البلاد بحكم رشيد ديمقراطي يرعاه مجلس شورى ومجلس نوووووواب، ويكتشف أن لدينا حكوووووومة، وعندنا رئيس دولة لا تخفى عليه شاردة ولا واردة للمواطن والوطن؛ فيعيش صديقي سادرا في أحلامه، ليصحو في اليوم الرابع مقتنيا صحف المعارضة، وإذا بكل ما سلف قد تهلهل ويظهر له الواقع أكثر عتمة وسوادا من الظلام الذي تحت جفنه المغمض.

وأذهب أنا في شفقتي على المواطن الذي يتمزق ذهنيا ويتناقض شعوريا خلال أسبوعه حينما الإعلام الرسمي يبيعه الوهم ويخدره عن واقعه المتداعي وقضاياه حد قتله، ويستفزه إعلام المعارضة ببؤس الواقع ويطأ على صدره حد خنقه. وأقول لصديقي: بقراءة الصحف تتمزق أيام أسبوعك السبعة، وبقراءة الوطن: كم أخشى علينا من اليوم الثامن!

وحديثنا ممتد...

■●■

طقه... طقه

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

– سعادة السفير، يؤسفني إبلاغكم أن الوفد السياحي التابع لبلدكم قد تم اختطافه. ولكن لا داعي للقلق؛ الوضع تحت السيطرة، فنحن نحاصر المختطفين حاليا.

– هل قطعتم عنهم إمدادات المياه؟

– لا توجد مشاريع مياه في منطقتهم.

– إذاً، اقطعوا الكهرباء!

– ولا كهرباء.

– اقطعوا عليهم الهاتف وشبكات الاتصال!

– لم تصل لهم خطوط الهاتف بعد. ولكن لا تقلق، الوضع تحت السيطرة.

– اقطعوا الطرق!

لا– توجد طرق.

– سيادة الوزير، أعلن لكم، وبصفتي متحدثا عن حكومتي، تعاطفنا الشديد مع الخاطفين. وتعاطفاً معهم "خلوهم يخطفوهم".

سلام

محكمة شرق الأمانة تلزم هيئة الطيران بصرف رواتب مزهر وتسوية وضعه

● مزهر

قضت محكمة شرق الأمانة إلزام الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بصرف مرتبات العقيد «مزهر عبدالحكيم فقير» المحتجزة منذ شهر مايو 1999.

وقضى منطوق الحكم الذي تلاه القاضي عمر يسلم با محيسون في جلسة السبت الماضي في القضية الإدارية -تولت مؤسسة علاو للمحاماة الترافع عن «مزهر»- دفع كافة مستحقات «مزهر» من حقوق وتسويات وغيرها إسوة بأمثاله الذين كانوا بدرجته الوظيفية إلى حين بلوغه أحد الأجلين مع سداد الأقساط التأمينية للهيئة العامة للتأمينات.

وكانت «النداء» نشرت قصة مزهر في العدد 68، تحت عنوان «مزهر لطمة سهو»، وكشفت فيها مستوى الظلم الذي ألحقه به مطار صنعاء بفصله بعد أن أعطوه رخصة بسفرية علاجية إلى سلطنة عمان، لعلاج أبنائه الـ5 المصابين بالسرطان، مشيرة إلى أن العقيد مزهر، المدير الأسبق لإتصالات مطار صنعاء الدولي، حصل على توجيه من الرئيس بصرف أرضية له في محافظة لحج، ورفضت الجهات المعنية بالمحافظة الإستجابة لذلك.

إستنكار صحفي وحقوقي للإعتداء على أنور حيدر

استنكر عشرات الصحفيين وناشطين حقوقيين ومثقفين، الاعتداء الذي تعرض له الزميل أنور حيدر الصحفي لـ، محمد أبو بكر المفلحي، وزير الثقافة.

واستغربوا في بيان لهم مذيل بتوقيعاتهم قيام مدير مكتب وزير الثقافة (معاذ الشهابي) بالتهجم على الزميل حيدر، وضربه وسبه واتهامه بالمناطقية، كما وتهديده بوقف مستحقاته، وشطب اسمه من كشوفات المتعاقدين نقابة الصحفيين اليمنيين بعثت مذكرة إلى وزير الثقافة طالبته فيها برد الاعتبار للزميل حيدر والتوجيه باجراء تحقيق حول واقعة الاعتداء.

الجمرة يناشد رئيس مجلس القضاء الأعلى

بعد 4 سنوات من التخبط وارتياد المحاكم، يناشد محمد أحمد الجمرة، عدالة رئيس مجلس القضاء الأعلى بالدفع بالقضية وتوجيهها صوب العدل والقانون.

فحين توفي والد محمد، اعترض طريقهم شيء اسمه الظلم وحب الذات وسببت ذلك مشاجرة ومماحكة جرت بينه وبين اثنين من إخوانه الثلاثة.

وفيما لجأ الإخوة إلى تحكيم العقل والتوجه نحو القضاء، لجأ القضاة، حسب قول محمد، إلى طريق آخر هو تطويل القضية وعدم البت فيها والتحيز إلى الطرف الآخر، والمساومة على تنازلات عن الحقوق.

ويشكو الرجل الذي يعول عشرة أفراد، رئيسي المحكمة الابتدائية بجبل الشرق ومحكمة استئناف ذمار اللذين يتهمهما بتغيير مسار القضية ويقول إنها «واضحة كالشمس» وان الحقوق الذي يطالب بها أخواه (حسين، ومحسن) سيظل متمسكاً بحقه ولن يتنازل عنه، راجياً من الله «أن يوفق القاضي عصام السماوي في حزم القضاء وإعادة الحقوق إلى أهلها».

ويذكر محمد أنه طعن في حكم الإستئناف الذي أتى متفقاً مع الحكم الابتدائي وهو ما يعتبره محمد «عدولاً عن الحق ومتميزاً مع اخوانه». مع هذا يطلب من اخوايه «اليمين» فيما يدعون به ويقول: «لا اريد إلا الحق وأنا أكره أن آكل الحرام».

حق الرد

الاخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم
تحية طيبة وبعد

الموضوع: حق الرد

إشارة إلى الموضوع اعلاه ورد أسمي أنا خالد الجلال في صحيفتكم العدد 139 في موضوع تهريب الديزل في شبوة مشروع الغاز بعنوان «وطن في مهب تهريب وحكاية الحارس الذي ضبط التسلل فأخرجوه من المرمى» وقد تم اتهامنا بإدخال الناقلات ليلاً إلى المشروع وتهديد الحارس الذي ورد أنه كشف قيامي في عملية التهريب وإدخال القاطرات وتدبير مكيدة له بالخروج من المشروع.

وبناءً على حقنا في الرد نوضح الآتي: كل ما ورد ليس له أساس من الصحة وهو محض افتراء ولم يستند على ركائز صحيحة. لذا نود نشر هذا التوضيح وتصحيح ما نشر من معلومات مغلوطة ألحقت الضرر بي. وبيان أن طبيعة عملي تتمثل كمشرف أمني مدني. ومهامي ترتكز على النحو الآتي:-

أ- الإشراف والتشييك الأمني من فحص القواطر أمنياً الآتي: إذا كان هناك متفجرات أو أسلحة وغيره تمس بأمن المشروع.

ب- فحص «التصاريح» التي تأتي من الشركات إلى البوابة، والتي لابد أن تكون مختومة من الشركة الأمنية التي تتولى أمن المشروع ومطابقة رقم القاطرة الداخلة مع الرقم الموجود على التصريح، واتخاذ كافة الاجراءات الأمنية حسب التعليمات التي نعمل بها.

جـ- لا توجد لدينا تعليمات ولا يحق لنا ان نسأل عن الفواتير الخاصة بالديزل هل هي بالدولار أم بالريال باليمني؟ وليس ذلك من مهامنا، وأهم شيء أن تكون القاطرة تحمل تصريحاً مختوماً وموقعاً من الشركة الأمنية التي تتولى أمن الموقع، وما علينا إلا فحص القاطرة أمنياً ومطابقة التصريح ومن ثم السماح لها بالدخول إلى الموقع.

أما حكاية الحارس المذكور فقد حدثت في رمضان حيث تم توقيفه في السكن كإجراء عقابي نتيجة لتقصيره في العمل وهذا ما دفعه إلى شن هجوم ضدي ورشقي بتهم لا أساس لها من الصحة في حينه، كتلك التي نشرت في صحيفتكم الموقرة وقد قامت إدارة الشركة بالتحقيق في الموضوع، وأثبتت التحقيقات أن التهم المنسوبة إليّ ليس لها أساس من الصحة. ولاحقاً أقر الحارس بذنبه وقدم اعتذاراً خطياً لي عما بدر منه مرفق لكم صورة منه.

وبناءً عليه أمل نشر هذا الرد تصحيحاً لما سبق نشره ولوقف الضرر الذي مسني شخصياً جراء النشر.

ضابط أمن الشركة
خالد الجلال

احتجاجاً على فرض شيخ الجعاشن عليهم جبايات تبلغ 12 مليون ريال

اعتصام مواطني عزلة العنسيين ذي السفال اليوم أمام مبنى البرلمان

يعتصم صباح اليوم عشرات من ابناء عزلة العنسيين مديرية ذي السفال أمام مبنى مجلس النواب إحتجاجاً على التعسفات والمضايقات التي يتعرضون لها من قبل شيخ الجعاشن محمد أحمد منصور عضو مجلس الشورى، بعد أن نفذوا اعتصاماً أمس أمام مبنى محافظة إب.

هذا وسيركز إعتصامهم على المطالبة بإيقاف الجبايات التي تأخذ منهم وتشكيل لجنة تحقيق وانزال المشاريع عن طريق المجلس المحلي لا بواسطة الشيخ. وما دعاهم إلى نقل إحتجاجهم إلى العاصمة هو ما لاقاة رجالهم أمس من تهجير وإعتقالات وما تعرضت له نسائهم من اهانة، وفقاً لمنظمة هود، التي لجأ المعتصمون إليها لتبني قضيتهم بعد أن عجزت السلطات المحلية إنصافهم.

وقال المعتصمون في شكواهم التي رفعوها للمحافظ أن الشيخ بواسطة المليشيات التابعة له يفرض عليهم دفع جبايات باسم «المعشور» تصل إلى 12 مليون ريال نصيب كل اسرة منها تبلغ 50 ألف ريال.

عدد من أبناء عزلة العنسيين في حديثهم لـ«النداء» قالوا أنهم ومنذ عام 1978. مجبرين من قبل الشيخ على دفع الواجبات الزكوية له دون ان يعطيهم سندات استلام بذلك.

المحافظ العميد علي بن علي القيسي وأثناء لقائه بعدد من الصحفيين في مكتبه، استغرب قيام المواطنين بدفع الواجبات للشيخ.

وقال أنهم ليسوا مجبرين على دفعها لغير الجهة المختصة، موجها إلى المجلس المحلي ومدير الواجبات في مديرية ذي السفال بإستلام المبالغ من المواطنين وعدم السماح لأحد استلامها.

محمد مارش، أحد المعتصمين، قال لـ«النداء» إن مليشيات الشيخ اعترضتهم عند عودتهم إلى منازلهم من الاعتصام ومنعوهم من الدخول إلى منطقتهم إلا بعد أن يدفعوا المبالغ التي فرضت عليهم. وأضاف أن الشيخ رفض الإلتزام بتوجيهات المحافظ تحت مبرر أن المواطنين خارجين عن القانون.

وأشار مارش إلى أنه وعقب اعتراضهم لمنعهم من العودة إلى منازلهم، قام مرافقو الشيخ بقطع الماء والكهرباء عنهم وهدموا منزل المواطن عبدالله السيد في قرية الرجعة بحجة أنه من المحرضين للمواطنين على الخروج من سلطة الشيخ فضلاً عن نهب منزل نعمان الدبياني.

يزخر وادي حضرموت بالعديد من حالات انتهاك الملكية الخاصة وتتباين ملابسات كل حالة بحسب الأفعال.

السلطة تلوذ بالصوم أمام إنتهاك حرمة الملكية الخاصة بسيئون

■ سيئون - عبدالله علي مكارم

البداية مركزي!

تشير الوثائق إلى منزل المواطن صالح عوض بن بخيت في ضاحية القرن سيئون جوار معسكر الأمن بوادي حضرموت، وحصول انتهاك لحرمة المنزل في مطلع العام 2004 من قبل مدير المنشآت بالأمن المركزي النقيب عصام السقاف، ما جعل المواطن يشكو الواقعة إلى وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي الذي حرر مذكرة لمدير عام الأمن بالإفادة وكلف الأخير نائبه المقدم علي سالم العامري بدراسة ملف القضية وجاء الرد بمذكرة محررة في 2004/6/2، برقم أوس 512/2004/5/9، فحواها ثبوت حالة الإنتقال لحرمة منزل المواطن ثم حبسه واحتجاز سيارته في المعسكر من قبل المشكو به، واقتراح السعي في تعويض المواطن تعويضاً عادلاً عن منزله ورغبة الأمن في الشراء، وكذلك توقيع عقد إيجار مع المالك إلى حين إستكمال اجراءات نقل الملكية لإدارة الأمن.. الخ. لم يقبل المواطن بذلك إبداً وعاد مجدداً إلى وكيل المحافظة، فكان الرد بمذكرة إلى الأمن محررة بـ 2004/6/9. برقم 39/24، بضرورة إخلاء المنزل وتمكين المواطن من حقه ومحاسبة كل من تسبب بإلحاق الضرر به دون وجه حق تمضي الأيام والشهور دون شيء، وفي أواخر ٢٠٠٤. يكتشف الموطن أن نوافذ من بيته المحروم منه قد تم اقتلاعها وتركيبها في غرفة تابعة للأمن مما جعله يشكو إلى فضيلة القاضي رئيس نيابة استئناف سيئون؛ فكان الأمر إلى مدير أمن الوادي والصحراء وبناءً على شكوى المواطن صالح عوض بن بخيت بشأن انتهاك حرمة منزله وتعرضه للسرقة لذا تكرموا بسرعة التحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة والإفادة عن الإجراءات. حرر في 1/يناير/2005، رئيس نيابة استئناف سيئون/علي عوض بن هامل.

حرق المراحل

لم تزل أطنان الأوامر بمعاسبة كل من تسبب في هذا الانتهاك حبراًعلى ورق حتى لحظة إعداد هذا التقرير. ومضت السنوات ويأتي خطاب محافظ محافظة حضرموت إلى وزير الداخلية يفيد بأن التوسعة التي تمت في المعسكر قد دخل ضمنها بيت المواطن وتضررت أسرته؛ ولذلك يرجى التكرم بإعطاء توجيهاتكم لشراء البيت بعد تشكيل لجنة تقوم بتثمين المنزل بسعر اليوم للإستملاك للمصلحة العامة.

وهكذا تم حرق المرحلة الأولى وإسدال الستار عليها دون الخوض في محاسبة أو عقوبة، لتبدأ بعدها المرحلة الثانية من تشكيل اللجان «الورقية» ولم يزل المواطن يتابع وبحسب مقتضيات المراحل تتغير الصفة: بالأمس كان مالكاً لمنزل تم الاعتداء عليه وانتهاك حرمته وحبسه، واليوم متسول يستجدي عطف السلطات في الحصول على تعويض وهمي.

ضمير القانون

ترى هل ثمة قانون يشخص مايحدث الآن، أو ضمير للدوله يهتدي اليه؟! أسئلة تداعى للرد عليها المحامي عادل عبدالرحيم باوزير الناشط في مجال حقوق الانسان فأجاب: «معلوم للجميع أن ديننا الاسلامي الحنيف حرم استباحة المسلم لعرض ومال ودم أخيه المسلم، ثم جاءت جميع المواثيق العالمية واتفاقيات حقوق الانسان لتؤكد على هذه الحرمات على الصعيد الدولي بين كل أمم الدنيا، ثم جاء دستور الجمهورية اليمنية ليجدد التأكيد على حرمة الدم والمال والعرض وحق الانسان في التملك وحريته في الإنتفاع بملكيته وأن لا يتم أخذ ملكيته أو نزعها إلا بقانون ولذلك أصدر القرار الجمهوري بالقانون بشأن الإستملاك للمنفعة العامة على اعتبار احترام الملكية الخاصة وعدم نزعها إلا بعد استلام التعويض قبل إنتزاع الملكية».

على غرار ما حصل في العاصمة صنعاء مؤخراً من تسليم تعويضات لملاك البيوت الكائنة في السائلة بامانة العاصمة على إثر مرور طريق في السائلة لكبح جموح الإختناقات المرورية هناك، ورغم أن بعض تلك البيوت عشوائية إلا أن توجيهات رئاسية مباشرة قضت بتذويب البيروقراطية والروتين وأفضت إلى تسليم التعويضات مباشرة قبل زحزحة أي حجر من مكانه؛ فهل نحتاج إلى تفويض وأمور رئاسية لتطبيق القانون في حضرموت؟ هذا في حالة ثبوت المزاعم القائلة بوجوب انتزاع ملكية مواطن لبيته ولا يكون ذلك إلا عبر المحكمة المختصة وطبقاً لأحكام القوانين ذات الصلة، على عكس ما حدث في واقعة منزل المواطن بن بخيت في سيئون الذي تعرض لانتهاك حرمة منزله، ثم حبسه وتقييد حريته لثنيه عن المطالبة بحقوقه، ثم سرقة نوافذ منزله. علماً بأن الجرائم الماسة بتقييد الحريات لا تسقط بالتقادم ولذا فإن العودة إلى جادة الصواب من أرقى المعملات الإنسانية كون الاعتراف بالحق فضيلة والرجوع من الخطأ طاعة لله وراحة للضمير وتجسيد عملي لمبداء المواطنة المتساوية لجميع أبناء الوطن.

الاربعاء 20 صفر 1429هـ الموافق 27 فبراير 2008 العدد (140)
Wed. 20/2/1429 - 27 February 2008

لأنه يمتلك ذاكرة رنانة، استطاع منافسة زملائه والتفوق عليهم فصعد في العام الماضي إلى الترتيب الثالث متطلعاً إلى الأول مستقبلاً..

اليتم لم يجفف أحلام فارس

■ إب - هلال الجمرة

حين أطفأ شمعته السادسة انتابت فارس رغبة جامحة في الإلتحاق بالمدرسة، لكنها سرعان ما أُجِّلت بعد أن وقف لاستقبال العزاء والمواساة في رحيل والده، الذي تركه على رأس أسرة مكونة من ستة أفراد لتدبير حالهم.

عندما انتقل الوالد إلى جوار ربه، انتقل أولاده الخمسة وزوجته إلى مكابدة حياة قاسية مليئة بالمآسي.

فتحول فارس من طفل ملهوف بالألعاب واللهو مع الصغار إلى مكافح صغير ارتسمت على ملامحه بصمة «اليتم» التي غالباً ما تجعل الطفل ينحو منحى آخر محفوفاً بالمخاطر والتشرد. إلاّ أن ذكاء والدته وخوفها عليهم ساعد فارس في التغلب على الأوضاع المعيشية الصعبة وتحفيزه على الالتحاق بالتعليم.

مع أن فارس خسر الكثير من حياته (المرح، حنان والده..) إلا أنه يبلي بلاءً حسناً لكسب التفوق الدراسي، والذي عجز عن ذلك الكثير من الطلاب، ويبقى منافساً عنيداً لزملائه في الصف الخامس، فقد حصد في العام الماضي المركز الثالث، مخلفاً وراءه طلاباً وضعهم أفضل بكثير من حالته المأساوية.

رغم عمله المستمر في جلب المياه ومساعدة والدته في غسيل الملابس وتنظيف المنزل يبدو فارس 13 عاماً أنيقاً رزيناً معتداً بنفسه، لا يسأل الناس الرفق به.

الجمعة الماضية قطع فارس وأخوه سامي، 7 سنوات، مسافة 7 كيلو متر تقريباً للوصول إلى فرع جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية اعتادا عليها نهاية كل شهر لإستلام مساعدة شهرية يقبضانها.

يتسلم الأخوان «فارس، وسامي» معونة مالية قدرها 12000 ريال. ويقول فارس ووجهه محمرٌ خجلاً، إن أسرته عانت الكثير خلال أربع سنوات سابقة و«قبل عام نصف سمعنا» بالأعمال الخيرية التي تقدمها اللجنة «فسجلنا فيها والآن نستلم من الجمعية 6000 ريال لي ومثلها لأخي». يسكن فارس وأسرته في مسكن قديم في قرية العجابي مديرية بعدان محافظة إب محاطاً بقصور ضخمة يمتلكها مغتربون وتجار.

عانت ام فارس كثيراً لأجل أطفالها، غير أن كفالة الجمعية ازاحت عنها حملاً كبيراً.فإلى جانب المساعدة الشهرية تتكفل الجمعية بالمستلزمات المدرسية وأحياناً المواد الغذائية والأضحية، وهذا مما خلق حافزاً قوياً لدى الأم بأن «الخيرلا يزال موجوداً».

لم يكن والد فارس تاجراً أو موظفاً حكومياً، لكنه كان «طالب الله يشتغل مع الناس» حسبما يقول فارس.

يخبئ فارس طموحاً ليس من الصعب تحقيقه لو استمر على هذه الوتيرة من الاجتهاد والتفوق، في أن يصبح دكتوراً لأن يجني المال فقط، بل يداوي الأيتام والمحتاجين. أما سامي فقد فضل الصمت على أن يطمح في بلدٍ لا يأبه لذلك.

فارس وأخوه ليسا الوحيدان اللذين تكفلهما الجمعية، فهناك عشرات الأسر تستفيد من هذه الأعمال والمشاريع. وثمة كثيرون لم يعد بإمكان الجمعية استيعابهم. يقول مدير الفرع هناك أن «الجمعية تأمل في كفالة الكثير لو وجدت الإمكانات والدعم اللازم لأن هناك أسراً كثيرة تشكو من هذه المأساة والجوع هو من يهددها».

● فارس وسامي

استبدلوا سماعة السيارة مرتين واستعادوا قيمتها في الثالثة تحت سطوة السلاح

مسدسات «حنيش» تعتدي على عمّال مركز البركة

■ المحرر

كان المدير التنفيذي يقف في صدر المركز، عندما اقتحمه 7 مسلحين وصوبوا مسدساتهم على موظفي مركز «البركة للوازم السيارات» الكائن في شارع الستين بأمانة العاصمة. المهاجمون كانوا عدداً من مرافقي وكيل جهاز الأمن السياسي «راجح حنيش» أرادوا استرداد نقودهم بعد أن اختلفوا مع أحد الموظفين.

ففي 26 يناير الفائت، ابتاع وكيل الجهاز مع سائق سيارته «سماعة سيارات» من مركز البركة. وكما يقول عبدالمغني فرحان (صاحب المركز) إنه ركب السماعة لسيارته موظف المركز وراح». وفي اليوم التالي عاد «حنيش» وطلب من العامل تغيير سماعة أخرى، فلبى له الأمر، الذي يعد إستفزازاً بالنسبة إليه، وبعدها بيوم دلف حنيش مع أحد جنوده وهو ينفخ وحط السماعة التي اشتراها بالأمس وقال مخاطبا العامل بتعالي: «سيأتي إليك السائق وسلمه الزلط حق السماعة»، حسبما أفاد صاحب المحل لـ«النداء».

المدير التنفيذي بقي محتاراً لا يعرف ماهو التصرف الذي يجب عليه عمله، فمرت نصف ساعة دون أن يجد طريقة يستطيع من خلالها إقناعه، لتأتي اللحظات الحاسمة عندما حضر السائق لتنفيذ الأوامر التي تلقاها. حينها كان المدير التنفيذي الذي لا حول له ولاقوة، يجري اتصالاً هاتفياً يستأذن فيه نائب المدير العام للمركز ويذكر ان التلفون كان «مقفل لأنه في مطار صنعاء». سائق الوكيل لم ينتظر طويلاً وردد حين مغادرته للمركز: «انا مش فاضي لكم»، وفقاً لمالك المركز.

الوقت الفاصل بين مغادرة هذا وعودته، لا يزيد عن 7 دقائق، إلا أنه لم يعد بمفرده، بل برفقة 7 مسلحين بـ«مسدسات»، أفزعوا كل المتواجدين، خاصة بعد أن وجهوها إلى رؤس الموظفين مطالبين بسرعة إرجاع المال.

لم يكن المدير التنفيذي يعي ما يفعلون، كان خائفاً ولشدة خوفه؛ انتصب واقفاً بلا حراك، كذلك حال جميع الموظفون. أما الزبون الذي كان يرقب المشهد فقد دهش لهذا كله فبادر لفك النزاع ودفع للمسلحين مبلغ 15000 ريال، لكنهم ظلوا باقين ينتظرون استرداد ماتبقى من المبلغ وهو 3000 ريال مهددين بأنهم «سيحرقون المركز بمن فيه» إذا امتنع العمال عن إعطاءهم ذلك. وبعد لحظات تمكن هؤلاء من اقتحام «صندوق مبيعات المركز وانتزعوا 3000 ريال تحت سطوة السلاح. ووفقا لعبدالمغني، لم يتوقف المعتدون عن التعامل الهمجي، فقد احتجزوا أحد الموظفين وألقوه في سيارتهم، التي تحمل المواصفات التالية: (موديل 2003 ورقم اللوحة المعدنية 2/36407)، ليقذفوا به إلى الرصيف عند مغادرتهم المركز، كان هذا ماحدث في يوم الثلاثاء «المشؤوم» نهاية الشهر الماضي.

ويبدو أن «حنيش» استطاب هذه التسلية لأن ماحدث بعدها كان مخيباً لأمل عبدالمغني فرحان. إذ يقول منتقداً الصمت الذي تبديه أجهزة الدولة ومؤسساتها حيال ما تعرض له المواطن من انتهاك: «الغرفة التجارية الصناعية في تعز أرسلت إلى عدة جهات: وزير الداخلية، رئيس جهاز الأمن السياسي، رئيس جهاز الأمن القومي، رئيس الاتحاد للغرف التجارية، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة؛ للمطالبة باتخاذ الإجراءات الحاسمة لحماية المواطني وأموالهم. الا أن الرد لم يصل بعد ولم أمس تفاعل إيجابي من الجهات المعنية»، قالها عبدالمغني.

فيما لا يزال "فكري" رهينة في مأرب:

المزلم يهدد بنصب خيمة أمام السفارة الأمريكية بصنعاء

■ تعز - عبد الهادي ناجي علي

هدَّد قائد محمد ملهي المزلم بصب خيمة خاصة أمام بوابة السفارة الأمريكية بصنعاء حتى تستجيب الجهات المتورطة لتوجيهات الداخلية والنائب العام بشأن ولده "فكري"، 17سنة، المختطف منذ 11 ديسمبر 2007 حتى الآن.

ويقول متسائلاً إنه قد صبر كثيراً فماذا بعد توجيهات وزير الداخلية والنائب العام؟! لماذا السكوت على القضية وعدم إلقاء القبض على الخاطفين رغم معرفة الجهات الأمنية بمكانهم؟!

وأوضح أن هناك اتصالات تصل إليه من رقم تلفون سيار، 733473085، يهدده بأنه في حالة عدم محاسبة عبد السلام الحالمي (المتهم بالاختطاف، والمحبوس في السجن المركزي بتعز)، فإنه سيتعرض أيضا للاختطاف هو وأسرته "حتى وإن كان معه صواريخ صدام حسين". الأمر الذي جعله يقلق على بقية أفراد أسرته حتى أنه منعهم من الذهاب إلى المدارس بسبب التهديدات التي يتلقاها.

وأشار المزلم إلى أن الهدف من اختطاف "فكري" هو "ابتزازي أنا وولدي، حيث يدعي المختطف أن له حسابًا عند وليد المزلم المغترب في أمريكا، مع انه لو كان له حق كما يدعي لتقدم إلى السلطات الأمريكية وأعتقد أنه لن يضيع حقه لو كان صاحب حق. أما أن يعود (الحالمي) إلى اليمن ويريد أن يصفي حساباته بطريقة الاختطاف ونظام الرهائن فهذا أمر مرفوض".

وكانت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات "هود" قد وجهت رسالتين إلى النائب العام الدكتور عبد الله العلفي، ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي، تطالبهما بتحرير المختطف وتقديم المتهمين إلى العدالة.

● فكري المزلم

يحرق الأعضاء التناسلية لزوجته ويطلقها 5 مرات

بعد أن طلقها 5 مرات، أُطلق سراح «بلقيس» الفلبينية الأصل صباح الأحد الماضي، في نفس اليوم الذي تم فيه إلقاء القبض على زوجها، الذي مارس معها أبشع أنواع العذاب والسب والإهانة، وإحالته إلى نيابة شرق الأمانة.

وبصورة لا أخلاقية، أقدم هذا على إحراق أعضائها التناسلية بالأسيد؛ وهي تحتاج إلى عملية تجميلة أو جراحية لمعالجة التشوهات والأضرار التي ألحقت بها.

ما يعد جريمة قانونية أخرى، أن زوجها لم يسمح لها بعمل إقامة مقنعاً إياها بأنه سيقطع لها بطاقة شخصية، وفي الانتخابات ذهب بها لإخراج بطاقة انتخابية مستغلاً ذلك في سجنها بحجة أن إقامتها غير شرعية.

ويقول المحامي عبدالرحمن برمان، وهو أول المتطوعين للدفاع عنها، من منظمة هود: «تطوعنا أنا وعبدالله شرف الدين وعبدالوهاب الآنسي في البداية وأعلن 17 آخرين الإنضمام إلينا للدفاع عنها».

وكانت بلقيس (40 عاماً) قد أتت إلى اليمن قبل 20 عاماً وعملت في إحدى المستشفيات الحكومية في العاصمة، وبعد 4 سنوات تزوجت من شاب يمني وأشهرت إسلامها، وأنجبت منه ثلاثة أطفال، إلا أنه استغل وضعها وأخذ منها 5000 دولار.

«سيلغا» (اسمها السابق قبل أن تغيره إلى «بلقيس») ذاقت مرارة الحياة في ليال قضتها معلقة من رجليها إلى جوار زوجها، تناشد بلقيس الخيرين مساعدتها لمقاضاة زوجها بكفالة الأطفال، وحصولها على الإقامة والجنسية اليمنية، وكذا إجراء عملية جراحية لها وإعطائها مساعدة مالية.

عمال مركز القمة التجاري يشكون مالكها

شكا عدد من العاملين في مركز القمة التجاري للملابس، التعسفات التي تمارس بحقهم. أربعة عاملين في المركز تعرضوا للطرد والفصل التعسفي من قبل مالكه عبدالكريم حمود.

عارف المحمدي يعمل منذ سنتين إلا أنه تلقى قرار الفصل بعد عيد الأضحى عندما أراد التوقيع في سجل الدوام، فتفاجأ بالقرار «المجحف»، حد وصفه. كذلك كان مصير 3 آخرين من زملائه في المركز هم: عصام مصلح مجلي، فؤاد المسوري، وعبدالله غالب علوش، لكنهم كانوا قد التحقوا بالعمل منذ 4 سنوات.

وفي رسالتهم إلى «النداء» سردوا عدداً من المشاكل والدلائل التي تثبت المماطلة والمخالفات من صاحب العمل؛ إذ تذكر الرسالة أن الأخير ظالم؛ فـ«الدوام عنده من 9 صباحاً حتى 12 منتصف الليل»، «يرفض منحهم بدل الإضافي وحرمانهم من الإجازات السنوية أو المرضية». وتضيف الرسالة أنه وصل استهتاره بموظفيه وأكل حقوقهم إلى أنه «يحجز مبالغ من رواتبهم كل شهر» بواقع خمسة أو عشرة أو خمسة عشر الف ريال «بحسب الراتب» معتبراً ذلك حبلاً لاقتيادهم أو للتمسك بهم «حتى لا يستطيع العامل الخروج من عنده لتحسين وضعه».

وأشاروا في رسالتهم إلى أنه يتعامل معهم بطريقة سيئة فهو يضاعف «يوم غياب» بأربعة أيام، مما يعد مخالفاً للقانون. مع هذا فالرجل يماطل الدولة ويتهرب من دفع التأمينات الاجتماعية «يدفع لاثنين عمال و28 عامل بلاش على باب الله»، بحسب رسالتهم لـ«النداء»، وكذلك من الضرائب.

في النهاية يبقى هؤلاء محتفظين بحقوقهم ولن يتنازلوا عنه. ومع أنهم رفعوا عدة شكاوى إلى رئيس اللجنة التحكيمية بأمانة العاصمة –حصلت «النداء» على نسخة منها– الا أنهم بانتظار التجاوب والوقوف معهم.

ويطالب هؤلاء في ختام رسالتهم «بإنصافهم أمام الجهات المختصة وبالقانون».

العميد علي محمد السعدي لـ«النداء»:

فروع المشترك في الجنوب معنا ولا نخشى الاختراق الأمني

في الأزمات الداخلية يسهل ترويض القوة وإلزامها الحياد، لكن من الجنون التفكير بتحييد الزمن.

منذ بدأت الاحتجاجات في الجنوب وهي تأخذ منحى تصاعدياً متسارعاً قبل نحو عام، اعتمدت السلطات في المركز والمحافظات سياسة الإنكار إزاءها في أغلب الأوقات، راكنةً إلى ورقتي القوة والزمن. وقد أمكن للمحتجين ترويض القوة العارية، أما الزمن فقد بات العامل الحاكم لمجريات الأمور في الركن الجنوبي.

لا توجد سياسة جنوبية في المركز، بل سياسة إنكار، وإلا فسياسة مقامرة في مسائل تخص مصائر الأوطان، في مواجهة حركة احتجاج متنامية ذات طابع انتشاري داخل المحافظات الجنوبية والشرقية، عبوراً للحدود الوحدوية بلوغاً إلى تجمعات «يمنية» في المنافي القريبة والبعيدة.

الحالة الجنوبية بلغت اللحظة الحرجة، والاحتجاجات تتعاظم، يستحث أصحابها الغضب من الإقصاء والتجاهل والانكار، فإذا هم يخرجون إلى الشارع في مواجهة القوة العارية مدرعين باليقينيات والمطلقات.

وإلى اليقينيات والمطلقات والمظالم تطوِّر حركة الاحتجاجات ذات المكونات المتمايزة، وأحياناً المتباينة، آليات تنظيمية من شأنها أن تضع حداً لسياسات الإنكار والمقامرة، حتى وإن دفعت بالأزمة باتجاه الحافة.

العميد علي محمد السعدي، أحد أبرز قيادات الحركة الاحتجاجية وعضو مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين، يتحدث هنا لـ«النداء» عن أولويات الحركة وبرنامجها في المرحلة المقبلة.

■ حوار: سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

● السعدي

■ لا يوجد صقور أو حمائم بيننا واللجنة التي تدير شؤون المجلس شكلت بسبب انشغال ناصر النوبة في الهيئة التي شكلها

■ احييتم قبل أسبوعين يوم الشهيد في عديد من المحافظات الجنوبية. والسؤال الذي يفرض نفسه عقب كل فعالية على أنصاركم ومؤيديكم، كما على المراقبين والمحللين، هو ماذا بعد؟

– الاحتجاجات بدأت من أجل ألاَّ تتوقف. نحن مصرون على استمرار هذه الاحتجاجات إلى أن يتحقق الهدف الذي قامت من أجله. ستتواصل الاحتجاجات وستتصاعد.

■ تتحدث عن الهدف، ماهو هذا الهدف؟

– الاحتجاجات قامت لأسباب سياسية بحتة. في 94 قضت الحرب على الوحدة التي تمت في 90 بين الشمال والجنوب، وتحولت الوحدة إلى إلغاء للشراكة الجنوبية، الحرب حولت الجنوب إلى مناطق للفيد والغنيمة والنهب.

■ وهدفكم إزالة هذه النتائج؟

– كان ذلك هدفنا. تعرف أن السلطة كان ينبغي أن تزيل هذه الآثار بعد الحرب، ولكنها تمادت في الإقصاء والإلغاء، حتى ترسخت المشاعر لدى الشارع الجنوبي بأن ماهو قائم هو وضعية احتلال، وأن الموجود هو نظام الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، المجتمع في الجنوب صار خارج معادلة الوحدة. الوحدة فقدت مصداقيتها لدى الشارع الجنوبي اليوم، هناك شرخ عميق في النفوس سببه ممارسات نظام 7 يوليو.

■ مـا فهمته منك أن الهدف لـم يعد إزالة نتائج وآثار حرب 94، وإعادة الجنوب إلى المعادلة الوطنية كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد، وإنما أبعد من ذلك.

– طبعاً، فالأمور استفحلت، وأدت إلى وجود مشاعر كراهية عميقة لما يسمى «وحدة». المجتمع في الجنوب يطالب النظام (الحكم) بالاعتراف بالقضية الجنوبية. في السنوات التي اعقبت حرب 94، كان من السهل على السلطة أن تعمل على اصلاح مسار الوحدة وترمم ما خربته الحرب، لكن تماديها أدى إلى تعقيد الأمور ومراكمة المشاكل، وصار الحال أعقد من مجرد الترميم.

■ إذا اعترفت السلطة، وهذا أمر مستبعد، صراحة بالقضية الجنوبية، ووضعت برنامجاً عاجلاً لمعالجة المظالم وإلغاء آثار الحرب، هل سيتغير موقفكم؟

– إذا اعترف النظام بالقضية الجنوبية عبر قرار سياسي، سيظهر حينها من يعبر عن هذه القضية أو يحاور حولها.

■ تعتمدون كما أرى أسلوب الغموض البناء، لا تريدون الكشف عن أهدافكم من الآن، وتتركون الأمور إلى حين يتحقق هذا الاعتراف؟

– عندما يعترف النظام بالقضية الجنوبية، ستتضح الأمور وسيتحدد السقف.

■ هل تشعرون أن الوقت في صالحكم خصوصاً وأن الحكومة، كما أعرف، تراهن على عامل الوقت، أملاً في أن يطرأ عامل جديد يشوش على نضالكم وعلى تصوراتكم لإدارة الأزمة معها.؟

– الوقت ليس في صالحنا منذ الحرب. نحن مغلوبون على أمرنا بقوة السلاح. المسألة ليست في أشخاصنا، الشارع الجنوبي سيواصل نضاله إلى أن يتحقق الهدف المنشود.

■ بدأتم انطلاقتكم قبل نحو عام، وواضح أن مسار نشاطكم في تصاعد. بدأتم كمجموعة محدودة جداً، ومنذ ذلك الوقت تزداد شعبيتكم وتتضح حركتكم، ولكن مع مضي الوقت قد لا يكون الزمن في صالحكم، في حال طرأت عوامل جديدة؟

– من نحن كي نخشى هذا المحذور؟ نحن جزء من المجتمع الجنوبي، والمعاناة تشمل أبناء الجنوب. السلطة ليس في حسابانها تحسين ظروف الجنوبيين حتى نخشى من ظهور عوامل جديدة. كل ما في حساباتها هو شراء بعض الذمم، وذلك كما تعرف لم يؤثر بأي شكل على «الحراك الجنوبي».

■ بدأتم برفع مطالب حقوقية، وبدأ الملمح السياسي يظهر أكثر فأكثر في خطابكم لاحقاً. ألا تخشون مما قد يكون حرب استنزاف تعتمدها السلطة معكم لإفقادكم القدرة على التركيز؟

– لا نخشى شيئاً من هذا. عزيمتنا قوية وقناعاتنا الراسخة لا تخص شخصاً أو مجموعة أشخاص ولكنها ملك أبناء الجنوب بشكل عام.

■ الشهر الماضي تم الاعلان عن الهيئة الوطنية العليا لقيادة الحراك في الجنوب، ذلك الاعلان المنفرد من النوبة وباعوم، من شأنه أن يبعث رسالة محددة إلى السلطة تفيد بنجاعة أسلوبها، وصار في وسع أي مسؤول في الحكم أن يقول: ها إن مخططنا نجح، وهاهم قد شرعوا يتشرذمون؟

– الهيئة كوَّنها أخوه مناضلون، ولم تخرج عن التوجه العام للحراك الجنوبي، ونحن مع أي شخص أو أي مجموعة تبادر وفق وجهة نظرها لنصرة القضية الجنوبية. في نهاية المطاف نحن نكمل بعض، ونعمل من أجل هذه القضية.

■ قل لي توصيفك لهذا الإعلان، أليس خطوة انفرادية من اثنين من زعماء الاحتجاجات، وهي خطوة لا تشوِّش فقط على المتعاطفين معكم، وإنما أيضاً على المنخرطين في الاحتجاجات وتشعرهم بوجود سباق على الزعامة، وخطر تشرذم؟

– الأخ المناضل حسن باعوم والأخ المناضل ناصر النوبة، هما من قيادات الحراك الجنوبي، ولا أحد قادر أن ينكر دورهما. هما انطلقا من رؤية (يعتقدون أنها) تخدم القضية الجنوبية، ولنترك ذلك للزمن. أما الرهان على إمكانية قيام خلاف بيننا، فهو رهان خاطئ. قد نختلف في آرائنا، ولكننا نلتقي على القضية التي نعمل من أجلها.

■ لا نتحدث عن تباين في الآراء، ولكن عن خطوة انفرادية، وكنا في «النداء» أستطلعنا آراء عديد من قيادات الاحتجاجات في محافظات عديدة، وجميعهم أفادوا بأنهم فوجئوا بها، وهذا موضوعياً خطر على الاحتجاجات؟

– نحن في ظل وضع سياسي معقد، ونعمل في ظروف شاقة، ومن حق أي أشخاص يلتقون على رؤية معينة أن يعبروا عنها.

■ بعد الاعلان عن هذه الهيئة، هل جرت اتصالات مؤخراً بحيث يتم احتواء أية تداعيات أو مترتبات سلبية على هذا الاعلان؟

– لم يتم تقييم السلبي والايجابي. نحن الآن في مرحلة اجتهادات. ولا أحد يملك الحق في انتقاد أي شكل من الأشكال النضالية في الجنوب. كل الأشكال النضالية، التي ظهرت أو ستظهر، تخدم في الأخير القضية الجنوبية.

■ ألا تخشون التشرذم؟

– نتشرذم من أجل ماذا؟

■ بوسع السلطة أن تقول إن هؤلاءٍ حفنة من الاشخاص الذين يتصارعون على الزعامة، وكل يدعي تمثيل الناس، وليس لأي منهم أي صفة أو حق في تمثيل الجنوب؟

– قلت في مقابلات سابقة بأن القضية الجنوبية ليس لأي أحد الحق في اختزالها في شخصه، وهي قضية تخص أبناء الجنوب بدون استثناء، ولا أرى أن هذه الاجتهادات دافعها الزعامة. أنا شخصياً لا أدعي لنفسي الوصاية أو الزعامة على أحد، أنا جزءٍ من هذا الحراك. التباين في الآراء أمر حتمي وليس صراعاً على الزعامة أو خلافات وقطيعة كما تشيع بعض الصحف.

■ العميد ناصر النوبة هو رئيس مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين، وهو تشاور واتفق مع شخص من خارج المجلس هو حسن باعوم. كصحفي أتابع من خارج المجلس، يبدو لي وكأن النوبة اتفق باعتباره ممثلاً لمجلس التنسيق مع باعوم.

– الهيئة العليا ليست وليدة إعلان المناضلين باعوم والنوبة. كلنا نجتهد للوصول إلى هذه الهيئة. ما حصل أن الإعلان فاجأنا. وكما أشرت فإن الظروف قد تكون أعاقت التنسيق لهذه الهيئة. أنت تتابع وتعرف أن الاعداد جار على قدم وساق لاستكمال هذه الهيئات على مستوى المحافظات الجنوبية، وسيتم في الختام الاعلان عن الهيئة العليا لقيادة الحراك الجنوبي، وسيتم اختيار قيادة لهذه الهيئة. وأرى أن هناك عوامل قد تكون دفعت إلى استعجال هذا الأمر (اعلان الهيئة من باعوم والنوبة)، ولا أستبعد (تأثير) الضغوط السلطوية التي تعيق الكثير من التواصل.

■ انتم الآن تعدون من أجل هيئة وطنية عليا بالشكل الطبيعي، بدءاً من المديريات فالمحافظات، أين بلغتم؟ هل انتهيتم من المديريات؟

– جزء كبير أنجز على مستوى المديريات والمحافظات، وما تبقى سينجز في ظرف أسابيع. ولا يوجد خلاف مطلقاً على هدف تشكيل هيئة عليا.

■ هل سيكون هناك مكان لحسن باعوم وناصر النوبة في الهيئة العليا، وفي حال أصرا على الاستمرار في الهيئة التي أعلناها، كيف ستتعاملون معهما؟

– من نحن ومن هم؟ نحن مكملون لبعض، وكلنا شركاء في هذا الحراك، ولا أحد له حق الوصاية أو الحق في شطب أو إلغاء أي شخص. نحن خبرنا مسألة الالغاء والتهميش في الماضي، وهي كانت العامل الرئيسي في إيصالنا إلى هذه الوضعية السيئة التي نعيشها اليوم. أبناء الجنوب اليوم هم أصحاب الحق في تقرير من يكون في رئاسة الهيئة، وذلك خيار مفتوح لهم.

■ سقف مطالبنا سيتحدد إذا اعترف النظام بالقضية الجنوبية

■ كما تعلم، فقد أثير لغط بعد إعلان الهيئة حول وجود خلاف بينك وبين النوبة، هل جرى تواصل شخصي من أي نوع بينكما مؤخراً؟

– أولاً لا يوجد خلاف، هذه زوبعة اعلامية وراءها النظام، وتواصلنا مستمر، ولا شيء يعكر (صفو) علاقتنا.

■ متى اجتماعكم المقبل كمجلس تنسيق؟

– السبت المقبل 23 فبراير.

■ هل سيحضره النوبة؟

– الاجتماع مفتوح. ومن لديه ظرف خاص فغيابه لايعني وجود إلغاء أو شطب.

■ بعد الاعلان عن الهيئة، اجتمع المجلس وشكل لجنة مصغرة برئاستك، أنيط بها اعداد صيغ وتصورات، وتطوير اللائحة المنظمة لعملكم، هل انجزت اللجنة هذه المهمة؟

– اللجنة شكلت لإدارة شؤون المجلس، ولم أكلف برئاستها، بل كنت على راس الأسماء الستة التي اختيرت، ونحن نكمل بعضاً. بالنسبة للائحة، لدينا لائحة منذ إنشاء المجلس، ونحن في حاجة لتطويرها للتكيف مع الأمور التي طرأت خلال الفترة الماضية.

■ أيمكن أن تحدثنا عن هذه الأمور التي طرأت، أو على الأقل بعضها؟

– لا نستطيع أن نتحدث عنها إلا بعد إقرارها.

■ ذكرت أن من مهام اللجنة إدارة شؤون المجلس، ألا يعني ذلك تحييداً لموقع رئيس المجلس؟

– الاجتماع الذي عقد وشكلت فيه اللجنة، جاء بعد اعلان الهيئة العليا التي يرأسها الأخ العميد ناصر النوبة. وحرصاً منا على تجنب أي قصور في أداء المجلس جراء انشغال الأخ النوبة بالهيئة الجديدة، عملنا على تشكيل هذه اللجنة، وذلك لا يعني أي نقد للأخ النوبة بقدر ما يعبر عن الحرص على توفير الفرصة له للنشاط في الاتجاه الذي اختاره حتى تتضح مع الوقت فعالية الهيئة التي شكلها.

■ تعرف ما يُساق من تقييمات لمجلس التنسيق الأعلى للمتقاعدين العسكريين والأمنيين، حيث يجري الحديث عن حمائم وصقور، أو معتدلين ومتطرفين، وأنت تصنف باعتبارك معتدلاً أو من الحمائم أيوجد فعلاً في المجلس حمائم وصقور؟

– لا يوجد صقور أو حمائم في المجلس. الصقور الكاسرة هي سلطة 7 يوليو، هي التي تنهب كل شيء. أما نحن فليس في يدنا سوى الحراك السلمي الذي نواجه به هذا الطغيان الشامل. أما بخصوص التصنيف إلى متطرف ومعتدل، فجميعنا يعمل من أجل الجنوب.

■ انتم في مجلس التنسيق تسعون لتطوير اللائحة لاستيعاب المتغيرات، وفي نفس الوقت يجري حالياً الترتيب للتقيات المحافظات وصولاً إلى الهيئة العليا، أريد أن أعرف أين سيكون موقعكم كمجلس تنسيق للمتقاعدين داخل ملتقيات المحافظات والهيئة العليا؟

– سنكون جزءاً من هذا الإطار. وداخل هذا الإطار سيترك هامشاً لكل جمعية أو فعالية للحركة وحدها، كل بحسب نطاق اهتمامها. عملنا مشترك ومتكامل ومتناغم.

■ من يتولى العملية الاجرائية في التحضير لانشاء ملتقيات المحافظات، وكيف يتم تمثيل مجلسكم والأطراف الأخرى في لجان التحضير؟

– نحن نرى أن تكون كل هيئة في مديرية ممثلة من جمعيات المتقاعدين وجمعيات الشباب العاطلين، والأحزاب السياسية وغيرها من الفعاليات.

■ هل الأحزاب منخرطة فعلاً في هذه العملية؟

– طبعاً. أنا لا أنكر دور هذه الأحزاب في الجنوب، وهم لا يعملون وفق الرؤى التي يتبناها المركز (العاصمة). فروع الأحزاب في المديريات والمحافظات مشاركة بفعالية، وهم في الأخير جنوبيون ومن هذا المجتمع.

■ ألا يوجد قلق لديكم مما يتردد من نزوع المشترك عبر فروعه للهيمنة على هذه الملتقيات؟

–لا. هؤلاء يحملون هذه القضية، سواءٌ بصفتهم جنوبيين أم بصفتهم السياسية. (قادة) الأحزاب في المركز لم يعترفوا بالقضية الجنوبية، لكن فروعهم في المحافظات لا يعترفون فحسب، بل ويشاركون في كل الفعاليات.

■ وماذا عن الأحزاب الأخرى، كالرابطة، والتجمع الوحدوي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام؟

– لا يوجد فرز بالمعنى الحزبي في الحراك الجنوبي. كل أبناء الجنوب شركاء بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

■ ولكن تصدر في فعالياتكم دعوات إلى أعضاء الأحزاب، والمقصود أحزاب المشترك تحديداً، بترك أحزابهم، كما حدث في الضالع الأسبوع الماضي، وقبل ذلك في ردفان؟

– لست مع هذه الدعوات. نحن نريد العمل في إطار أوسع، وما دمنا جنوبيين وأصحاب قضية واحدة، ومادامت الحزبية ليست عائقاً فلماذا نستعدي الأحزاب؟

■ لعلك قرأت حوار فيصل بن شملان المنشور في «النداء» الأسبوع الماضي، ودعوته اللقاء المشترك إلى التحاور

←

معكم لبلورة صيغة نضالية في إطار الوحدة، كما أن ياسين سعيد نعمان أمين عام الاشتراكي في حوار سابق مع الصحيفة حذر من مغبة استعجال قطف ثمار الاحتجاجات من قبل تعبيرات سياسية، ألا ترى أن هناك حاجة لحوار واسع مع مختلف الفعاليات كيلا يحدث عند الاستحقاق أية تباينات تعيق الهدف من هذه الملتقيات؟

– نحن نتعامل مع كل القوى السياسية في الجنوب، أو أية فعاليات سياسية أخرى. فيما يتعلق بالأحزاب في المركز، فإن لها أجندتها ورؤاها التي لا تتفق مع ما يناضل من أجله الشارع الجنوبي. نحن نعمل على إرساء قيم الحرية والتنوع في الرأي ونبذ الاقصاء والإلغاء، ولا أرى أن نثير خصومة مع الأخوة أعضاء الأحزاب، ونستعديهم، هم جزء من هذه القضية.

■ تعرف أن لكل حزب برنامجاً سياسياً ونظاماً داخلياً يحدد الشروط والواجبات، ومستقبلاً قد يحصل تباين في حال طلب من هؤلاء الحزبيين تبني مطالب أو خطاب يتناقض مع وثائق أحزابهم، فذلك قد يؤدي إلى حرج وربما انسحابهم من فعالياتكم، ما يعني ضرورة أن يكون للملتقيات برنامج محدد سلفاً قبل تشكيلها؟

– منذ بدأنا لم نشعر بأي مرحلة بوجود أي تباعد مع أخواننا في فروع هذه الأحزاب، بل عملنا، معاً، في تناغم. عملنا طوعي، وفي المستقبل أي شخص يرى أن برنامج عمل هذه الملتقيات المتفق عليه يتنافى مع اتجاهه الحزبي، فذلك شأنه وله الحرية في إتخاذ ما يراه.

■ هل يوجد أي شكل من أشكال التواصل أو الحوار بينكم وبين اللقاء المشترك كهيئات مركزية؟

– في المحافظات الجنوبية نحن على أتصال مع إخواننا في هذه المحافظات، وهم جزء منا، ولا توجد بيننا تباينات.

■ لستم كذلك مع القيادات المركزية؟

– هم يطرحون خارج ما يطالب به الشارع الجنوبي.

■ هل بدرت أية إشارة أو رسالة من المجلس الاعلى للقاء المشترك (أمناء عموم الأحزاب) عن نيتهم التفاهم معكم أو النقاش حول طروحاتكم أو بحث وجهة الاحتجاجات؟

– شخصياً لم يحدث أي اتصال معي.

■ في حال بادروا حسب نصيحة فيصل بن شملان، إلى طلب الحوار معكم لتكونون معاً؟

– من نحن حتى يتحاورون معنا؟

■ يحاورونكم كمجلس تنسيق للمتقاعدين، كهيئات تصالح وتسامح، كجمعيات أخرى. هم أصحاب مصلحة ولديهم قواعد كبيرة في هذه المحافظات، ومن واجبهم كأحزاب سياسية الا يتجاهلون ما يجري في الجنوب.

– إذا أرادوا إرسال رسالة إلى «الحراك الجنوبي» فبإمكانهم إرسالها عبر فروعهم، وهي ستتولى طرحها على قيادات الحراك الجنوبي.

■ أحزاب في المشترك، وبخاصة الاشتراكي، تتحسس من وجود تحريض ضدها من قبل بعض قيادات الاحتجاجات، هل ترى ذلك التحسس مبرراً؟

– الاشتراكي يشارك بفاعلية في الاحتجاجات، والأخ حسن باعوم عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، وهو أحد رموز الحراك الجنوبي، ولم يشعر يوماً بأي حساسية. لا أجد مبرراً لهذه الحساسية.

■ هو من تيار اصلاح مسار الوحدة، وبالتأكيد لن يشعر بحساسية، تماماً كما محمد حيدرة مسدوس، وهؤلاء كانوا أقلية داخل هيئات الحزب المركزية.

– خلافنا فقط مع من لا يقبل تطلعات الشارع الجنوبي.

■ مع ذلك في حساسية لدى بعض قيادات الحركة الاحتجاجية من حضور المشترك المتزايد في حركة الاحتجاجات؟

– أنا شخصياً لا أرى موجباً لأي حساسية، فأحزاب المشترك في الجنوب لم تطرح أي موضوع يتنافى مع مطالبنا.

■ أيمكن عزو التحسس ضد الأحزاب، وأنا لا أقصدك، ولكن أقصد بعض زملائك في المجلس، إلى خلفيتكم العسكرية والأمنية؟

– نحن لسنا عسكريين في الوقت الحاضر، بل جزء من الحركة المدنية الموجودة في الجنوب. ثم اننا لم نزعم لأنفسنا بأننا الكل في الكل. تعرف أن العمل السياسي بدأ منذ انتهاء الحرب، سواء عبر أحزاب أو مستقلين، وهذا ما هيأ الأرضية لنا للخروج يوم 7 يوليو 2007. وفي ذلك اليوم لم يكن الموجودون في ساحة الحرية عسكريين فقط، بل خرج المجتمع الجنوبي بكل شرائحه.

■ أحد الاصدقاء وهو صحفي كبير وصاحب تجربة ومؤيد لكم، عزا بعض التصريحات الحادة لبعض زملائك ضد الحزبية إلى الخلفية العسكرية التي جاءوا منها؟

– التفاوت موجود. ربما وجد أشخاص بيننا يعتبرون أن الحل هو بيدنا نحن العسكريين وليس بيد أي جهة أخرى. على أية حال هذه نظرة خاطئة.

■ توجد انتخابات عامة دورية في اليمن. في 1997 كما تعلم حدثت مقاطعة واسعة للانتخابات النيابية، ولكن لاحقاً في 2003 و2006 انخرطت الأحزاب جميعها بما فيها الاشتراكي في الانتخابات النيابية والمحلية. يوجد ممثلون منتخبون عن دوائر ومديريات الجنوب في هذه المجالس، كما ويوجد جنوبيون في مجلس الشورى، أين تتصور موقع هؤلاء في حركة الاحتجاجات مستقبلاً؟

– أغلب هؤلاء موجودون في الحراك الجنوبي.

■ تقصد أغلب أولئك المنتمين للاشتراكي والاصلاح؟

– نعم، واعطيك مثلاً بالمهندس محسن باصرة (إصلاح -حضرموت) والأخ العزيز إنصاف مايو (اصلاح -عدن)، ومن الاشتراكي علي صلاح الشنفرى، والخبجي وعيدروس النقيب.

■ ولكن أغلبية المقاعد في مجلس النواب والمجالس المحلية هي مع المؤتمر الشعبي، ماذا عن هؤلاء؟

– كثير من الأخوة في المؤتمر الشعبي مع الحراك الجنوبي.

■ دعنا نحدد الأمر. لنأخذ على سبيل المثال النائب محمد الشدادي، هو معروف بأنه يحمل وجهة نظر نقدية تجاه ممارسات الحكومة، أين موقعه؟

– الأخ محمد علي سالم الشدادي علاقتي به ليست عميقة، ولقاءاتي به نادرة، ولكن يُنقل لي ما يتحدث به، وهو يتحدث بشكل ايجابي. قناعتي أن لا أحد من أبناء الجنوب، سواء كان في السلطة أو خارجها، لا يشعر بأن الجنوب أقصي وهُمش، ويتم طمس هويته وتاريخه. وهؤلاء جزء منا.

■ انتم، طبعاً، تتجنبون توجيه أي نقد لهم بخصوص مواقفهم، أو حتى استمرارهم في مجلس النواب، باعتبار أن مجلس النواب مؤسسة دستورية لليمن الواحد.

– سبق أن طرح عليَّ هذا السؤال، وقلت إننا لا نكن العداء لأي جنوبي، حتى لمن هم في السلطة، ووجودهم هناك جزء من حرية الرأي.

■ وأمر واقع أيضاً؟

– لا. هذه آراؤهم وقناعاتهم، وفي الأخير هم جنوبيون.

■ الجنوبيون ليسوا جميعهم أخياراً؟

– قضيتنا مع نظام 7 يوليو، وليس معهم كأفراد.

■ سأفترض انني في موقع الحاكم، وسأقول ببساطة: توجد انتخابات دورية تتوافر على الحد الأدنى من النزاهة والمصداقية، وهؤلاء النواب وأعضاء المجالس المحلية هم ممثلو سكان المحافظات الجنوبية، وهم فقط من لهم الحق في تمثيل الجنوب، إن كان لابد من الاقرار بتمثيل الجنوب؟

– هذا شأن النظام. لدينا هدف، وهؤلاء الموالون للسلطة لهم رأيهم وقناعاتهم، لكننا لانكن لهم العداء.

■ تقولون بعدم شرعية ما ترتب على حرب 94، ومجلس النواب الحالي أو المجالس المحلية مخرج من مخرجات الأمر الواقع الذي تلا الحرب، هل طلبتم منهم بأي شكل من الأشكال الانسحاب من هذه المجالس؟

– لسنا أوصياء على أحد. لكل شخص من أبناء الجنوب خياره. الحراك في الجنوب معالمه واضحة، ومن أراد الالتحاق به لن يمنعه أحد، وأي شخص اتخذ موقف الحياد أو اضطره ظرفه لاتخاذ موقف آخر، لن نجبره على تغيير موقفه.

■ ألا تفرضون أية شروط على الأشخاص؟

– لا. لا نمتلك الحق في ذلك.

■ تتحدثون عن جنوب واحد. ولكن فيما أرى وهذا أمر طبيعي، توجد تمايزات داخل هذا الجنوب، هنالك أناس خلفيتهم عسكرية، وآخرون مدنيون، وتوجد منظمات حقوقية ومدنية ونقابية. كيف تقيم دور هذه المنظمات في الاحتجاجات؟

– كما تلاحظ فإن فعالياتنا تتنامى من حيث الحضور والمشاركة، ونشاطنا مفتوح.

■ هل تساهم هذه المنظمات أو فروعها في فعالياتكم؟

– في المهرجانات تلاحظ وجود الأطباء والمحامين والمهندسين والمعلمين. هم موجودون ولكني لا أستطيع التأكيد بأنهم يشاركون كهيئات.

■ أعرف أن أهم فعالياتكم تلك التي بدأت أو انتظمت في مدينة عدن، واللافت أن حضور عدن المدينة، في الاحتجاجات ضئيل، لا تظهر شخصيات حقوقية وفنية وأدبية وثقافية بارزة في الفعاليات التي أقيمت في عدن. لماذا برأيك؟ ألأنهم غير مطمئنين لنجاعة مساركم أم لأن رسالتكم لم تصلهم؟

– سأعطيك مثالاً قريباً، ما حدث في 13 يناير. شكلنا لجنة تحضيرية، وأبناء عدن كانوا مشاركين بفاعلية وهم مشاركون في اللجان التحضيرية، والقول بغياب عدن في الاحتجاجات هو وهم.

■ تعرف أن عدن كانت على الدوام تستوعب كل اليمنيين داخلها، وكذا كانت تحتضن القادمين من الريف، أو أولئك القادمين من خارج اليمن وباتوا عدنيين يمنيين، ألا تخشى من مخاطر خطاب يعتمد على الفرز بين شمال وجنوب على المدينة؟

– عدن منذ القدم هي مجمع كل الناس ووضعيتها مختلفة عن محافظات الريف. وليس وارداً أن يتعرض سكان المدينة أياً كانت أصولهم لأي اعتداء، ولا مبرر لأية مخاوف.

■ نتحدث عن عدن، وهي كانت تاريخياً نموذجاً للحركات النسوية والمطلبية والنقابية. توجد شخصيات مدنية بارزة مثل المحاميين بدر باسنيد وراقية حميدان، والفنان محمد مرشد ناجي وآخرين، أين هؤلاء مما يجري؟

– الأخ العزيز بدر باسنيد موجود ودوره لا ينكر، واتحدث عنه بحسب علاقتي الشخصية به. بالنسبة للفنان محمد مرشد ناجي وراقية حميدان فأنا لا أعرفهما شخصياً، واتصور أنهما موجودان في الحراك.

■ لا نراهم، ولم تصدر عنهم أية إشارات أو تعبيرات مؤيدة لكم؟

– بالنسبة لبدر باسنيد فتعبيراته واضحة، هو يكتب ويعبر بكل وضوح عن القضية الجنوبية، بالنسبة للآخرين لا استطيع أن أجزم لأنه لا توجد صلة شخصية لي بهم.

■ لنتحدث قليلاً عن الفرز إلى شمال وجنوب. أنا شخصياً كتبت ضد تحويل الوحدة إلى صنم يستدعي تقديم الأضاحي على مذبحه، ولكني أخشى الآن أن يتحول «الجنوب» إلى صنم، باسمه يتم تبرير أي تجاوز أو أي انتهاك؟

– شعب الجنوب مسالم ومدني، والصراعات التي حدثت في الماضي كانت بين أطراف في الحكم.

■ السلطة تحول الوحدة أحياناً إلى مبرر لفعل أي شيء باسمها، وانتم الآن تتحدثون عن الجنوب كوطن وشعب...

– (مقاطعاً) من حقنا أن نتحدث بذلك. نحن دولة أصلاً، وكنا كذلك عبر التاريخ، والنظام ينطلق من نظرته إلينا باعتبارنا غنيمة، كأننا لم نكن يوماً شعباً له تاريخه وهويته وكيانه وأرضه. (...) خطابنا السياسي واضح، ولم يصدر منا أي بيان فيه تحريض على أبناء الشمال أو الفرز إلى جنوبي وشمالي. ولكن السلطات هي وراء أية سلوكيات، لأنها لم تترك للفعاليات أن تتم كما يرتب لها من اللجان التحضيرية.

■ يوجه إليكم نقد آخر، وهو انكم لا تتفاعلون مع أية مظالم في المحافظات الشمالية؟

– صحيح لم نتطرق إليها، وذلك لا يعني أننا ننفي وجود مظالم في الشمال. توجد مظالم أزلية، منذ العهد الإمامي وحتى الآن. نحن نقول بأن لنا وضعية استثنائية، كنا دولة ودخلنا في وحدة عام 1990. الأخوة في المحافظات الشمالية يتحدثون عن غلاء المعيشة أو نقص في وزن الرغيف، ونحن نتحدث عن هوية طمست وأرض نهبت.

■ توجد مطالب أخرى، في مأرب والجوف يطالبون بزيادة التمثيل وتخصيص حصة من موارد الدولة لمأرب...الخ.

– هذا شأن يخصهم في إطار الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن).

■ في حال خرجت مسيرات مؤيدة لكم في الشمال، هل ستعيدون النظر في العناوين التي ترفعونها؟

– إذا حدث ذلك، وخرجت المسيرات المؤيدة للقضية الجنوبية فبكل تأكيد سنباركها، وسنعتبرها رد جميل لشعب الجنوب الذي احتضن الكثير من الأخوة من أبناء هذه المحافظات، ووضعهم في أعلى مراكز القرار.

■ الجميل متبادل سلفاً، وهناك الآلاف من المحافظات الجنوبية والشرقية احتضنهم الشمال في الماضي؟

– بالنسبة لنا لم نعتبرهم لاجئين بل جزء منا، ويعطى لهم التقدير. لكن ما يحصل في الشمال أن النازحين بسبب الصراعات لم يعط لهم نفس التقدير. وكانوا يحملون في بطاقاتهم الشخصية إشارة جنوبي مقيم. وهذا ما سمعته من كثيرين عاشوا في الشمال.

■ هناك من تبوأ مواقع رفيعة من النازحين إلى الشمال، وبعضهم شغل مواقع حساسة في الدولة كالأصنج مثلاً الذي شغل موقع وزير الخارجية، ويتردد أنه أشرف على نشاط الأجهزة الأمنية في السبعينات؟

– هذه حالة نادرة ولكن عندنا الوضع مختلف، فالشماليون وصلوا إلى مراكز القرار.

■ كيف تتعاملون مع محاولات اختراقكم أمنياً؟

– في مجلس التنسيق للمتقاعدين قسراً، لا نخشى مسألة الاختراق، لأنه لا يوجد ما نخفيه.

■ أسأل عن معلومات تتردد عن اختراقكم؟

– ندرك أن السلطة تعمل على شق الصف، واصطناع خلافات، لكننا لا نخشى هذا، لأننا مقتنعون باننا على المسار الصحيح، وأي أشخاص زرعوا لن يكون لهم تأثير.

■ المؤكد أن أي اختراق سيؤثر على حركتكم؟

– إن حصل اختراق فلن يؤثر على الاطلاق.

■ وماذا عن صرف أموال وامتيازات وتعيين شخصيات من أبناء الشهداء والرؤساء السابقين في مواقع تنفيذية؟

– السلطة جربت هذا كثيراً واخفقت. أي شخص ستغريه السلطة سيذهب إليها كفرد وذلك لن يوقف الحراك الجنوبي.

■ نجل الرئيس الأسبق سالمين تم تعيينه في موقع وكيل بمحافظة عدن؟

– هذ وظيفة. الأخ أحمد سالمين لم يأت كي يوقف الحراك الجنوبي، وهذه الوظيفة من حقه أن يعمل بها.

■ ما تقديرك لدرجة استجابة السلطة لمطالبكم؟

– الاساس هو اعتراف النظام بالقضية الجنوبية.

■ الاجراءات اعتراف ضمني؟

– اجراءت فردية ولا تحل الأزمة على الاطلاق.

■ وماذا عن لجنة معالجة الظواهر السلبية التي يرأسها سالم صالح محمد؟

– سمعت عن تشكيلها، وتوقعت من البدء أنها لن تُقدِّم شيئاً.

■ هل سعوا إلى الالتقاء بكم كمتقاعدين؟

– لم اسمع بأي دعوة من قبلهم، وهم ليسوا الطرف المعني بالحوار مع هيئات الحراك الجنوبي.

■ سمعت أن الرئيس ومقربين منه تفاوضوا مع أعضاء في مجلس التنسيق؟

– كل شيء جائز.

■ أحد زملائكم وهو صالح الذرحاني من المجلس انسحب على إثر الاتصالات به؟

– الذرحاني الآن كما سمعت عُين مستشاراً لوزير الدفاع، وهذه قناعاته الشخصية.

■ فيما يخص التعاطي الأمني، السلطة تقول إنها لم تقمع فعالياتكم، على الرغم مما يرافقها من هتافات ودعوات تتجاوز الدستور والقانون، وهي تظهر أمام الرأي العام المحلي والخارجي متسامحة معكم، والأحداث التي وقعت سببها تنظيمي أو أعمال شغب؟

– السلطة في كل الفعاليات تقمعنا، ولا يوجد لبس حول هذا. ما حصل في الضالع وفي عدن وفي حضرموت وفي ردفان هو خير دليل على عنجهية هذا النظام. وما حصل مؤخراً في ساحة الهاشمي شاهد على الأسلوب القمعي.

شهيد التصالح والتسامح صالح اليافعي لايزال جثمانه في ثلاجة مستشفى الجمهورية إلى يومنا هذا. ولم يتم تقديم الجناة الذين قاموا بكل هذه المذابح إلى العدالة.

■ المذابح تعبير لا ينطبق على ما جرى، رغم أن سقوط شهيد في أي فعالية مأساة في حد ذاته؟

– مذبحة منصة الحبيلين (ردفان) وما نتج عنها من استشهاد 4، وجرح أعداد كبيرة. سقط الكثير من القتلى والجرحى في فعاليات أخرى، ألا تعتبر هذه في حد ذاتها مجازر؟

■ توجد فعاليات تنتظم في الخارج لأبناء المحافظات الجنوبية –الشرقية، تؤيد مطالبكم، كيف هي العلاقة مع هذه الفعاليات؟

– هم جزء من المجتمع الجنوبي.

■ هل تتلقون تبرعات مالية منهم؟

– لم نتلقَ منهم أية تبرعات، ولم نطلب منهم ذلك.

■ تثار تهمة العمالة للخارج، أو الاتصال بجهات في الخارج ضدكم كيف تتعاطون مع هذه الاتهامات؟

– هذه اتهامات لا تمتلك السلطة أي دليل عليها، واذا أتانا دعم لقضيتنا سنقبله.

■ تقصد دعماً مالياً؟

– نعم.

■ يقال ولكن بشكل غير رسمي إن هناك جهات خارجية وحكومات في المنطقة وفي الخليج. تدعمكم؟

– طالما هذا يُثار بشكل غير رسمي، فإنه لا يستحق الإجابة.

■ اسمك ورد في الهيئات التي أعلنت جمعيات المهجرين والمهاجرين في الكويت والخليج عن تشكيلها، وهذه الاجتماعات التي عقدت هناك يتردد أنها تحظى برعاية كويتية؟

– قرأت هذا الموضوع في صحيفة «البلاغ»، وهذه اجتهادت لم تكن مقرة في أجندة الحراك الجنوبي الداخلي.

■ لنتحدث عن القيادات السياسية في الخارج، هؤلاء يعلنون تأييدهم لكم، لكنهم يحملون وجهة نظر أخرى تؤكد على تصفية آثار الحرب ومعالجة الأمور في إطار الوحدة؟

– مثل من؟

■ حيدر ابو بكر العطاس، علي ناصر محمد؟

– الأخ حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الأسبق تابعت له مقابلة في قناة الحرة، وهو يقول بشكل واضح وصريح إن الاشتراكي دخل في الوحدة مع المؤتمر الشعبي العام، وقوام عضويته حوالي 35 ألف عضو، وهؤلاء لا يمتلكون الحق في الوصاية على الجنوب، هذا كلام جميل من أحد قيادات الاشتراكي اليمني.

الأخ الرئيس علي ناصر محمد تحدث عن التصالح والتسامح الذي أقيم في الجنوب، وبارك هذه الخطوة، وجميعهم رموز قيادية وتاريخية جنوبية، نعتز بهم ونحترمهم و لا نستغني عنهم في هذا الظرف السياسي المعقد.

■ على الرغم من التباين، وتمسك بعضهم بالوحدة؟

– نحترم الأراء، ولكل رؤيته وطريقته في التعامل مع الوضع الراهن.

■ هل هناك وجاهة للاتهامات الموجهة لعلي ناصر بأنه وراء الكثير مما يحدث في الجنوب؟

– الأخ الرئيس علي ناصر شخصية سياسية معترف بها، ومن حقه أن يطرح آراءه بالشكل الذي يريده.

■ السؤال عن حقيقة دوره وحجم هذا الدور فيما يخص الحراك الجنوبي؟

– هو زعيم جنوبي، فلماذا يُغتاظ منه إذا عبَّر عن وجهة نظره.

■ هل له دور فعلاً؟

– لا أمتلك الحق في تقييم هامة سياسية وطنية في مستوى الأخ الرئيس علي ناصر محمد.

■ المجتمعان الإقليمي والدولي لا يُظهران أي اهتمام بحركتكم، حتى الآن على الأقل، ألا تعتقد أن المسار الذي اتخذتموه قد يكون بلا أفق، ويستدعي منكم مراجعة خياراتكم؟

– نحن ننطلق من واقعنا المعاش في الجنوب ونعلق آمالنا على القناعات التي وصلنا إليها، الشعوب هي التي تحقق مصائرها.

■ أليس من الأجدر بعد أن تمكنتم من وضع القضية الجنوبية في صدارة الاهتمام الوطني في اليمن، البحث عن صيغة تمكنكم من الضغط على السلطة عبر اصطفاف وطني واسع يشارك فيه المشترك والأحزاب المعارضة الأخرى كالرابطة والتجمع الوحدوي، وصولاً إلى حل القضية الجنوبية في إطار اصلاح النظام السياسي عموماً؟

– لم نمنع أحداً من المشاركة أو طرح الحلول، والأمر في الأخير يعود للشارع الجنوبي.

■ استاذ علي ألا تشعر بمسؤولية تجاه معاناة أو تطلعات المواطنين المظلومين في المحافظات الشمالية، وهؤلاء ليسوا بالضرورة مؤيدين لممارسات الحكم في المحافظات الجنوبية؟

– نحن لم نكن في مراكز القرار لكي نتحمل مسؤولية هذه المعاناة.

■ حركتكم تحظى بتعاطف قطاعات كبيرة من المواطنين في تلك المحافظات، وهؤلاء يعولون على إصلاح الأوضاع جراء تنامي تأثيركم؟

– كما قلت لا ننكر أن هناك ظلماً، لكننا لسنا من يحل هذه المشكلة، الأجدر أن يخرج الشارع في الشمال لرفع المظالم عنه، وألاَّ يبقوا ساكنين، وسقف الظالم يرتفع يوماً تلو يوم.

■ في حال تحرك الشارع في الشمال، هل ستجدون أن تحرك هذا الشارع في نهاية المطاف يصب في صالح القضية الجنوبية؟

– يعتمد على الخطاب السياسي الموجه لهذا التحرك، ومدى استيعاب القهر والظلم الذي يمارسان على الجنوب.

■ هل صحيح أن متضررين من حقبة حكم الاشتراكي اليمني في الجنوب، هم وراء التحريض والتشويش على علاقتكم بالاشتراكي حالياً؟

– ملتقيات التصالح والتسامح في الجنوب، طمست كل الأخطاء التي ارتكبت في عهد الاشتراكي، وعرف الجميع أن ما حصل في ذلك العهد كان يُدار بمخططات دولية وأقليمية، أثناء الحرب الباردة، و أن أبناء الجنوب كانوا يدفعون جميعاً ثمن تلك المخططات.

■ نواب الجنوب في البرلمان فاعلون في الاحتجاجات، وما يتحدث به محمد الشدادي إيجابي

■ كل جنوبي حتى ولو كان في السلطة يشعر بالإقصاء والتهميش

إيمان توفيق ناجي - الناطق الرسمي باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر باليمن:

مساعدات اللجنة لضحايا حرب صعدة لم تكن كافية ولدينا خطة لتقديم المزيد عقب انتهاء الحرب

يهتم الصليب الأحمر الدولي كلجنة عالمية بمساعدة المدنيين من نازحين وجرحى ويمتد نشاطه إلى مساعدة المعتقلين والجرحى من المحاربين، وهو من أقدم المنظمات التي تعمل في ظروف قاهرة كالحرب. فهو كمنظمة مستقلة محايدة بدأت عملها في العام 1863 لتكون مهمتها من ذاك اليوم إنسانية بحتة برغم دخولها مناطق سياسية ساخنة، واكتفت فقط بالتحاور مع أطراف الصراع دائما لضمان مساعدة آمنة للضحايا، وحافظت على ثقة الأطراف بها لتكون المنظمة القادرة على التوغل في أكثر مناطق الصراع لمناطق لا تصلها منظمات أخرى بسب الحفاظ على استقلالها.

عمله في اليمن خاصة في صعدة نلقي الضوء عليه من خلال حوار أجرته الزميلة منى صفوان مع إيمان توفيق ناجي الناطقة الرسمي باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أكدت أن اللجنة في اليمن تعمل بتعاون وثيق مع الهلال الأحمر اليمني، وبمساعدة الهلال دخلت مناطق صراع ملتهبة.

■ ما هي أكثر مشاكل النازحين في صعدة؟

– مشكلتهم في صعدة تتجلى في عدم القدرة على الوصول إليهم دائما. برغم أن لدينا مكتبا هناك من السنة الماضية وبالتعاون مع الهلال الأحمر يعمل به خمسة موظفين أجانب وستة محليون.

وكان الصليب كمنظمة أجنبية العام الماضي ممنوع من الدخول إلى مناطق معينة ولكنه بشراكة عمله مع الهلال الأحمر استطاع أن يوصل المعونات لمعظم النازحين في كل مناطقهم حتى في المناطق التي كانت قريبة من مناطق المواجهات.

عدد النازحين الذين استطعنا أن نساعدهم حتى الشهر الماضي 98203 نازحين ومقيمين، وكثير من المقيمين محسوبون، لأن النازحين تركوا قراهم وذهبوا عند أقارب لهم وهذا شكل عبئا على الأشخاص الذين استقبلوهم، هؤلاء أيضا يدخلون ضمن مساعدات الصليب.

■ هل تتدخل الحكومة في توزيع المساعدات؟

– نحن نعمل في الميدان في أماكن النزاع وشرط أساسي لوصول معوناتنا أن تلقى مهمتنا الإنسانية القبول عند الأطراف المتنازعة. ففي هذه الحالة نتواصل مع جميع أطراف النزاع وندخل في حوار مباشر معهم نشرح فيه طبيعة عملنا ونوضح أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، عندنا علاقات طيبة مع الطرفين.

والصليب والهلال جزء من الحركة الدولية العالمية للصليب والهلال الأحمر وهذه المنظمة تعمل بحسب سبعة مبادئ من أهمها الإنسانية والاستقلالية والحياد وعدم التحيز. وعما إن كانت توجد أطراف تتدخل في عملنا فالإجابة ببساطة: لا؛ لأن مبدأ الاستقلال شرط مهم جدا.

■ ما هي المعايير التي على أساسها توصلون مساعداتكم؟

– نحن نقيم بأنفسنا بحسب مسوحات ميدانية ونسجل المستحقين وبناء عليه نعطهم المساعدات. ولا يوجد أي تمييز ديني ولا عرقي ولا مذهبي. وبدون أخذ أي موقف من النزاع، فكل ما يهمنا أن تصل المساعدات وأن تقبل الأطراف المتحاربة سواء كانت جيوشا أم جماعات. وبالتالي يهمنا احترامهم للقانون الدولي الإنساني.

■ على ماذا يرتكز نشاطكم غير تقديم المساعدات؟

– بشكل عام كلجنة دولية عدا عملنا في مساعدة النازحين والأشخاص المتأثرين من النزاع المسلح، كالمعتقلين والجرحى، نحن أيضا نهتم بالتحاور مع الأطراف المتقاتلة لاحترام وتطبيق القانون الدولي، فنحن رعاة هذا القانون.

■ هل وجد خرق للقانون الدولي الإنساني أثناء الحرب الدائرة في صعدة؟

– في أي منطقة في العالم نحن معنيون بالتحاور مع الأطراف المتقاتلة، لنوصل الصورة، فالأشياء تتغير.

■ في حالة ملاحظة أن هناك خروقا وتم التحاور مع الطرفين، هل تكون هناك استجابة؟

– الصليب يعمل في أماكن النزاع، وهو حريص على إقامة علاقات طيبة مع أطراف النزاع، فهو راعي وحامي القانون الدولي الإنساني، واليمن وقعت على اتفاقية جنيف، وفي هذه الاتفاقية الصليب هو المنظمة الدولية التي أعطيت تفويضا من كل العالم لنشر القانون الدولي الذي يحدث بشكل عام، وأي خروق على أرض الواقع نقابلها بالتحاور مع السلطات بشكل مباشر.

قلب الصراع

■ الصليب لم يدخل إلى قلب المعركة في صعدة على خلاف مناطق صراع أخرى في العالم. هل لهذا علاقة بتوجيهات حكومية؟

– من المهم أن نذكر بأهمية احترام السكان المدنيين يجب احترام سلامتهم والسماح لهم بجو آمن ومن ضمن هؤلاء العاملون في المجال الإنساني، فعملنا مبني على قبول الأطراف لنا، واحترام عملنا، وضمان سلامتنا.

ونحن عن طريق صلاتنا بكل المعنيين من متنازعين وقيادات قبلية ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص ذوي التأثير، فإننا نحاول أن نوفر المرور الآمن واحترام العمل الإنساني لنستطيع القيام بعملنا والدخول إلى مناطق الصراع.

فهذا الذي يجعلنا نصل إلى كل المناطق، فقط إن احترمت الأطراف المتحاربة عملنا. ففي العام الماضي اضطررنا لإيقاف عملنا وإعادة مراجعة وتقييم عملنا بعد تعرض قافلة معونات لإطلاق نار برغم أنها كانت ترفع شعار الهلال الأحمر اليمني وهو شعار محمي بموجب القانون اليمني، وهذا يدل على أنه هناك مشكلة في قبول عملنا الإنساني أو عدم الفهم له.

■ ما هي الظروف التي تعيشها صعدة اليوم؟

– صعدة استقبلت الكثير من النازحين من مناطق أخرى حوالى 40 ألف نازح زيادة على عدد سكانها، وبسبب عطل أصاب مولد الكهرباء الذي كان يوفر 60% من الطاقة للسكان قمنا بشراء مولد جديد، فهناك حالة ضغط شديد على الخدمات العامة كالماء والكهرباء والعناية الطبية.

■ هل الصليب راض على مستوى الأداء في صعدة؟ وإن كان هناك قصور، هل هو بسبب ضغوط خارجية؟

– نشاطاتنا بشكل عام مع أناس يعانون من نكبات عارضة كنازحين أو جرحى ومعتقلين، وفي العمل الإنساني يبقى مستوى الأداء دائما دون المطلوب، لأن معاناة هؤلاء الناس لا تتلخص فقط في مأوى أو غذاء أو علاج، لأن هناك حاجيات أخرى وخسائر أكبر لا يمكننا إلا أن نقف عاجزين أمامها، هذه هي طبيعة العمل الإنساني بشكل عام.

ولكننا في الصليب نسعى لتوفير الحاجيات الأساسية على الأقل المادية لتضمن لهم حالة عيش كريمة في أسوأ الظروف كنا نوفر مولد كهرباء أو محطة مياه، فنحن نقدم مياه صالحة للشرب في مدينة صعدة وخارجها وهناك 8400 شخص استفادوا من خدمة المياه هذه.

و14000 استفادوا من خدمة إمداد محطة توليد الطاقة بالوقود، إلى جانب الرعاية الطبية التي أوجدتها خمس عيادات متنقلة بدأت العمل منذ ستة أشهر، من السنة الماضية وحتى الآن.

فهناك 12000 نازح وأحيانا مقيم استفادوا من خدمة الرعاية الطبية.

وخلال عملنا نعتمد على تقييم الحاجيات بشكل يومي، حاجات بسرعة بحسب مسوحات ميدانية وهذه نقوم بها بالتعاون مع الهلال في صعدة، وبحسب تلك المسوحات نحدد متى نقدم تلك المساعدات ولمن وبأقصى سرعة.

وفي الوقت ذاته نحن نعتمد في عملنا على التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى المتواجدة في صعدة حتى لا نقدم الخدمة ذاتها أو نقدم أشياء لا يحتاجها النازحون. وكعاملة في العمل الإنساني أقول لك إنه مهما قدمت تبقى هناك معاناة.

الهلال

■ هل كل النازحين يحصلون على المساعدات بالتساوي؟

– بحسب الطريقة التي نعمل بها على الأقل استطعنا أن نوصل المساعدات إلى كافة المناطق التي يمكن الوصول إليها. صحيح هناك مناطق لا يسمح للأجانب بدخولها، ولكننا نستعين بشركائنا في الهلال الأحمر اليمني من موظفين يمنيين لإدخال المساعدات لهذا المناطق، والمهم أننا بهذه الطريقة وصلنا معظم المناطق في معظم الأوقات. فنحن والهلال ننتمي لحركة عالمية واحدة، وننتمي للمبادئ ذاتها. فلاهم أن تصل المساعدات لمن يستحقها. أحيانا لأسباب أمنيه لا نستطيع الوصول لمناطق معينة، ولكننا نتواصل مع كافة الأطراف لتسهيل أي عقبات.

■ لماذا تأخر افتتاح مكتبكم في صعدة؟

– المكتب تم افتتاحه العام الماضي، لكن كان لدينا وجود في صعدة من خلال مكتبنا الرئيس في صنعاء الذي يغطي كافة اليمن، بالتعاون مع الهلال الأحمر اليمني، ولكن ما حدث في صعدة العام الماضي كان على مستوى كبير جدا، فالقتال زاد وزاد تأثيره على النازحين والجرحى ويعتقلين من المحاربين، وهذا ما أدى إلى تأخر افتتاح المكتب.

■ الحرب دمرت البنية التحتية وهدمت المنازل وأتلفت المزارع والمدنيون يحتاجون إلى استعادة حياتهم الطبيعية

■ العام الماضي شهدت صعدة معارك طاحنة تسببت في توسيع حجم المعاناة الانسانية

■ خلال العام الماضي استطعنا تقديم المساعدات لـ98203 نازحين

● إيمان توفيق

على النازحين والجرحى الذين احتاجوا لكثير من المساعدات، لذا كان الوضع الأخير يستدعي وجودنا بشكل كامل حتى ندير العمل بشكل كامل، فمن الصعب أن تدير عمل كبير عن بعد.

■ الصليب أصدر قبل فترة تقريرا عاما عن الوضع في اليمن ولم يصدر تقرير خاص للأوضاع في صعدة!

– بعد تعرض قافلتنا العام الماضي، التي والحمد لله لم يقتل فيها أحد أصدرنا بيانا صحفيا أدنا فيه الهجوم، وأصدرنا تقريرا يركز على المساعدات في صعدة، والنشاطات فيها التقرير الأول لنصف السنة الأولى والثاني للنصف الثاني والآن نحن بصدد إصدار تقرير ثالث.

ونحن نهتم بكل إصداراتنا سواء تقارير أم بيانات صحفية بالتركيز على ضرورة احترام العمل الإنساني واحترم المدنيين وأهمية احترام القانون.

■ ما هو مستوى التنسيق بينكم وبين المنظمات الأخرى؟

– نحن منظمة تقوم بعملها بشكل مستقل ولكننا نهتم بالتنسيق الإنساني في كثير من المناطق التي نعمل بها حول العالم كدارفور، والصليب عادة يصل لمناطق لا تستطيع المنظمات الأخرى الوصول لها لعدة أسباب، أولها أنه يحافظ على ثقة الأطراف به من خلال استقلاله وعدم انحيازه.

■ في حالة توقف الحرب الدائرة في صعدة هل تنتهي مهمة الصليب؟

– تعرفين أن المدنيين عانوا الكثير من هذه الحرب على كل المستويات، ونحن حاولنا أن نساعدهم مساعدات عاجلة، غير أن هذا لا يكفي لتغطية كل الأضرار، فهناك مزارع نشفت وبيوت خربت وبنية تحتية دمرت؛ لذا سيكون الناس محتاجين لمياه صالحة للشرب ولإعادة بناء بيوتهم ولاستعادة حياتهم الطبيعية، ولحدوث ذلك هم بحاجة إلى المساعدة، لذا هناك خطة من الصليب لمساعدة العائدين بعد انتهاء الحرب.

■ شكرا لك أستاذة إيمان ونتمنى للصليب التوفيق والنجاح في مهماته الإنسانية.

مركز قياس الرأي والمعهد الديمقراطي والوكالة الامريكية يدربون الاحزاب السياسية على استطلاعات الرأي

بدأت أمس دورة تدريبية لـ40 شخصاً يمثلون الأحزاب السياسية اليمنية الرئيسية المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على كيفية تنفيذ استطلاعات رأي عام سياسي وتخطيط عمليات استقصاء وجمع بيانات وتصميم عينة لمجتمع الدراسة وتنفيذ استمارة استقصاء نزول إلى الميدان.

وتأتي الدورة ضمن البرنامج التدريبي الأول الذي سيستمر حتى الثالث من الشهر القادم. و ينفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام (ypc)، بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) لصالح الاحزاب السياسية اليمنية في السلطة والمعارضة.

المرحلة الثانية من البرنامج، والتي ستنفذ في نهاية مارس القادم، سيقوم المشاركون فيها بتصميم جداول تفريغ البيانات التي جمعوها من الميدان واستخراج النتائج وتحليها.

كما يشمل المشروع برنامج تقييم ومتابعة لمخرجات الدورة وكيفية الاستفادة منه في المستقبل.

البرنامج الذي يعد ثاني برنامج يقوم به المركز ضمن مشروع «بناء وحدات الاستقصاء وجمع البيانات»، ويشمل عدداً من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية بهدف توسيع نطاق الوعي باستطلاعات الرأي والمسوحات الميدانية وشروطها وتعزيز قدرة دوائر التخطيط وصناعة القرار في الجهات المستهدفة.

نظمها "مدار" بدعم كندي لـ38 عضواً محلياً..

هموم 4 محافظات والغش والمركزية حضرا طاولة الدورة

■ عدن - مرزوق ياسين

فيما كان البعض يعتبرها فترة نقاهة في فندق كونكورد السياحي بعدن، هروبا من مشاكل الناس التي تحاصرهم ولا يستطيعون التعامل معها، حمل 38 مشاركاً من أعضاء المجالس المحلية في محافظات: عدن، الضالع، لحج، وأبين، ترسانة هموم ومشاكل محافظاتهم دفعة واحدة عجزوا عن إيجاد حلول لها، بسبب مركزية اتخاذ القرارات في المجالس المحلية.

المشاركون تحدثوا في الدورة التي انطلقت السبت الماضي وتختتم فعالياتها غدا الخميس، ونظمها مركز دراسة الرأي العام والبحوث الاجتماعية (مدار)، وبدعم من البرنامج الكندي لتنمية الجهود الذاتية في اليمن، عن واقعهم المهمش كأعضاء مجالس محلية، جراء القرارات الفردية للمحافظين ومدراء عموم المديريات.

وطالبوا بتوفير الحماية القانونية لهم وتعديل قانون السلطة المحلية يضمن لهم أداء فعالا يستندون عليه في محاربة الفساد. كما طالبوا بأن تكون اجتماعات المجالس المحلية شهرية وليس كل ثلاثة أشهر كما هو الآن.

قضايا التعليم أيضا أخذت حيزا كبيرا من نقاشات المشاركين، الذين قالوا إن ظاهرة الغش في المدارس أصبحت مشكلة منظمة من قبل مدراء مكاتب التربية في المديريات. وحسب كلام أعضاء محلي عدن فإن هناك بعدا سياسيا لنسبة النجاح التي تأتي محددة بطلب من مكتب التربية. كما كشفوا عن قرار وزاري يمنع الرسوب من الأول إلى السادس الأساسي.

بعض أعضاء محلي عدن كشفوا عن اشتراك مسؤولين في تسهيل عملية الغش من خلال غرف عمليات خاصة يتم فيها "طبخ" إعلان أوائل الجمهورية، إلى اختيار أردأ المعلمين للصفوف الأولى.

أبجديات كثيرة تعلمها المشاركون كانوا يجهلونها والكثير من المفاهيم، وتعرفوا عليها لأول مرة.

أداء المجالس، من خلال تقييم الأعضاء سلبي في الوقت الراهن؛ فالعلاقة بين الإدارات الحكومية والمجالس لا يوجد ما ينظمها، وبذلك تظل التقارير ترفع والقضايا تتزاحم وتزداد الأمور سوءا.

المحاضرون شددوا على ضرورة تقسيم إداري جديد، مقترن بحكم محلي واسع الصلاحيات يراعي فيه السكان والموارد و الاندماج والانسجام بين مناطق التقسيم الدورة ستخرج بتوصيات لكن ما يخشاه المشاركون، خصوصا محلي الضالع هو أن تلقى مصير مؤتمرات المجالس المحلية السنوية.

ألمانيا تغيث لاجئين في ميفعة

سلمت السفارة الالمانية بصنعاء 5000 طرد إغاثة لمركز استقبال اللاجئين في ميفعة بمحافظة أبين. وسلم كلور بيرشتولد سفير جمهورية ألمانيا المعونة بالإشتراك مع ممثلين عن مكتب المفوضية العليا للاجئين في اليمن والسلطة المحلية.

وكانت السفارة الألمانية قد قامت بشراء وتجميع تلك المواد كتبرع منها للمركز بقيمة 75000 (خمسة وسبعين ألف دولار أمريكي).

وبحسب بلاغ صحفي صادر عن السفارة أوضحت السفارة أن الهدف من تقديم تلك المواد هو تأمين الحاجات للاجئين الجدد الواصلين إلى السواحل الجنوبية لليمن، وذلك من خلال تسليمهم بعض مواد الإغاثة الأساسية كالطعام والماء والملابس والصابون وغيرها.

وتبدي حكومة ألمانيا التزاماً كبيراً تجاه تخفيف معاناة اللاجئين في العالم، وعلى الأخص في منطقة القرن الأفريقي. ففي عام 2007، قامت ألمانيا بتقديم مبلغ إجمالي قدره 15 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية للاجئين الصوماليين، وهي تعد بذلك واحدة من أكبر الدول المانحة في هذا المجال. ونظراً للوضع المزري في الصومال وبعض البلدان المجاورة، ما زالت أعداد اللاجئين الواصلين من تلك البلدان إلى سواحل خليج عدن في تزايد مستمر. ففي العام الماضي دخل حوالي 30000 لاجئ إلى اليمن قادمين من دول القرن الأفريقي.

ويتعلق الهدف الآخر من تقديم هذا التبرع من قبل السفارة الألمانية بتقاسم أعباء استقبال اللاجئين ورعايتهم مع الحكومة اليمنية، كما يعد ذلك شكلا من أشكال التعبير عن امتنان ألمانيا للشعب اليمني على استضافته ورعايته لهؤلاء اللاجئين.

«بلا قيود» تدرب 25 ناشطة على مهارات القيادة

تختتم غداً الخميس الدورة التدريبية للقيادات النسوية على مهارات المناصرة والحشد وتسليط الضوء والتأثير من قبل المدربين نشوان السميِّر وتوكل كرمان.

وتشارك في الندوة التي بدأت الاثنين الماضي في لحج 25 متدربة يمثلن الأحزاب السياسية في محافظتي الضالع لحج.

تنظم الدورة منظمة صحفيات بلا قيود بالتعاون مع البرنامج الكندي لتنمية الجهود الذاتية.

..والوحدة اليمنية وتحديات الراهن وآفاق المستقبل

تعقد اليوم في محافظة الضالع ندوة «الوحدة اليمنية تحديات الراهن وآفاق المستقبل»، ينظمها المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية.

وستقدم في الندوة أوراق عمل تعكس موقف أطراف المشهد السياسي من قبل أحمد عبدالله الصوفي ولحسون صالح مصلح وأحمد حرمل فضلاً عن مشاركة فعاليات سياسية ومدنية في المحافظة.

ألف مبروك
نهنئ ونبارك للاستاذ
حميد غالب فرحان
ارتزاقه مولودة جديدة أسماها
«عزيزة»
جعلها الله قرة عين لوالديها
المهنئون:
بشير السيد

في مقاله عن «حاشد»

عبدالباري طاهر أعتمد على قناعته المسبقة

طالعنا موقع "النداء" بمقال للأستاذ عبد الباري طاهر تحت عنوان "احمد سيف حاشد وتحالف القتل". والحقيقة أن الكاتب قد تجاوز حد الاعتدال ومارس القمع الفكري، بل واتهم بعض أعضاء مجلس النواب بأنهم دعاة للتكفير والتفسيق. وحتى نكون موضوعيين في الطرح فلا بد من وضع النقاط على الحروف على النحو التالي:

لا خلاف على أن الاستاذ حاشد واحد من المدافعين عن الحقوق والحريات المدنية، وقد تم اختياره من قبل صحيفة "يمن تايمز" شخصية العام المنصرم، لكونه مناضلا حقوقيا وهامة وطنية ضد الفساد والمفسدين. ومن أجل ذلك فإن السلطة القائمة مارست القمع والإرهاب ضد الأستاذ حاشد وتم إيقافه أكثر من مرة ولم تلتفت لكونه عضو مجلس نواب ويمتلك حصانة برلمانية؛ وأنى لسلطة غاشمة، لا تفهم أبجديات العمل المدني ولا معنى دولة قانون، أن تستوعب هذه البديهيات القانونية؟! ونحن بهذا القول نتفق مع الأستاذ طاهر في مكانة الأستاذ حاشد. ولكن عندما نتكلم عن المشكلة القائمة مع بعض أعضاء مجلس النواب، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد بيان وهذا بيانه:

الجميع يعلم أن المشكلة بدأت على حسب ادعاء بعض النواب أن صحيفة "المستقلة" الصادرة عن الأستاذ حاشد قد نشرت ما يسيء إلى الأخلاق العامة ويتجاوز الدين والعرف. وكنت أتمنى أن يتم التواصل بين الطرفين بشكل ودي وتقديم النصيحة للقائمين على صحيفة "المستقلة" إن كان ثمة خطأ وتجاوز، والكل مع احترام الشريعة وأعراف وأخلاق الشعب اليمني. ولكن للأسف تم تصعيد المشكلة وخرجت إلى وسائل الإعلام، فزاد الطين بلة والحقيقة أن الكاتب قد تجاوز فن الحوار واحترام رأي الآخرين ووصفه للبعض بدعاة تكفير، وأن هذه ما هي إلا تمهيد الطريق من أجل تصفية الأستاذ حاشد. مثل هذا القول الخطير، والاتهام الواضح بالتمهيد للقتل، خروج عن حدود اللياقة الصحفية. فإذا اتضح فعلا أن هذه الصحيفة قد نشرت ما يجرح الأخلاق العامة ويتجاوز قيم الدين والعرف، فإن إنكار هذا الأمر واجب على كل مسلم. وأما ما أشار إليه الأستاذ طاهر عن أنه قد ترفع دعوة حسبة أمام القضاء اليمني فلست أدري ما هو الضير في هذا، فإن اللجوء إلى القضاء أسلوب راق وتعامل حضاري وهو تكريس لدولة القانون.

ثانيا: أشار الكاتب إلى أن الدولة تسعى إلى نشر التعليم المذهبي لتحقيق غايات سياسية. والقول في هذه المسألة بيانه أن المناهج الموجودة في المدارس فيما يخص مادة التربية الإسلامية ليست قائمه على أساس مذهبي وإنما على اختيار الرأي الراجح من أي مذهب وكذلك التعليم الجامعي يتم تدريس الفقه المقارن في كليات الشريعة والقانون وإعطاء الطالب الفرصة للتعرف على آراء الفقهاء المختلفة، وليس هناك تركيز على مذهب معين. وكذلك نجد لجنة الشريعة الإسلامية في مجلس النواب قد صاغت كل القوانين من كل المذاهب الإسلامية وتجاوزت في كثير من الأحيان المذاهب الموجودة في اليمن، المذهب الزيدي والمذهب الشافعي، لأنها وجدت أن مصلحة الدولة والناس تقتضي رأيا آخر، ويعتبر تقنين أحكام الشريعة الإسلامية مفخرة للشعب والدولة اليمنية، واليمن كانت من الدول السباقة في هذا المجال. أما التعليم الخاص فإن للجامعات أو المراكز الحرية في اختيار المناهج الخاصة أو تدريس مذهب فقهي معين، والناس أحرار في تدريس أولادهم بالطريقة التي تحلو لهم وفق ضوابط الدستور والقانون اليمني. وأما قوله بأن فتح فروع لبعض الجامعات الخاصة في محافظات الجمهورية سوف يؤدي إلى فتن طائفية كبرى، فهذا منطق عجيب غريب، فإذا كانت هذه الجامعات قد فتحت وفق القانون، فما المانع أن تفتح فروعا أخرى في أي منطقة تريد؟! ثم لماذا سوء الظن بالناس واتهامهم بالتطرف ورفض الآخر؟ ثم هل ذهب إلى هذه الجامعة وأجرى بحثا علميا على المناهج التي تدرس بها؟ وهل هذه المناهج تدعو إلى التطرف ورفض المذاهب الأخرى؟ ثم ما هي أهداف هذه الجامعة؟ وما هي البيئة التعليمية الموجودة في هذه الجامعة؟ وكذلك هل طاقم التدريس من الذين تشهد لهم الأمة بالدين والعلم؟ هذه الأسئلة وغيرها لم يشر إليها الأستاذ عبد الباري طاهر، ثم لماذا التركيز على جامعة معينة وتجاهل الجامعات الأخرى الموجودة في الحديدة وحضرموت؟ يؤسفني القول إن هذا الطرح لم يقم على أساس علمي وإنما على حكم مسبق لا يستند على أدلة ذات وزن علمي يمكن الركون أو الاعتماد عليها. إن الواجب على حملة الكلمة التأكيد على وحدة الصف والعمل على توحيد الأمة اليمنية ودعم ثقافة الحوار الفقهي والمذهبي.

محمد عبدالله التركي
mohmadalturki@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بخالص العزاء والمواساة للدكتور القدير
عبدالعزيز المقالح
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه
رضوان المقالح
راجين من المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته
وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
محمد سالم باسندوة، سامي غالب، علي سيف حسن،
حافظ البكاري، سعيد ثابت سعيد، محمد عبدالسلام منصور،
جمال جبران، وأسرة «النداء»

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
صدق الله العظيم

شكر على التعازي
يتقدم
الوالد **محمد عبدالله الحاج**
وفوزي، وسمير، وسامي غالب وكافة أفراد الأسرة
بجزيل الشكر والتقدير لكل من عزاهم وواساهم في فقيدهم الغالي
الوالد **غالب عبدالله الحاج**
سواء بالحضور والمشاركة في التشييع والعزاء أو عبر الرسائل والاتصالات الهاتفية أو النشر في الصحف سائلين الله سبحانه وتعالى أن لا يريهم مكروها في عزيز
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

العدد القادم:

عبدالباري طاهر يكتب عن جابر علي أحمد..

رد الاعتبار لحصة الرياضة في مدارس البنات

■ لصديقة الطفولة "نجيبة" ونحن نهرب من الحصص متوجهات إلى الملعب

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

-1-

اللحظات الحميمية لحظات هاربة، أستدعيها بقوة، يأتيني القليل منها، ويذهب معظمها، وكأنما محكوم علينا بذكريات حزن تتسيدنا رغماً عنا.

لذة الارتداد إلى الطفولة، حتى لو كان بعض جوانبها تعسة، جد مهم، أن تكون معنا وبيننا في ظل اللخبطات الكبرى التي نعيشها.

كتب غاستون باشلار على لسان الكاتب فرانز هيلينز: "ليست الطفولة شيئا يموت فينا وينحل ما إن تنهي دورتها. إنها ليست ذكرى. إنها الكنز الأكثر حياة. وهي تستمر رغما عنا... وويل لمن لا يقدر أن يتذكر طفولته، أن يدركها من جديد في داخله، كجسد في جسده الخاص، كدم جديد في دمه القديم؛ فهو يموت منذ أن تتركه".

-2-

وأنا أستمع لوزير التربية والتعليم وهو يرصد معجزات التربية والتعليم لمنجزات: المسابقات الرياضية، الفنون، والمسرح، كان كلامه جميلا، ساحرا، انتقلت ببساطه السحري، وحلقت كطائر مجنح في عالم مدارس أوروبا. وللأمانة كدت أصدق نفسي وأصدقه، بأنني في قلب مدارس فرنسا، أو أي دولة غربية، لولا بساط سحري آخر نقلني إلى حيث يتكلم الوزير (من تليفزيون اليمن). وأدخلتني هذه القوة السحرية إلى واقعي المغموس بالبؤس. وقالت لي بالفم المفتوح: "هيييييه! اذهني، أنت في مدارس ألهاكم التكاثر! في اليمن، اليمن، اليمن".

أنا شخصياً درّست في مدارس اليمن ثماني سنوات. بناتي يدرسْن في مدارس حكومية. فلا أدري عن أي مدارس يتحدثون، وعن أي نشاطات رياضية وموسيقية وفنية يتحدثون؛ إلا إذا كان ما تقدمه المدارس في نهاية كل عام يعد نشاطا مدرسياً فنياً فلكلورياً... الخ، وهذه الكارثة الكبرى.

-3-

في تلك اللحظات (الفضائية) السحرية (وأشكر الوزير عليها) استدعيت صديقات الفصل والمدرسة في "مدرسة أسماء" الإعدادية الثانوية، في "صالة" تعز. استدعيت أساتذتي، أركان المدرسة، سلالمها، السبورة، الملعب... الخ. استدعيت بقوة صديقتي الحميمة "نجيبة".

كنا مجموعة من الصديقات الشقيات، نتزعم حملة الشقاوة أنا ونجيبة. تذكرت كيف كنا نتحين الفرص، بل ونصنعها، للهروب من الحصص المملة، وما أكثرها في مدارسنا! ثم "هووووو" والقفز إلى ساحة الملعب. تذكرت كيف كانت مُدرّسات الرياضة يتسامحن معنا، كونهن آتيات من دول عربية، ويتفهمن مدى الكبت الذي تعيشه الطالبة اليمنية في أسرتها ومجتمعها، ويدركن أكثر ما تمثله المدرسة كمتنفس ضروري لأن نعيش.

-4-

في حصص الرياضة كانت لنا ملابس خاصة، وكانت لنا ألعاب مختلفة: كرة الطائرة، التنس، كرة السلة، الجري... الخ.

كان الملعب حياة، يلطف تغضنات حياتنا، يخرجنا من جداول التعاليم الصارمة في البيت والمدرسة، يكسر مللنا، وخصوصاً حصص اللغة العربية والإسلامية والاجتماعيات.

تذكرتُ كم عدد المرات، التي لا تعد ولا تحصى، ونحن نوقع تعهدات بعدم الهروب من الحصص، وكل تعهداتنا كانت موقعة بـ"آآآآخر مرة".

تذكرتُ كمَّ الغضب الذي كانت تمتصه مدرساتنا والأخصائيات الاجتماعيات، وهن يمسكننا متلبسات باللعب، وسرعان ما يتسامحن، ويتركن أجسادنا تتنفس لعباً وجرياً، و"غاب القمر ولا عادوا".

كنا والصديقات كلما انكتمنا، كان الملعب سيد الإناسة بامتياز، الإناسة التي نفتقدها في منازلنا وفي كل حياتنا.

-5-

بداية الثمانينيات كانت أعضاؤنا ناطقة، فرحة، مستبشرة بالشمس والتحليق مع صفارة الحكم:1، 2، 3... أحاسيسنا متدفقة، كنا نتنفس رسماً وموسيقى، ولا توجد طالبة بدون مذكرة خاصة وحميمة، ترسم، وتكتب أشعاراً وخواطر. رسوماتنا وشخبطاتنا تعلو دفاترنا، وطاولاتنا، وأحلامنا.

قليلاً، قليلاً (والله لا الحقه خير من أفتى بمثل هذه الحصص) بدأت تزحف حصص التدبير المنزلي من طبيخ وخياطة، وبدأ الملعب يضمر، يسود، يتوحش... ملعب خالٍ من إناسة القفز، وصفارة الحكم، وشبكة الملعب.

أصبحت الإبرة والخيط، والدسوت والمقالي، والسمن والصابون، هي ملعبنا الجديد، أسلحتنا في العلم والمعرفة والفنون، وكل مستقبلنا.

كانت كل غرزة تعني مزيدا من كتم مساماتنا، غرزة تخزق شراييننا الحارة، تنغرس في خلايا أدمغتنا، وتذوّب ما تبقى من حركة في دمائنا. إنها غرز صنعها فحول الهرميات الكبرى من: البدواة، والقبيلة، المتدثرين بالأسلمة السياسية للجم أعضائنا الفرحة.

كانت كل تقلية للبصل والثوم المهروس وتسييحهما بالسمن البلدي (على شان تطلع الطبخة ترم العظم والبدن) هي تسييح لوجداننا، تقلية وحرق لعصافير أشجاننا وأحلامنا. كل رغوة صابون، هي كنس ومسح للفراشات داخلنا.

-6-

انهزمت لغة المضرب، وتنس الطاولة، ونط الحبل، و"شمس، قمر، نجوم" تكسّح كل شيء، وتكسّحنا نحن في لجة أن نغدو نساء بروائح الزيت والسمن والبتي فور والمكرونة بالبشميل... وغدت طرقاتنا الفرحة والشرحة من "حوض الأشراف" إلى "الكمب" إلى "الشماسي" إلى "الجحملية" إلى "صالة" المخضرة، كأنها شوارع وحارات لأشباح دسمة.

حتى مناهجنا غدت مشبعة بروائح الدسم والزهم والشنص، وما زالت كل يوم هذه الدسومات تتراكم وتغرق مناهج أطفالنا، حتى اليوم، حتى اللحظة.

وكلما أغرقت وزارة التربية والتعليم باجندتها (الدسمة) في تعليمنا وأطفالنا استخدام المنظفات، و"طبق المائدة اليوم"، توحشت الدسومة والتهمتنا بضحكاتنا، وصخبنا. إنها الدسومة الشرهة والشرسة التي لا تشبع. إنها الدسومة الكلبية بامتياز؛ فكيف لنا ولأطفالنا إزالة هذه البقع الكلبية، ما لم نقبل على الأقل بالتعايش والإنصاف؟

-7-

ببساطة نحتاج إلى حصة الأستاذة "مديحة" أستاذة الموسيقى، بمفاتيحها الموسيقية، لتفتح أجسادنا المغلقة المكتومة بالسمن البلدي.

ونحتاج بدلاً من التريكو وطول الصدر تسعمائة متر مربع، والخصر ألف كيلومتر، و"تطولي الأكمام، وتقصري الورك، وتضيقي منطقة الحجاب الحاجز"؛ نحتاج إلى شبكة كرة الطائرة، وكرة بيضاء، وصفارة "أبلة رندا".

فلغة الأكمام التي يحمل رايتها فحول التربية والتعليم، ومناهج: "طولي الفستان، وأوعي (احذري) تقصريه، وفضفضيه" ليكون أوسع من طربال خيمة معمر القذافي... قد خنقت صدورنا، ومعها تحولت الأقمشة إلى أكفان، وفي أحسن الأحوال "كنابل" و"طرابيل".

-8-

أتمنى من وزير التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، بل ومن الحكومة برئاسة الوزراء، وأعضاء مجلس النواب، المتنورين (وليس كلهم)، وأساتذة فلسفة التربية، والكتاب والباحثين، وأساتذة علم النفس، أن ينحوا جانباً ثقافة الدسم والتريكو، وبجدّية ومسؤولية، يعاد الاعتبار لحصة الرياضة في مدارس البنات، يعاد الاعتبار والاعتذار للغة القفز، لتنس الطاولة، وكرة الطائرة، وكرة السلة، ولبدلة الرياضة البيضاء، ولصفارة "أبلة رندا". أن يعاد الاعتبار للملعب، ليصبح ملعبا لاستنشاق الهواء، ملعبا للروح، فقد كفاه من السنين وهو أرض قاحلة، ميتة، إلا من طابور الصباح اليتيم، وصراخ وصراع الخُطب والأناشيد الخالية من سلالم موسيقية: دو، ري، مي، فا، صو، لا، سي، دو. إنها مفاتيح "الأبلة مديحة" مفاتيح الأعضاء الفرحة المتوهجة بصخب الحياة. فالأجساد المكتومة المستأصلة من الملعب، ما هي إلا قنابل موقوتة ستنفجر قريباً وبشراسة، وأظن أنها تفجرت منذ حين. أيها الوزير، أيتها الحكومة، أيها المبجلون في مجلس النواب أيها...

ولا كيف تشوفووووووووا؟

لنتضامن مع القانون

محمد ناجي أحمد
Mohmad6777@gmail.com

اليمن من البلدان القلائل التي يصرح فيها الساسة والمثقفون بتجاوزاتهم للقانون تحت ذريعة معالجة القضايا، بدوافع إنسانية. فمشكلة المتقاعدين في المحافظات الجنوبية يتم حل بعضها خارج القانون، كما جاء في أحد خطب رئيس الجمهورية. وعندما يصل الفنان أيوب طارش عبسي إلى سن التقاعد وما بعده، يتم استنفار الشارع الصحفي والأدبي من أجل مواجهة هذا الانتهاك الذي يتعرض له الفنان (الكبير). واستجابة للتضامن الواسع مع الفنان، يتم تمديد خدمته وتعيينه "مستشاراً لمحافظ تعز". وعلى المنوال نفسه حين يحال الفنان والمعلم التشكيلي هاشم علي للتقاعد، نتداعى من كل صوب للتضامن مع هذا الفنان الإنسان، ولا ننسى تسويق تضامننا، بذكر حالة من الإهمال الذي يتعرض له الأديب والفنان، بالمطالبة بعدم إحالته للتقاعد!!

لديّ إحساس بأن الرغبة في عدم إحالة أيوب طارش سابقاً، وهاشم علي لاحقاً، إلى التقاعد، هي رغبة رسمية، بحاجة إلى تضامن الأدباء والفنانين والصحفيين والكتاب. فهذا الاصطفاف حين يكون مع انتهاك القانون يجعل الحديث عن القانون، وضرورة تطبيقه على الجميع، مجرد أحاديث نشغل بها أوقات ساعاتنا السلمانية، وحين نضع القات من أفواهنا، نضع القانون إلى جواره.

أعتقد أننا أحوج ما نكون إلى التضامن مع القانون؛ هذا الكائن الذي يتم انتهاكه كل يوم، سواء في معايير التوظيف أم الترقيات أم المعاملات أم التقاعد... لا يوجد قانون في هذا البلد لا يتم تجاوزه وانتهاكه بشكل يومي.

ما جدوى الألقاب في وطن يستجدي الطعام؟!

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

حين تلتقي معاناة وأوجاع الناس في الداخل، نتيجة الوضع المعيشي المتردي والمخيف، مع تخوف المنظمات الدولية، التي تستند في تخوفها إلى تقارير دقيقة عن احتمال تعرض 800 مليون جائع للموت في السنوات القادمة، جراء المجاعات المنتظرة في العالم، فضلاً عن خمسة ملايين من الأطفال يموتون سنويا نتيجة للجوع أو سوء التغذية، مقابل إمعان زعماء الشعوب المطحونة والمغلوبة على أمرها في سياساتهم التجويعية، وأساليب حكمهم القائم على شعار: "أنا ومن بعدي الطوفان"، وتكريس أنماط سلوكهم بما يتعارض ومصالح شعوبهم؛ فإن ذلك سيؤدي حتما خلال السنوات القليلة القادمة، الحبلى بكثير من المفاجآت المأساوية، إلى تطورات وأحداث يصعب على المرء التكهن بها، خاصة إذا ما وصلت شعوب هذه الدول في معيشتها إلى طريق مسدود. فالمؤشرات الأولية لهذا العام تنبئ بأنه عام الأزمات، بل ومقدمة لسنوات هي الأكثر صعوبة، وأكثر تعقيدا، في ظل المتغيرات الدولية، وإصرار الدول المتخلفة على التمسك بمواقعها. إذا ما استمر الوضع على هذا الحال، فإن بعض الدول الفقيرة المهددة بالمجاعة ستواجه مشاكل مستقبلية هي غاية في التعقيد. فاليمن كواحدة من هذه الدول ستبقى في دائرة التهديد طالما استمر زحف القات نحو الأراضي الخصبة، وطالما استمر الاستنزاف لما تبقى من المياه الجوفية التي تهدر في ري هذه الآفة الخطيرة والقاتلة، وطالما استمرت الإضافات اليومية من المواليد إلى الركام الهائل من البشر العاطلين أغلبهم عن العمل، وطالما استمر التراجع اليومي إلى الوراء نتيجة العبث، والإصرار على استمرار نهب المال العام، بدلاً من توجيهه نحو ميادين الزراعة، بحيث تشكل محاصيلها السنوية سداً منيعاً ضد أي شغب أو فوضى أو اضطراب. إذا استمرت معاناة هذا البلد من خلال عدم تنوع موارده، وشح في محاصيله الغذائية، وفساد مالي وإداري مستشري فيه، فإنه سيصبح غير قادر على توفير احتياجات مواطنيه من المواد الأساسية؛ إما لعجزه عن استيراد تلك المواد، وإما لأسباب دولية تتمثل بنقص الإنتاج، وتزاحم الدول الغنية غير المنتجة في المضاربة على تلك المواد بحيث يصل سعرها إلى مرحلة يعجز عندها العاطلون عن العمل وأصحاب الدخول المحدودة، والفقراء، عن شرائها.

قصر النظر لدى أي حكومة لديها مؤشرات توحي باحتمال تعرض مواطنيها لأخطار الجوع دون أن تعير هذا الموضوع أي أهمية، سيضطرها مستقبلاً لدفع أثمان باهظة؛ كون الجوع خطاً أحمر في حياة الشعوب وثقافتها، لا يمكن لأيٍّ كان تجاوزه أو القفز عليه. البداية السليمة لحل مثل هذا الإشكال تكمن في الإرادة السياسية. فمشكلة "ملاوي"، الدولة الأفريقية الفقيرة التي ظلت تعاني من أزمة في الغذاء نتيجة افتقارها الشديد لمحاصيل الحبوب، ما كان لها أن تخرج من محنتها لولا صرخة زعيمها التي أطلقها في وجه شعبه، ما أرغم الكون على ترديد صداها (عندما خاطب شعبه قائلاً: "لن أكون رئيساً لشعب يستجدي طعامه من الآخرين").

فهذا الزعيم لم يطلق صرخته من فراغ، بل من معاناة وطن استشعر من خلالها المسؤولية، بحقيقة الأخطار التي تحدق بشعبة. الأمر الذي تمخض عنه إنتاج مليون طن من الحبوب في السنة الأولى التي تلت الصرخة، ثم تطور الإنتاج إلى مليوني طن في السنة الثانية، حتى وصل إلى ثلاثة أطنان فاصل أربعة من عشرة في السنة الثالثة. تحقيق هذه الأرقام يقودنا إلى حقيقة ثابتة مفادها أنه لا يمكن لأي إرادة سياسية أن لا تنتج طالما باشر صاحبها في تطبيقها على الواقع، وترجمها إلى أرقام. إذ بإمكاننا نحن أيضاً بمواردنا المتاحة، أن نحقق مثل هذه الأرقام إن لم تكن أرقاما أعلى منها؛ فقط إذا ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة. لا وقت، في ضوء هذه الأخطار والمؤشرات، لأي مماحكات سياسية. إذ على الدولة أن تستشعر الخطر المحدق بها وبمواطنيها. من خلال الاهتمام بالقضايا الداخلية الملحة، بدلاً من هرولتها وهروبها إلى القضايا الخارجية.

إذ تعد هذه المشكلة حالة استثنائية تتطلب صحوة وطنية شاملة، كون طاحونة الموت إذا ما بدأ تروسها بالدوران، فإنها لن تفرق بين طفل وكهل، أو غني وفقير، أو شيخ مدسمل، ورعوي مهترئ الثياب. دورة الموت إن حلت دون أن تلحق بالأثرياء الذين راكموا الثروة على وقع آلام ومعاناة وأنين الفقراء، فإن البعض ممن عانوا كفيلون بالإمساك بهم وإرغامهم على ارتشاف كأس الوطن الأخير. إذ عند هذا المصير يختلط كثير من الأوراق، ويتماهى الكثير من الألوان. فقضية المجاعة التي تهدد الجميع تستدعي من الحزب الحاكم أن يعيد النظر في كثير من القضايا العالقة، بحيث يسهل عندها مد جسور التفاهم عند نقطة يرتضي الجميع التوقف عندها، بغية الانطلاق منها نحو إصلاح ما أفسده البعض. إذ أن الاستمرار في إلهاء المواطن بمشاكل وإن بدت ذات أهمية في لحظة ما، إلا أنها أمام مخاطر الجوع مجرد قضايا ثانوية. هذه الظاهرة إذا ما استمرت دون معالجة حقيقية فإنها كفيلة بإعادة المواطن، بتركيبته النفسية والعصبية الحالية، إلى وضعه البدائي، إلى إنسان ما قبل التاريخ، عندما كان يتعايش مع قوى الطبيعة وفق قانون "البقاء للأقوى".

وليد السقاف المؤسس والمدير لمحرك البحث يمن بورتال نت لـ"لقناة الحرة":

الكارثة هي أن يكون رأس النظام وراء حجب يمن بورتال وبقية المواقع

عادت حملة مقاومة الحجب للمواقع الالكترونية والتي بدأها محرك البحث يمن بورتال نت قبل حوالي الشهر وذلك بعد أن قامت السلطات بإعادة حجب المواقع الالكترونية التي رفع الحجب عنها في الأيام الأخيرة.

وفي حوار مع قناة الحرة في برنامج "عين على الديمقراطية" قال وليد السقاف، المؤسس والمدير لمحرك البحث يمن بورتال نت أنه يرى أن قرار حجب المحرك وبقية المواقع اليمنية ينمي عن عقلية لم تواكب العصر الحديث وبقيت متمسكة بالماضي. وقال السقاف في رده حول سؤال من يكون وراء قرار الحجب أنه لا يتصور أن تكون قيادة النظام السياسي وراءه وإن كان الامر كذلك فهذه كارثة، معرباً عن خيبة أمله للدور الذي تقوم به اليمن في قمع الحريات بدلاً من لعب دوراً فاعلاً في قيادة الحركة الديقراطية في المنطقة. حيث عبر السقاف في المقابلة عن استيائه من قيام اليمن بمبادرة اليمن لإتقافية تنظيم البث الفضائي الذي ستحد من الحريات في هذا المجال والتي رفضتها لبنان وقطر، كما وضح أن الهجوم الاخير على منزل رئيس تحرير صحيفة الأيام في صنعاء يعتبر مؤشراً خطيراً لتدهور حرية الإعلام في اليمن.

وتأتي خطوة إعادة حجب المواقع الإعلامية اليمنية في الوقت الذي هددت فيه وزارة الإعلام رئيس تحرير صحيفة المصدر سمير جبران باتخاذ اجراءات عقابية ضد صحيفته بسبب آراء نشره فيها كما يأتي بعد أن هددت بإيقاف طباعة صحيفة الشارع بحجة نشر عبارة توضح ملكية الصحيفة.

وعبر وليد السقاف عن تضامنه الكامل مع زميله حكيم المسمري، رئيس تحرير صحيفة يمن بوست الناطقة بالإنجليزية إثر الهجوم على سيارته من قبل مجهولين في صنعاء وهو الهجوم الذي شابه في طريقته ذلك الذي تعرضت له سيارة تابعة لمكتب يمن بورتال نت في صنعاء قبل أكثر من أسبوعين. يأتي حادث الهجوم ضد سيارة المسمري بعد نشر صحيفة يمن بوست لعدد من المواضيع والحوارات التي تتعرض للفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

وقد تم إعادة حجب المواقع بعد أيام من رفع الحجب والذي استبشر القائمين على المواقع الالكترونية به خيراً كون الكثير من هذه المواقع أصبحت مصدراً هاماً للمعلومة لكثير من القراء في أنحاء الجمهورية اليمنية ومن أهم هذه المواقع محرك البحث يمن بورتال نت المحجوب حالياً والذي نال ثقة عشرات الآلاف من القراء في اليمن منذ تم إنشائه بمناسبة العيد السابع عشر لقيام الوحدة اليمنية في مايو 2007.

وأشار مدير المحرك السقاف إلى أن عودة السلطات لممارسة الحجب لن يؤدي إلا لمزيد من المقاومة لهذا الانتهاك الصارخ لحق الحصول على المعلومة من الموقع الذي يغطي أكثر من ألف مصدر ويعطي القراء القدرة على البحث وتصفح ما يقارب ربع مليون مادة بمعدل زيادة ألفي مادى يومياً. وبالرغم من أن المحرك لا يتحمل مسؤولية المواد المنشورة فيه، فإنه قد بادر بالدفاع عن جميع المواقع المحجوبة عبر وضع رابط خاص بحملة المقاومة يمكن الدخول إليه عبر رابط المحرك الجديد: http://yemenportal.org والذي سيمكن جميع المتصفحين في اليمن من معرفة ما يتم نشره في هذه المواقع.

كما يمكن للقراء أن يشتركوا كأعضاء لدى المحرك مما سيسمح لهم بالتعرف على الرابط المفتوح في حال تم حجب الرابط الأخير علماً بأن السلطات قد قامت بحجب الرابط الأصلي http://yemenportalnet والرابط الثاني http:// yemen.arabiaportal.net .

وأشار السقاف إلى أنه في حال قامت السلطات بحجب الرابط الثالث، فسيتم إنشاء رابط رابع وإرساله إلى جميع المشتركين للدفاع عن حقهم للمعرفة والإطلاع دون رقيب إيماناً بحقهم المكفول في الدستور اليمني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمهورية اليمنية. وقال السقاف "لقد كنا أملين أن يكون المعنيون في الدولة قد أفاقوا وأدركوا أن الحجب يتناقض مع حرية التعبير وبالتالي قاموا برفع الحجب عن المواقع كبادرة طيبة وخطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن السلطات خيبت ظننا وأعادت الحجب وبهذا فقد أجبرتنا على إعادة حملة المقاومة من جديد. وقد وضحنا في الماضي: إن عدتم، عدنا. وسيستمر هذا النضال إلى أن يشاء الله.

الخليج
الاربعاء 20 صفر 1429هـ الموافق 27 فبراير 2008 العدد (140)
Wed. 20/2/1429 - 27 February 2008

هجاء مشاعر «لص» كاد أن يكون!!

هل يمكن لحبيبتي أن تصدق أني لم أنتحل حكايات الآخرين؟

■ **إهداء: إلى سامي غالب في مصاب الفقد، وإلى عبد الكريم الخيواني في خيانات الحقيقة مرة أخرى، وإلى جسدي بعد حمَّىً أسلمته لغيبوبة فائضة.**

وضاح المقطري
w-maktari@hotmail.com

تنحاز الحقيقة غالباً ضدنا، بل إنها لا تعنى بسوى إرباكنا، وعليها دائماً أن تحتفي وهي تكنس ملامح طموحاتنا باتجاه الهزيع الأخير من الأحلام الخائفة، كأن لا شيء يقف في صف اشتباهنا بالحقيقة، أو كأنها ليست معنية بنا.

ما الذي يمكن أن يسيء لامرئ يظن نفسه شاعراً، أو يتمنى أن يكون، ولا يعرف سوى قليلين أنه يكتب ما يسميه شعراً، ولم يحصل حتى الآن على أدنى درجات الشهرة التي يمكنها أن تحميه من أي إساءة؟ ما الذي يمكن أن يسيء إليه أكثر من أن يصبح فجأة لصاً للشعر والقصائد، وقبل أن يعرف أحد أنه يكتب الشعر سيُعرف عنه أنه لص قصائد، وتبدأ شهرته من هنا، ومن هذه النقطة تحديداً، ويبدأ معها مستقبلاً يخطط هو أن يكون جميلاً، ولكن بكثير من الخجل والخوف معاً.

هذه الأيام يتكاثر المستظرفون واللاهون بحقدٍ مقيت، أو الأطفال غير الأبرياء، يتناسلون بيننا بلا توقف، وكل يوم نكتشف بعضَهم يطلعون علينا في مساحات ذلك الكريه المسمى "إنترنت"، فهو يتيح لأي منهم اللعب واللهو وإيذاء الآخرين دون حسيب أو رقيب، ودون أن يردعه أحد، ولكن... ما حدث لي لم يحدث لأحدٍ من قبل، ولا أعتقد أنه سيحدث.

فجأة أكتشف أن مدونة باسمي وجدت مكاناً لها على الإنترنت، وعلى مساحتها تتوزع خمس قصائد: الأولى كتابة للشاعر الفلسطيني مصطفى مراد، والثانية "ما أعجب ليلتكم!" للشاعر اليمني عبد المنعم الشيباني، والثالثة "الدخول إلى التهلكة.. قصيدة ونهايتان" لعزت الطيري وقد حصل حادث طريف أثناء نسخها إلى داخل المدونة، حيث لم ينتبه الناسخ إلى أن اسم شاعرها الحقيقي مسجل بعد عنوانها مباشرة. أما الرابعة فهي: "ماذا ستكتب ريشة الجاسوس في كراستي؟" لعبد الإله الشميري. فيما كانت الخامسة والأخيرة "مطر في المنفى" لوضاح المقطري، لأن المدوِّن الظريف أراد أن يثبت أني لصٌ قصائد وأن لي علاقة بالشعر أصلاً.

محزنٍ هو الأمر بقدر ما هو مدهش ومخيف. وبين توقعي أن أقرأ خبراً يُسمّني لصاً، وسخرية من تصرفات أناسٍ يحترفون الإيذاء، وجدتني أعيش حالة خوف فائضة على المعتاد، ولائقة بي تماماً، فقد أوشكت أن أنتحر بيد متطفل، ومن سيصدقني حينها؟ ومن سيثق أني لم تكن لي يد في هذه المدونة؟ وأن المدونة كانت وما زالت بالنسبة لي حلماً يقف كسلي حاجزاً دونه؟ ومن سيدرك أني لم أكن إلا تلك الضحية الساذجة لحاقد يحترف الإيذاء، ويبدع في أعمالٍ كهذه؟

بل وهل يُمكن لحبيبتي التي لم تجئ بعد؛ أن تصدق حزني هذا؟ وماذا ستفعل حينها بالقصائد التي كتبتها وأكتبها لأجلها؟ هل ستصدق أن ما أكتبه لها هو فيض اضطراباتي؟ أم ستتهمني بانتحال مشاعر الآخرين، واقتفاء آثار قلقهم وحنينهم؟

مقيت ذلك الشعور الذي داعب تفكيري حينها، وسرق قدرتي على الضحك من مثل هذه التصرفات، ومتعب هو اليأس الذي أجبرني على هجاء مشاعري علناً، ولكني شكرت حظي (التعيس على الدوام)، لأني اكتشفت مدونتي –التي ليست لي– في يوم إنشائها. وسأشكر لاحقاً كل من يتعب كثيراً في الانتباه لخوفي. كما شكرت "جوجل"، والصديقة داليا أدهم، التي هنّأتني على مدونتي بفرح طفولي أعقبه حزني وغضبي واشتباهي بالجنون.

حدث أن جاء خبر صغير في "ثقافية جمهورية" تعز صنعه صالح البيضاني، الذي لم يعرف من القضية شيئاً، ولم ينشر تصحيحاً لذلك، برغم توضيح بعض الزملاء له الحكاية كلها، وكأنه لا يثق بسوى ما كتبه سابقاً، لكنه فعل خيراً حين لم يورد اسمي في ذلك الخبر، لأنه على ما يبدو لم يكن يعرف إلا أن عليه ملء مساحة صغيرة فارغة وحسب.

حسنا، سأكتب

ايلي الفرزلي*

ما كل هذا الضجيج المتنقل بين بيروت والجبل والشمال مادياً بالقضاء على عيد العشاق؟! عبثاً تفعلون. الحب وعيده سيستمران. صدى أصواتكم سيتلاشى على أبواب كل قبلة تجمع حبيبين. الأحباء كثر في لبنان. الحب كثير وينادي الجميع. وحدهم السياسيون يبقون خارج هذه المعادلة. لا يعرفون إلا الكراهية والحقد. هم جهلة، مساكين، وأغبياء. يتوسلون الحب من فوهات البنادق. يظنون أنهم بذلك يسلكون الطريق الأقصر إلى قلوب الجماهير. يريدون أن يكون 14 شباط يوماً للحرب، غير مكترثين بأنه يوم شهادة. يوم الشهادة لا بد أن يكون يوماً للحياة. والحياة لا تستمر من دون الحب. لنحتفل بعيد الحب، ولنرمي خلفنا، ولو للحظات، كل هذا السواد الذي يحيط بنا.

●●●

غداً سيزين نور الشمعة وجهك باحمرار الخجل، قبل أن يرسم قلباً في الهواء. تعالي نتفيأ بظله ونجعله أرجوحة لأحلامنا. أرفعي كأسك عن الطاولة ولنشرب نخب سرنا المعلن. نشرب المزيد والمزيد، قبل أن تسألي السؤال ذاته: لماذا طعم النبيذ مختلف هذه الليلة؟ لا جواب إلا الابتسامة. أغمضي عينيك وتخيلي المشهد. تخيلي أي مشهد تريدين. أنا فانوسك لهذه الليلة وما عليك إلا التمني. مهلاً، هل تعرفين شيئاً؟ لقد ضقت ذرعاً بهذه الطاولة التي تقف بيننا كالعزول. دعيها ترحل عنا، ولا تسألي أين نضع الكؤوس؟ لسنا بحاجة إليها الليلة. لدي طريقة خاصة لشرب النبيذ... وتحبينها.

●●●

تصرين عليَّ كي أكتب لك كلاماً في الحب. والله ما عدت أعرف. أحاول وأفشل. أكتب ورقة، ثم أرميها. أكتب ثانية، ثم أرميها. أتذكر عبد الحليم يكتب كلمة ثم يمزق الورقة. يكتب كلمة أخرى ثم يمزق الورقة الأخرى. يكتب أخيراً: «روح قلبي، حبيبي، حياتي، مشتاق لعينيك، مشتقلك، مشتاق وأنا لسه مقابلك». منذ متى قابلتك؟ سنة، عهد، قرن، أو دهر؟ ولم أنجح في تغيير الموضوع كالعادة. حسناً سأكتب. لدي طاقة كبيرة على الحب وسأستعين بها للكتابة.

●●●

في دبي، يمر الحب بلا دماء وبكثير من أحمر الشفاه. الكل يحتفل. المطاعم تمتلئ بالناس، والسفن السياحية في الخور تستقبل الأحباء بوردة حمراء وانحناءة. كنت من دونك في العام الماضي أشاهدهم. أكثر من التهكم، محاولاً إخفاء مشاعر الحسد التي تعتريني. تبدو دبي في هذه الليلة عبارة عن عدد ضخم من الثنائيات يتوزعون في أنحائها للاحتفال. الأحمر يطغى على ما عداه. مراكز التسوق والمحلات تقدم العروض المغرية للعشاق. شركات الطيران تفعل ذلك أيضاً. سافر مع حبيبتك إلى أي مكان في العالم، والتذكرة الواحدة صارت لشخصين. العرض مغرٍ، وعلينا توضيب الشنطة حالاً. ومن بعدها، على حسب الريحْ، فأنا معك لا أكترث للأمكنة.

●●●

ليس لدي الكثير لأقوله. أحبك. مرة، اثنتان، ثلاث، أربع. لن أنتهي ولن أضيف شيئاً. معبّرةٌ هي هذه الكلمة. أليس كذلك؟ معبّرة ومنقذة. لساني مربوط ولا يسعفني الكلام لأضيف شيئاً. سأقضي الليلة معلناً لك حبي، ومردداً «أحبك». قد أقول لك أيضاً إني أعشقك، إذا ما أصبت بإحراج التكرار. نعم، تذكرت، أستطيع أن أقول لك إن الطقس جميل هذه الليلة، وأن لا نجوم في دبي لأرسم لك قلباً بها. تكلمي أرجوكِ، وأنقذيني من هذا الإحراج الاستثنائي. أعذري خجلي، ولا تنسي وقاحتي التي تستمر 364 يوماً في السنة غير الكبيسة.

* كاتب لبناني يقيم في دبي

حصل بطله دانيال داي لويس على جائزة أوسكار أفضل ممثل

ستكون هناك دماء

زياد الخزاعي

من جُبّ الأرض يخرج الطاغية الذي يخطف الوليد ويزوّر الدم ويسرق الثروة. نراه في المشاهد الافتتاحية وهو يدنّس حجارتها بمعوله، منقباً عن خيراتها التي تقوده نحو جشع لا نظير له. إنه صنيع العناد القائم على الشك بالآخرين، الذي يقوده إلى تبريره الذاتي في خداعهم والتحايل عليهم. دانيال بلينفيو يكدّ بصمت يشبه الخرس المقدّس وهو قابع في منجم حفره بإرادة جبّارة، ينال مكرماته من جدران تشبه سحنته المتجهمة المعفّرة. هذا الكائن بلهائه الوحشي يتوّج صبره بثروات صغيرة من الصكوك، عندما يسلّم الحجارات الخام الى أصحاب معامل التذويب، من دون أن يعيقه كسر قدمه الذي حدث بعد سقطته المفاجئة داخل جُبّه العميق.

الغول النفطي

بلينفيو (أداء صاعق للايرلندي دانيال داي لويس) غول اقتصادي في طور التكوين وتراكم السطوة. لا يرفع عينيه إلى أعلى، بل يبقيهما شاخصتين نحو التراب. الحجر هنا موئل ثروته المقبلة، التي «ستعفيني من الجميع، الذين لا أرى فيهم خيراً» كما يعترف لاحقاً. بطل «ستكون هناك دماء»، جديد صاحب «ليالي البوغي» (1997) و«ماغنوليا» (1999) المخرج الأميركي بول توماس أندرسون (ولد في العام 1970 في استوديو سيتي كاليفورنيا، وأنجز عمله القصير «سجائر وقهوة» في العام1992 ألحقه بأول فيلم طويل له بعنوان «ثمانية عصيّة» في العام 1996)، ينأى بحاله عن العاطفة وشرورها، فهو موعود بأمجاد لا تقارب الصدف أو المنح الإلهية. إيمانه المطلق أولاً وأخيراً بنفسه وعزمه ودهائه، وصوته وطريقة كلامه اللذين يستخدمهما أداتين بالغتي التأثير على ضحاياه. عندما يطل بلينفيو بشاربيه الكثّين على ضوء الشاشة بعد ثلاث عشرة دقيقة من ظلمة المناجم البدائية، نواجه محنة ملء السيرة الناقصة لهذا الغول البشري. يرمي المخرج أندرسون به في وجوهنا كالفجاءة ليسمّرنا، على مدى الـ158 دقيقة (مدّة الفيلم)، ويلوعنا فيها بمؤامراته ودنسه الذاتي وأسواره الذكورية التي تحميه من الزلل وضياع الهمّة المالية. كائن بلا تاريخ أو حلفاء كُثر، يُعرِّف مستمعيه الى الصبي المستكين خلفه: «هذا هو ابني أتش دبليو... شريكي»، بعد أن يُعلن لهم أنه «رجل يبحث عن النفط». هذا الاعتراف يؤرّخه المخرج أندرسون بالعام 1902 كمفتتح للألفية الثانية التي تزخر بصراع البترول إلى اليوم. بلينفيو هو أحد رواد هذا الهوس القدري الذي سيغيّر العالم والنفوس والكرامات والسياسات. عندما اكتشف الطين السائل الأسود مصادفة، كوّن هذا المارد مملكته التي لا يتجانس فيها إلا مع صبيه وريثه الذي يبصق لاحقاً على ثروته المؤسَّسة بالحقد. عند الهامات الثلاث للجبال الصخرية (التي تُذكّر بمواقع فيلم «كنز سييرا مادري» (1948) للكبير جون هيوستن)، يرفع بلينفيو كفّه المخضّبة بـ«الدم الكريم» الثمين والمكلف إيذاناً بإعلان حربه على الجميع. اشتراطاته منذئذ أن لا يجاريه أحد، أو على الأقل ألاّ يتجرّأ أي كان على قضم الفرص الكبيرة منه، فالعقاب جاهز كما قال لكبير مستشاري إحدى الشركات الذي اقترح أن يتخلّى عن مؤسسته: «سآتي الى غرفتك وأحزّ عنقك». إن الدموية صنو جبروته ومفارقتها التي تؤدّي بالغول النفطي نحو عزلاته ووحشيته المتفاقمة على الجميع من حوله، ويقول فيها: «لقد بنيت حقدي شيئاً فشيئاً عبر أعوام».

في العام1911 يطرق بابه شاب غريب الأطوار يدعى بول صاندي يرابيه (كما يهوذا) على خمسمئة دولار مقابل سر بقعة نفطية تضمها مزرعة والده في كاليفورنيا. هناك تتقابل كذبة بلينفيو عندما يبرّر للعائلة مجيئه وابنه بصبيد طائر السُّمَاني (الفرّي) وجشع الشاب الآخر إيلاي (أدّى الدورين بحذاقة عالية الممثل الشاب بول دانو من دون أن يكشف أندرسون هل هما شخص واحد أم توأمان!)، المأخوذ بيسوعيته وقدرات كنيسته على التخليص من الخطايا. هنا، يتحوّل «ستكون هناك دماء» (اقتبسه أندرسون عن رواية الكاتب أوبتن سنكلير «نفط!» المنشورة في العام 1927 وصادفها الأول في إحدى مكتبات لندن) الى مقاربات درامية حول ثباتهما على كسر شوكتي أحدهما الآخر. الأول، الذي يرى في الشاب ممثلاً بارعاً «كان عرضاً مشوّقاً!»، يغمز بلينفيو في قناة قداسه الذي يتخيل فيه إيلاي طرده للشيطان، فيما يعتبر الأخير الغول النفطي إنساناً تخنق روحه اليائسة آثام لا تحصى، لا كفيل بكفاراتها سوى إرغامه على الدخول بنسق كنسي لا يتخطاه، وعليه أن يخشاه بما يكفل تخفيف شراسة خُلقه.

ابتزاز

لن يرضخ البطل (أبقى أندرسون، في رهان غريب الدوافع، الطلة المهيبة لممثله داي لويس في غالبية المشاهد، ولم يغب سوى في اللقطات الطبيعية ذات اللمسات التفخيمية على غرار أفلام جون فورد، الذي صوّرها بحذاقة مدير التصوير روبرت أليسوت) الى نوازع الشاب التي تقوم على الابتزاز المالي. ولن يلين إلا عندما فَقَدَ ابنه أتش دبليو سمعه إثر انفجار بئر النفط، إذ يهمس إيلاي:«ما كان هذا يحدث لو أقمت التبريكات. إن كنيستي محتاجة اليك». ما إن يقع بلينفيو على ركبتيه في مشهد مفعم بطقوسية إقصائية لكينونية الجبّار النفطي، حتى يكرّر المتنسّك الشاب سُبته مردداً: «قل أنا مذنب. لقد تخليت عن ولدي»، ونرى حجّاج الكنيسة وقد التفوا حول البطل بما يشبه تقديم القداسات الى المخطئ الذي عَبَرَ نحو غفرانه. ما أخطأ فيه الجميع، أن هذا الوحش العقلاني لا يمت إلى التنازلات بصلة، ولا يؤمن بعطايا أحد. إنه ينتظر قليلاً كي يكيل الصفعات (العقاب الأول لإيلاي) على وجه الكاهن الجشع قبل أن يمرّغ سحنته بالطين النفطي.

وعى أندرسون (كاتب النص أيضاً) أن نفط الكاتب سنكلير مجاز تاريخي وليس منتوجاً للثراء وحسب. فبلينفيو هو صناعة التحوّل المتعجّل لمجتمع وفد من أصقاع العالم كي يبني «دولة الله» التي تتحمّل أوزار نشر العدالات (في «عصابات نيويورك» لمارتن سكورسيزي تحميل مؤدلج مقارب لهذا العمل، مع فارق أن الوحشية التي اصطبغ بها العمل الأول رسمت سيرورة مدينة، فيما ذهب أندرسون إلى أقانيم التوأمة المتعاكسة بين الدين والمال بصفتيهما استحقاقين لتعميم امبراطورية الهيمنة. من هنا نفهم إصراره على مفهوم العائلة وبذورها البشرية). وما ارتحالات البطل التي تداخلت بين أزمان وأمكنة متنوّعة (وإن ظلّت أميركية الطابع) سوى استعارة لكونية ريادته في مجال الاستكشافات النفطية التي تتحوّل في السبعينيات اللاحقة إلى قوة كارتلات عملاقة تمزج العمل التقني بخبث السياسات وانقلاباتها.

كيف نسد النقص في سيرة هذا الجائر؟ بحسب نص أندرسون، سطا بلينفيو على وليد أحد مستخدميه الذي قضى في حادث وتبناه ابناً وشريكاً، مبرّراً لسيدة استفسرت عن أم الصبي: «لقد قضت في نفاسها». في منتصف الفيلم، تظهر شخصية غامضة تدّعي أنها شقيقه الذي تخلّى عنه رضيعاً، وفي لحظة ضعف نادرة يميل البطل إليه ويضمّه تحت جناحه قبل أن تتكشف ظنونه حول الدعيّ الذي أراد مناصفته أمجاده. ومثلما يلغي الابن من تاريخه، يكون على المارد أن ينظف هذه السيرة المقحمة عليه، فيقوم بـ «أداء» أولى جرائمه. يُصفّي الغريب، ويطمر جثته في العراء. وكما كان هذا الدم سهلاً، فإن بلينفيو يحقّق خطيئته الثانية المزدوجة في العام 1927: أولاً، حين يتقابل وهو هرم وسكير ومعزول في دارته الثرية (أصرّ نقاد كثيرون على مقاربة هذا الفصل مع «المواطن كين» لأورسون ويلز) مع الابن الذي يطالب عبر مترجم (كونه يعاني خرساً إراديا) بفك الشراكة، فيصرخ الأب المزيّف (بعد أن يجبره على قول طلبه وتجاوز علّته الكاذبة) مردّدا في وجهه: «اغرب عني. أنت أقل من نغل». ثانياً، الظهور المفاجئ لإيلاي وهو في قمة جبروته آتياً لجني غلّته، فيطارده العجوز بكرات البولينغ بعد أن يرغمه على ترديد كفرته: «أنا نبي مزيّف، والرب خرافة»، كإثبات على دونيته وفساده وخديعته الدينية التي ابتز بها الجميع. وكما يقول الكتاب المقدس: «من دون سفك دماء، لا تحصل مغفرة» (عبرانيين 922)، ينهال بلينفيو على رأس الثعبان مهشماً إياه، «لأن أجرة الخطيئة هي الموت» (رومية 623).

لن يحقّق العجوز غفرانه، إذ إن حجم رمزيته لا تشتمل حمله لذنوبه بل تأكيدها على اعتبار أنه أحد الغيلان التي جاءت من جبّاب الأرض لتفجّر دماً أسود، أعلن الحقبة النفطية التي تستمرئ حروب الجشاعات وموت الضمائر.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 20 صفر 1429هـ الموافق 27 فبراير 2008 العدد (140) Wed. 20/2/1429 - 27 February 2008

عنوان النداء على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

ضحايا الابتزاز

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

قبل أسبوعين نشرت المؤسسة الاقتصادية إعلانا نبهت فيه الصحف إلى أنها لن تدفع أية مبالغ مالية نظير إعلانات نشرت بدون موافقة مسبقة منها. الإعلان بقدر غرابته، لدى بلدان غير اليمن، فإنه يعكس مأساة الوضع الذي تعيشه الصحافة في البلاد.

لا تكمن المشكلة في أن هناك صحفا تتعمد ابتزاز الجهات الحكومية والتجار، ولا في أن هناك دخلاء على هذه المهنة وغياب الإدارة الصحفية المحترمة؛ ولكن الأمرين معا، إلى جانب أن الأوضاع الاقتصادية قد أوجدت عددا من محترفي البحث عن بدل مواصلات في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها الجهات، وأدت الاستجابة السريعة للابتزاز إلى فتح شهية المتطلعين للثراء السريع.

في بلد الفساد فيه يتواجد في كل ركن من أركان المؤسسات العامة، والنجاح في الأعمال التجارية مرتبط بفساد الإدارة وغياب المساءلة، يصبح من السهل تبرير انتشار الابتزاز في الأوساط الصحفية، والطمع في كرم المسؤولين، والتهافت على الدعوات الخارجية، خصوصا إذا كانت إلى بلد من الجوار الخليجي الذي يجيد معنى الاستضافة العربية، لأن النجاح يقاس بنوع السيارة التي يقتنيها الصحفي أو البيت الذي استطاع امتلاكه، وقدرته على استعراض أسماء المسؤولين والتجار الذين يمر على "مقايلهم".

لو لم تكن الجهات الحكومية متورطة في الفساد ما سهل ابتزازها. ولو أن المؤسسات التجارية تعمل وفقا للقوانين لما تم التعريض بها بسهولة إذا لم تدفع مقابل السكوت أو توقع عقدا للإعلان. ولو وجدت إدارة صحفية محترمة ما خلط الصحفي بين العمل التحريري والعمل التجاري. ولو أن ضحايا الابتزاز قد تعاملوا وفق معايير تجارية بحتة فيما يخص الإعلانات عن منتجاتهم لتمكنت الصحف الجادة من التفوق والاستمرار.

في اليمن وحده تجد أن أسوأ الصحف هي التي تمتلك الإمكانات المالية، وتجد أن القطاع التجاري والحكومي يتسابقان على إغداق هذه الصحف بالإعلانات، وتجد أن القليل من الشركات العالمية تنشر إعلانات منتجاتها في الصحف الناطقة باللغة الانجليزية في بلد غالبية مطلقة من سكانه يتحدثون العربية ونسبة الأمية فيه تقارب السبعين في المائة، مع أن المعايير الترويجية لا تتوافق وهذا التوجه.

مشكلة الصحافة في اليمن تبدأ في الأساس باستمرار الهيمنة على المؤسسات الإعلامية العامة التي يفترض أنها ملك لدافعي الضرائب، لأنها ستمثل الرافعة الحقيقية لتطور العمل الإعلامي، وهي مرتبطة أيضا بعزوف رؤوس الأموال عن الاستثمار في هذا القطاع، لأنه لا يقدم الربح السريع، ويحمل رسالة إنسانية لا يجد الكثير من التجار مكانا لها في سجلات حساباتهم التي تنتظر أن تكسب أضعاف السيارة التي تهديها لهذا المسؤول أو ذاك، أو تلك الاستضافة التي تحصل عليها عائلة مسؤول ما في رحلة استجمام إلى إحدى العواصم العربية أو الأوروبية.

الماجستير للزميل اسكندر شاهر سعد

وضع الزميل الكاتب والباحث اسكندر شاهر سعد خطاه على عتبة الدكتوراه، فقد حصل يوم السبت الماضي على درجة الماجستير بتقدير جيد جداً ونسبة 88٪ في الفلسفة من لبنان على أطروحته الموسومة «وحدة الوجود عند: فيلون، ابن عربي، الشيرازي، سبينوزا».

وضمت لجنة التحكيم التي شكلت لمناقشة رسالته كلاً من المشرف الأستاذ الدكتور نزيه الحسن (من سوريا)، والأستاذ الدكتور محمد شقير والأستاذ الدكتور علي طالب (من لبنان).

الزميل اسكندر شاهر حصل على بكالوريوس في علوم الشريعة من سوريا وقد اشتغل في التدريس والصحافة والبحوث منذ أوائل التسعينات في كل من اليمن وسوريا ولبنان. وصدر للكاتب مجموعة قصصية بعنوان (بنات أوزاري) وله مجموعة أخرى قيد الطبع.

وقد شرع الزميل اسكندر بمشروع الدكتوراه الذي قال إنه ذو طابع فلسفي/ سياسي بعد أن كانت الماجستير بطابع فلسفي/ لاهوتي.

وتثير الدراسة التي قدمها الباحث مسألة فلسفية وعقائدية غاية في الخطورة والأهمية حيث ربط الباحث بين وحدة الوجود ووحدة الأديان وخاصة السماوية منها، متطرقاً لقضايا حساسة كالإيمان والإلحاد، الإيمان والكفر، وهي مواضيع متصلة بقضايا راهنة كالتطرف والإرهاب الذي يشغل العالم اليوم.

فتهانينا للزميل اسكندر هذه الشهادة العليا وإلى الدكتوراه وحصد المزيد من الشهادات، متمنين له دوام التفوق والتألق والنجاح.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

1 - صحافة الجنازة

تكبر مساحات النعي والعزاء والرثاء في صحافتنا أكبر من أي شيء آخر، وتترامي مساحة الخلاء الموحش، وينهمر مطر الموت من كل الجهات ويغمر الأرجاء وتنسد ممرات الحياة ويتعاظم حجم الفراغ والجحيم والكلمات الصامتة الصماء.

وتهرب المدينة من المدينة، وتنعدم الأرصفة، وتغيب الشوارع وتقفر إلا من النعوش والمواكب الجنائزية ومن منتج وحيد وسيد هو منتج الحكايا والخرافات وأخبار الحرائق والحروب والدماء والاغتيالات، وتهليلات المأتم.

وهنا بدت الصحافة ممهورة بتوقيع كابوس ومضبوطة على ذبذباته وصارت شبحية، مخيفة بفعل اختطافها لمهنة الذبابات واكتسابها لشهية النسور الجائعة.

وانسحب الحال على مدننا المزعومة المتوارية خلف أردية الغفلة والنسيان والغبار والرماد، والسادرة في الانطفاء والعواء وتبادل إطلاق النيران والطعنات والتفجيرات والحموضة والرطوبة والعفن.

وكمن ارتبط بعقد دائم مع ثقافة الانتحار والاحتضار، صارت الصحافة عاجزة عن إدراك حجم الفزع الذي تثيره والجحيم الذي تديره ويلتحفها، وضربتها حمى السباق المجنون على تسقط أخبار الحفرة، والتنويع على إيقاع المقبرة، وعلى خطى المسيرة الجنائزية والتسابق على إحصاء القتلى، والاستغراق في المتاهة السديمية، ومداهنة صمت الجريمة الصارخ، وظلمة المسالك المتوحشة.

واللافت انها عندما لا تتوافر على جثة ومادة للرثاء، فإنها تقوم بوظيفة حفاري القبور وتنضغط تحت سقف سلطة ذاكرة القتلى في الحروب والحصارات السابقة واللاحقة وحتى آخر رمق.

وتستعر الحروب وتتهيج البذاءات والخيانات وتتهشم المرايا، كما تستخدم للمغالطة والتزويق، ويهرب المرء من مطالعة صورته في المرآه كي لا يرى علامات هيكل انهياره المنتظر: المستقبل الوشيك والقادم من نفق المجهول المغلف بجلد الخديعة.

ترقبوا..

الاقتصاد اليوم

اسبوعية - اقتصادية - شاملة

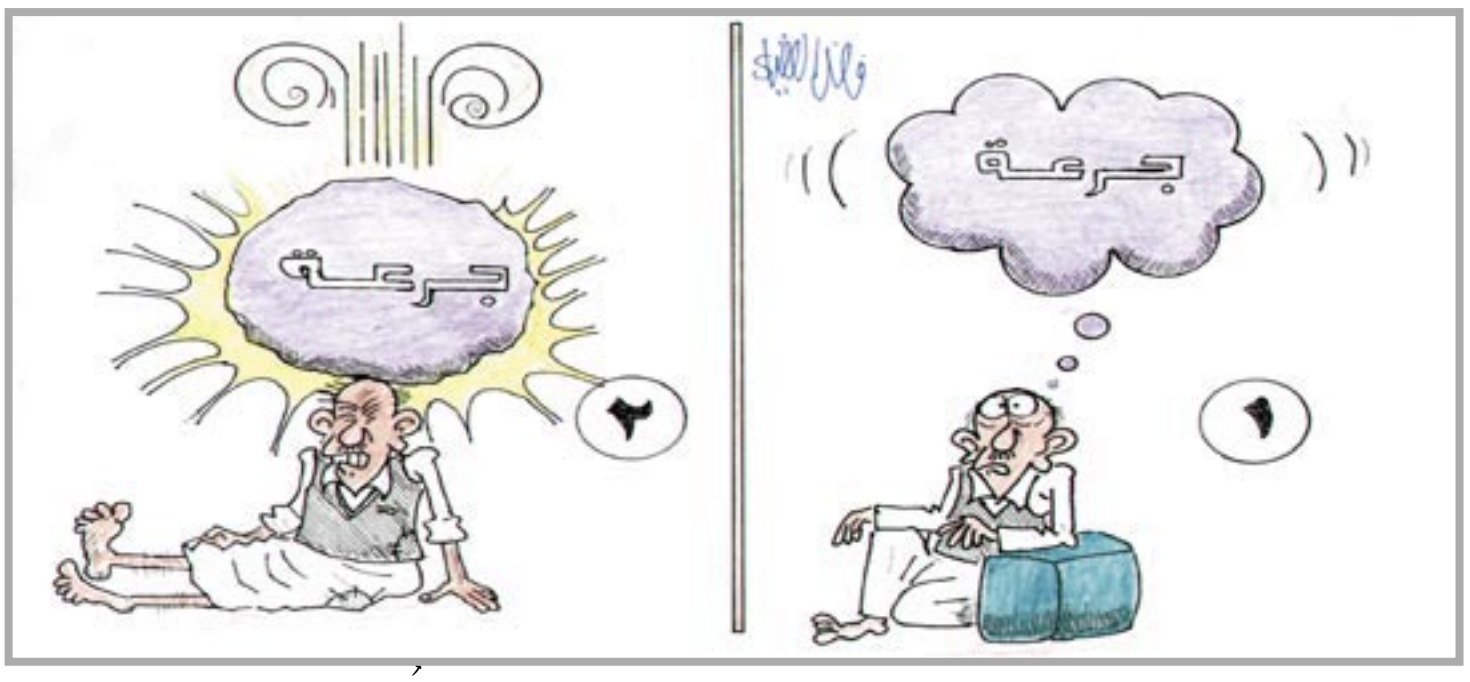

الهيئة العليا للملتقى مأرب تدعو إلى إغلاق المحافظة بشكل نهائي إذا أقرت أي جرعة قادمة

■ مأرب برس - علي الغليسي

دعت الهيئة العليا للملتقى مأرب، أبناء المحافظة وسكانها الأحرار إلى اجتماع عام في منطقة السحيل- (110كم)عن العاصمة صنعاء يوم السابع من مارس القادم مع كل مستلزماتهم واحتياجاتهم الضرورية لأجل إثبات والاستمرار حتى تحقيق المطالب باعتبارها حقوقا يجب انتزاعها والاستعداد لرفع سقف مطالبهم إلى الحد الذي يضمن لهم العزة والكرامة.

وخاطبت الهيئة العليا في بيان لها جماهير مأرب وسكانها الأحرار أن يكونوا على قدر كبير من العزم والإصرار والاستعداد اللا محدود للتضحية بالوقت والمال والنفس في سبيل هذه الغايات النبيلة التي تحث عليها الشرائع السماوية والقيم الإنسانية.

وأهابت الهيئة العليا للملتقى بضباط وصف وجنود القوات المسلحة والأمن الوقوف إلى جانب مطالب المحافظة المشروعة باعتبار معانات المواطن معاناتهم كجزء من هذا الشعب المنكوب بسياسات الفساد والنهب المنظم لخيرات البلد ومؤسساته.

داعية إياهم إلى القيام بمهامهم في حماية الشعب وحقوقه من غول الفاسدين والعابثين والمتاجرين بقوت وحياة الشعب.

و تابع البيان الصادر عن لقاء الهيئة العليا للملتقى مأرب الذي عقد عصر يوم أمس والموجه للجماهير: عليكم أن تدركوا أ ن مشواركم لتحقيق تنمية ورخاء واستقرار محافظتكم، يحتاج إلى عزائم لا تلين وثبات لا يتزعزع ويقين بالنصر لا شك فيه.. فلن يضيع حق وراءه مطالب، وشلة الفساد لا تعرف لغة الحوار والتفاوض.

ورسائل الشجب والخطب الرنانة أصبحت غير مجدية أمام سلطة رضيت لنفسها أن تكون عدوة لشعبها...

وأشار البيان إلى أن الهيئة العليا للملتقى محافظة مأرب قد عملت منذ انعقاد الملتقى الجماهيري يوم 2007/11/20م وحتى اليوم بجهود كبيرة ومتواصلة وعلى مختلف الأصعدة لأجل الانتقال بمطالب المحافظة إلى حيز التنفيذ. غير أن السلطة وأجهزتها التنفيذية بالمحافظة وقفت موقفاً عدائياً ضد المطالب واعتبرتها غير ذات شأن، وسخرت الإمكانيات لتشويه موقفكم ومطالبكم المشروعة وتعاملت بدونية واستعلاء تجاهكم بالرغم أن الهيئة طرقت مختلف الأبواب وبالطرق السلمية الحضارية لعل وعسى أن هذه السلطة تعود للرشد وتسمع أنين أو صرخات المتألمين.. ضحايا سياساتها المبنية على قاعدة "فرق تسد" مستخدمة الكذب والتضليل بوضع أحجار أساس لمشاريع بعيدة كل البعد عن مقاييس ومواصفات الجودة من أجل الحصول على مبالغ أكثر مما يصرف على المشاريع التي أغلبها وهمية، إمعانا في استمرار النهج العبثي والتدميري الذي ألحق أضرارا بالغة بهذه المحافظة وسكانها الشرفاء الذين لم تعد عليهم خيرات هذه المحافظة بأي مردود، بينما ثرواتها تذهب إلى جيوب الفاسدين الذين انحصرت مهمتهم في نهب المال العام وإقصاء وتهميش أبناء المحافظة والاستخفاف بهم. وهو أمر لم يعد مقبولا بأي شكل من الأشكال.

وكانت الهيئة العليا لملتقى مأرب قد أقرت في اجتماعها الذي انعقد يوم أمس برئاسة الشيخ/ محمد بن أحمد الزايدي، قد أقرت مخاطبة رئيس الجمهورية برسالة تتضمن المطالب التي أقرها الملتقى الجماهيري لأبناء مأرب يوم 2007/11/20م.

والتي سبق نشرها في وسائل الإعلام المتاحة كونها مطالب مشروعة وضرورية لهذه المحافظة، بالإضافة إلى وضع الرئيس في الصورة إذ أنه منذ إعلان تلك المطالب وحتى اليوم لم يستجب لها أحد ولم تناقش من قبل الجهات المختصة وهو دليل على التجاهل لأبناء هذه المحافظة وأن تنميتها واستقرارها غير وارد في قاموس الحكومة.

وخلال الاجتماع ناقش الحاضرون موقف أبناء المحافظة من أي زيادات قادمة في المشتقات النفطية والتي وردت في تقرير رئيس الحكومة إلى مجلس النواب، وقد طرحت عدداً من المداخلات منها إغلاق المحافظة بشكل نهائي من جهاتها الأربع التي تربطها بشبوة وحضرموت و الجوف وصنعاء. وقد تطرق البيان إلى دعوة أبناء المحافظة وسكانها الشرفاء للوقوف بحزم في وجه أي جرعه قادمة مهما كان الثمن. كما كلفت الهيئة العليا للملتقى لجنة التنسيق والعلاقات بإرسال رسائل إلى أبناء المحافظات المجاورة (الجوف – شبوة) وقبائل دهم وخولان ونهم لحضور اجتماع أبناء مأرب في المكان والزمان المحددين من قبل الهيئة.